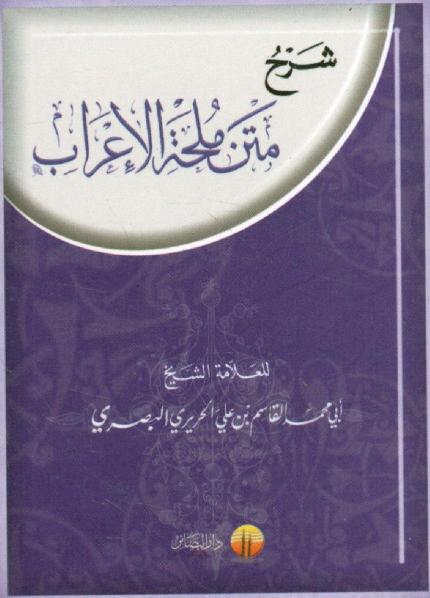
شرح

متن ملحة الإعراب

للعلّامة الشّيخ

أبي محمّد القاسم بن عليّ الحريري البصري

دار البصائر



دار البصائر

تصميم الغلاف
أحمد توفيق
دار البصائر

شرح
متن ملحة الإعراب

شرح
متن ملحة الإعراب

للعلامة الشيخ

أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
١٩٧٦٧/٢٠٠٨
الترقيم الدولي
I.S.B.N. 978-977-6259-69-0

دار البصائر
القاهرة - زهراء مدينة نصر.
محمول: ٠١٠٥٠٤٨٩٨٢ - ٠١٦٨٨٣٣٥٢٥
مركز التوزيع/ ٢٢ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر.
محمول: ٠١٠٢٤٣٦٢٦٣ - ٠١٦٨٨٣٣٥٢٤

الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م

شرح متن ملحة الإعراب

للعلامة الشيخ

أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(أقـول مـن بعـد افتتـاح القـول ... بحمد ذي الطول شـديد الحـول)
(وبعـــده فأفـــضل الـــسلام ... عـلى النبـي سـيد الأنـام)
(وآلــه الأطهـــار خـــير آل ... فـافهم كلامـي واسـتمع مقـالي)
(يـا سـائلي عـن الكـلام المنتظم ... حـدًّا ونوعًـا وإلى كـم ينقـسم)

الحدّ ما يمنع الشيء المحدود من الخروج عما حُدَّ به ويمنع غيره من الـدخول فيه، ومنه اشتقاق حدود الدار، والحد في اللغة هو المنع ومنه سُمي البواب حدادًا لمنعه الطارق من الدخول، والنوع فرع للجنس الذي هو الأصـل، وقـد يتحـول النوع جنسًا إذا اشتمل على أصناف؛ كالتمر هو نوع لجنس الحلاوة، وهو جـنس لأنواعه. من البرني والمعقلي وغيرهما.

(اسمع هُـديت الرشـدَ مـا أقـول ... وافهمـه فهـم مـن لـه معقـول)

المعقول مصدر عقل، يقال عقلت الشيء أي فهمته، ومثله من المـصادر التـي جاءت على وزن مفعول: ميسور، ومعسور، ومخلوف، وعنـد بعـضهم أن قولـه تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾ [القلم: ٦] مصدر فتن، وعنـد الأكثـرين أنـه مفعـول والباء زائدة.

* * *

باب الكلام

(حدّ الكلام ما أفاد المستمع نحو سعى زيد وعمرو متبع)

الكلام عبارة عما يحسن السكوت عليه وتتم الفائدة به، ولا يأتلف من أقل من كلمتين، فأما قولك: (صه) بمعنى اسكت، و(مه) بمعنى اكفف، ففي كل منهما ضمير مستتر للمخاطب، والضمير المستتر يجري مجرى الاسم الظاهر، فكان انعقاد الكلام بلفظتين، وكذلك قولك: قمت وما أشبهه فهو بمنزلة كلمتين؛ لأن التاء التي هي الضمير بمنزلة الاسم الظاهر فأما قولك: زيد، وقام، وهل؛ فيسمى كل منها إذا انفرد كلمة، ولا يسمى كلامًا لأنه لا يحسن السكوت عليه فإن قلت: «إن قام زيد» سمي ذلك كَلِمًا لكونه ثلاث كلمات ولا يسمى كلامًا لأنه لا يحسن السكوت عليه؛ فإن وصلته بقولك: «قمت» سمي كلامًا لحسن السكوت عليه ويسمى أيضًا كلمًا لكونه من أربعة ألفاظ.

والكلام ينعقد من اسمين كما مثلناه، وعمرو متبع وتسمى الجملة المبتدأة، أو من اسم وفعل كما مثلناه من سعى زيد وتسمى جملة فعلية، ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين ولا من حرفين ولا من فعل وحرف ولا من اسم وحرف إلا في النداء، مثل قولك: يا زيد؛ لأن حرف النداء حل محل الفعل الذي هو أدعو زيدًا أو أنادي، ومن هذا الوجه استدل على أن كيف اسم لانعقادها مع الاسم كلامًا تامًا في قولك كيف زيد، إذ لا يجوز أن تكون حرفًا لأنها ليست بحرف نداء فتنعقد مع الاسم كلامًا تامًا. ولا يجوز أن تكون فعلًا لأن الفعل يليها بلا حاجز كما قال الله تعالى: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٦]، فلما خرجت عن أن تكون حرفًا وأن تكون فعلًا دل على أنها اسم.

(ونوعه الذي عليه ينبني اسم وفعل ثم حرف معني)

أقول الاسم مشتق من السموّ ولهذا صغر على سميّ، وإنما سمي اسمًا لأنه لما استغنى عن الفعل والحرف سما عليهما، والحرف سمي حرفًا لاستغناء الاسم والفعل عنه إذا ائتلفا فكأنه صار بمنزلة لآخر، وقيل لأنه وقع طرفًا وآخر كل شيء حرفه والمراد بقولنا «حرف معني» أي معنى من معاني الكلام العشرة التي هي: الخبر والاستخبار والأمر والنهي والنداء والقسم والطلب والعرض والتمني والتعجب، ثم إن الحرف إنما يراد لمعنى في غيره لا في ذاته ألا ترى أنك إذا قلت: هل زيد عندك؟ فالاستفهام عن زيد الذي هو اسم وإذا قلت: هل قام زيد؟ فالاستفهام عن الفعل الذي هو قام ولا تدل نفس لفظة هل على معنى في ذاتها بل على معنى في الاسم والفعل.

والفرق بين حرف المعنى وحرف الهجاء أن حرف الهجاء جزء من الكلمة وحرف المعنى كلمة بذاتها.

* * *

باب الاسم

(فالاسم ما يدخله مِنْ وإلى أو كان مجرورًا بحتى وعلى)
(مثاله زيد وخيل وغنم وذا وتلك والذي ومَنْ وكم)

للاسم عدة علامات وإنما اقتصرنا منها في الملحة على حروف الجر لكونها أعم علاماته وبدخول حتى على إذا في مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١]، استدل على أن إذا اسم ومن خصائص علاماته التنوين وقد تضمنته الملحة عند ذكر إعراب الاسم المنوّن، وبالتنوين استدل على أن (صه) أو (مه) و(أف) و(تف) و(رويد) و(هيهات) أسماء للحقائق، التنوين بها في قولك: (صه) و(مه) و(أف) و(تف) و(رويدًا) و(هيهات) وبه استدل أيضًا على أن إذا اسم لدخول التنوين عليه في قولك: حينئذ ويومئذ ومن خصائص الاسم جواز كونه فاعلًا وبه استدل على أن الضمائر المتصلة بالفعل أسماء في قولك قمتُ وقمتَ وقمتِ وقمنا، ومن علامته أيضًا جواز كونه مفعولًا وبه استدل على أن إياك اسم كقولك إياك قصدت، ومن علاماته جواز الإخبار عنه وبه استدل على أن أنا وأنت ونحن أسماء لجواز قولك: أنا خارج وأنا داخل وأنت مقيم ونحن منطلقون.

* * *

باب الفعل

(والفعل ما يدخل قد والسين عليه مثل بان أو يبين)

أما (قد) فهو حرف معناه التوقع وتقريب الفعل ويدخل على الماضي والمستقبل كما قال سبحانه وتعالى في الماضي: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟﴾ [البقرة: ٦٥]، وقال في المستقبل: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وأما (السين) وأختها (سوف) فكلتاهما حرف معناه التنفيس وقد يستعملان بمعنى الوعد والوعيد وهما يختصان بالدخول على الفعل المستقبل ويخرجانه عن أن يكون للحال في مثل قولك: زيد سيصلي، أو سوف يصلي، فإن جعلتهما اسمين أدخلت عليهما التنوين كما قال الشاعر:

ليت شعري وأين مني ليت إن ليتًا وإن سوفًا عناءُ

(أو لحقته تاء من يحدث كقولهم في ليس لست أنفث)

من جملة علامات الفعل اتصال تاء المتكلم بآخره وبه استدل على أن ليس وعسى فعلان، كقولك: لست أنفث، وعسيت أن أخرج، ومن علاماته أيضًا اتصال التاء الساكنة التي هي علامة فعل المؤنث بآخره، كقولك: قامت وذهبت، وبذلك استدل على أن نعم وبئس فعلان، كقولك: نعمتْ المرأة هند وبئست المرأة نعم، ومنه الحديث: «**من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل**» فسَكَّن عليه السلام التاء ليدل على أنه أراد بها تأنيث الفعل لأن تقدير الكلام: من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة، ومن وقف على نعمت في هذا الخبر بالهاء فقد لحن وغلط على أن بعضهم رواه: فبها ونَعِمْتَ، فجعل التاء ضمير المخاطب بتسكين الميم وفتح

التاء، والمقصود في هذه الرواية الدعاء له بالتنعم، فإن اعترض معترض بأن باء الجر قد وجدت داخلة على نعم كما حكي أن بعض العرب بُشِّرَ ببنت فوجم فقيل له: نعم الولد هي فقال: والله ما هي بنعم الولد نصرها عِواء وبرها سرقة، فالجواب عنه أن الباء دخلت على اسم محذوف في الكلام وتقديره ما هي بالتي يقال لها نعم الولد:

(أو كان أمر إذا اشتقاق نحو قل ومثله ادخل وانبسط واشرب وكل)

من جملة علامات الفعل أن يكون أمرًا مشتقًّا من مصدر كقولك: قم واقعد ألا ترى أنهما مشتقان من القيام والقعود، والمقصود بقولنا: مشتقًّا من مصدر الاحتراز بهذه اللفظة من أسماء الأفعال التي هي (صه) و(مه) و(إيه) ونظائرها، لأنها صيغت صيغ أفعال الأمر إلا أنها غير مشتقة من مصدر.

* * *

باب الحرف

(والحـرف مـا ليـست لـه علامـه　　　فقـس عـلى قـولي تكـن علّامـه)

مثالـــه حتـــى ولا وثـــما　　　وهـــل وبـــل ولـــو ولم ولمـــا)

شبه الحرف في تعريفه بإخلائه من العلامة بكون ثلاثة أثواب بيض معك فعلمت اثنين منها فإخلاء الأخير من العلامة علامة له تخرجه عن الاشتباه وتزيل عنه الالتباس، وقوله: «تكن علّامة» يعني به الكثير العلم المبالغ فيه ومن أصول كلام العرب إدخال الهاء في صفة المؤنث وحذفها من صفة المذكر كقولهم: قائم وقائمة وعالم وعالمة، إلا أنهم عمدوا إلى عكس هذا الأصل عند المبالغة في الصفة فألحقوا الهاء بصفة المذكر في المبالغة فقالوا للكثير العلم: علّامة، وللمتسع في الرواية: راوية، وللمطلع على حقائق النسب: نسابة، وحذفوا الهاء من صفة المؤنث في المبالغة فقالوا للمرأة الكثيرة الصبر والشكر: امرأته صبور شكور، وللكثيرة الكسل والتعطر: مكسال ومعطار، ليدلوا بتغيير الصفة عن أصلها الموضوع لها على معنى حدث فيها وهو المبالغة: وحكي أن أبا علي الفارسي سُئل: هل يجوز إدخال هذه الهاء في صفات الله تعالى؟ فمنع منها واحتج بأن الهاء من خصائص المؤنث التي ذم الله تعالى مَنْ نسبها إليه بقوله سبحانه: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء: ١١٧]؛ فلهذا لم يجز إدخال الهاء في صفاته تنزيهًا له عما ينطلق على صفة المؤنث.

* * *

باب النكرة والمعرفة

(والاسم ضربان فضرب نكره   والآخر المعرفة المشتهره)

النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عليها، كما أن التذكير هو الأصل في الأسماء والتأنيث فرع عليه، والنكرة كل اسم عمَّ اثنين فصاعدًا من جنسه، وأعم النكرات (شيء) لوقوعه على الموجود والمعدوم والجوهر والعرض.

(فكل ما ربَّ عليه تدخل   فإنه منكر يا رجل)

(نحو غلام وكتاب وطبق   كقولهم ربَّ غلام لي أبق)

يعتبر الاسم النكرة بحسن دخول رُبَّ عليه نحو ما تقدم تمثاله في نظم الملحة، وبهذا الاعتبار استدل على أن مثلك وغيرك نكرتان لجواز دخول رب عليهما كما قال الشاعر في (غيرك):

يا رب غيرك في النساء عزيزة   بيضاء قد متعتها بطلاق

وكقول امرئ القيس في (مثلك)

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع   فألهيتها عن ذي تمائم محول

يريد فرب مثلك؛ لأن ربَّ تضمر بعد الفاء كما تضمر بعد الواو.

وما عدا ذلك فهو معرفه   لا يمترى فيه الصحيح المعرفه)

(مثاله الدار وزيد وأنا   وذا وتلك والذي وذو الغنى)

المعرفة كل اسم خص واحدًا بعينه من جنسه وتتنوع خمسة أنواع:

أحدها: الأسماء الأعلام، ولا فرق بين أن تكون مفردة نحو: زيد وهند، أو مضافة: نحو عبدالله وعبد مناف، أو كنية نحو: أبي الحسن، أو لقبًا نحو: ملاعب الأسنة وتأبط شرًّا، وعند بعض النحويين أن هذا النوع هو أعرف المعارف.

والنوع الثاني: الأسماء المضمرة وهي نوعان متصلة ومنفصلة؛ فالمتصلة كتاء المتكلم المضمومة، وتاء المخاطب المفتوحة، وتاء المخاطبة المكسورة، ولا تدخل هذه التاء إلا على الفعل الماضي، فإذا اتصلت به سكن آخره لشدة امتزاجها به، ومنها: الكاف للمخاطب والهاء للغائب والياء التي للمتكلم، ونظائر ذلك، والمنفصلة مثل: أنا وأنت ونحن وهو وهي وهما وهم وهن وإياك وإياي وما أشبه ذلك، وعند بعضهم أن هذه أخص المعارف.

النوع الثالث: أسماء الإشارة، وتسمى أيضًا المبهمة نحو: هذا وذاك وهذه وتلك والذي والتي.

والنوع الرابع: الأسماء المعرَّفة بالألف واللام نحو: الرجل والفرس والدار والثوب، وفي هذا النوع ما لا تفارقه الألف واللام كاسم الله تعالى والذي والتي واللات والعزى والآن.

والنوع الخامس: الأسماء المضافة إلى أحد هذه الأنواع الأربعة المقدم ذكرها كقولك: غلام زيد وغلامي وغلام هذا وغلام الأمير.

وقد تضمنت الملحة هذه الأنواع الخمسة فيما اشتمل عليه البيتان المذكوران أمام هذا الشرح لأن الدار من النوع المعرَّف بالألف واللام، وزيدًا من نوع الأسماء الأعلام، وأنا وأنت من نوع الأسماء المضمرة، وذا وتلك والذي من نوع الأسماء الإشارة المبهمة، وذو الغنى من نوع الأسماء المضافة.

* * *

باب التعريف

(وآلــة التعريــف أل فمــن يــرد   تعريـف كبـد مـبهم قـال الكبـد)
(وقــال قــوم إنهــا الــلام فقــط   إذ ألف الوصل متى يـدرج سـقط)

إذا أردت تعريف الاسم النكرة أدخلت عليه الألف واللام فيصير بدخولها عليه معرفة، مثاله أن تقول: اشتريت فرسًا، فإذا بعته وجب أن تقول: ثـم بعـت الفرس، فتدخل الألف واللام ليعلم المخاطب أن الفرس المبيع هـو الفـرس المبتـاع، ومـن هـذا قولـه تعـالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥-١٦]، وتكون هذه الألف واللام هي التـي للعهـد، وقد اختلف النحويون في آلة التعريف؛ فكان الخليل يرى أن الألف واللام جميعًا هما آلة التعريف، ويحتج في ذلك بأن اللام لو أفردت للتعريـف لجـاءت منفـردة كغيرها من اللامات، فلما سكنت دل على أنها متشبثة بالألف، وحكـي عنـه أنـه كان يقول آلة التعريف (أل) على وزن هل ولا يقول إنها الألـف والـلام، وعنـد غيره من النحويين أن اللام وحدها للتعريف بدليل سـقوط همـزة الوصـل عنـد إدراج الكلام.

ثم إن التعريف نقيض التنكير فلما كان التنكير بالتنوين الذي هو على حـرف واحد وجب أن يكون التعريف أيضًا بحرف واحد، لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، وعند أصحاب هذا القول أن اللام متحركـة وإنـما سـكنت لتشبثها بالاسم الداخلة عليه والإيذان بامتزاجها به وحلولها بمنزلـة جـزء منـه، وأن الألف إنما أدخلت عليها ليمكن افتتاح النطق بهـا إذا وقعـت أول الكـلام، وقولنا في الملحة: «إذ ألف الوصل متى يدرج سقط»، قد تـضمن تـذكير الألـف

ولولا التزام إقامة الوزن لجاز أن يقال: متى تدرج سقطت؛ لأن حروف المعجم بأسرها يجوز تذكيرها وتأنيثها، وقولنا: «فمن يرد تعريف كبد مبهم قال الكبد»، قد جمع هذا البيت بين اللغتين المسموعتين في الكبد لأنه يقال كبد على وزن فعل ثم يخفف فيقال كبد على وزن فعل.

* * *

باب قسمة الأفعال

(وإن أردت قسمة الأفعال ... لينجلي عنك صدا الإشكال)

(فهي ثلاث ما لهن رابع ... ماض وفعل الأمر والمضارع)

إنما انقسم الفعل ثلاثة أقسام لأن كل فعل يدل بصيغته على قسم من أقسام الزمان بعينه، ولما كانت أقسام الزمان ثلاثة: ماضٍ وحاضر ومستقبل انقسم الفعل أيضًا إلى ثلاثة أقسام: ماض ويعتبر بأمس، وحاضر ويعتبر بالآن، ومستقبل ويعتبر بغد، وقد جمع زهير بن أبي سلمى أقسام الزمان في بيت فقال:

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله ... ولكنني عن علم ما في غد عمي

وفعل الأمر من قبيل الأفعال المستقبلة لأن الآمر إنما يستدعي من المأمور أن يحدث الفعل، وأما الفعل المضارع فهو ما يحتمل الحال والاستقبال حتى يخلص لأحدهما بقرينة تقترن به فإذا قلت: زيد يصلي احتمل كلامك أن يكون في حالة الصلاة أو يكون يصلي فيما بعد، فإن أدخلت على الفعل سوف أو السين خلصته للاستقبال، وإن أدخلت عليه اللام أو قرنته بالآن خلصته للحال، وهذا أحد الوجوه التي سمي بها هذا الفعل مضارعًا، ومعنى المضارع المشابه فكأنه شابه الاسم من حيث إنه يصلح للشيئين حتى يخلص لأحدهما بقرينة، كما أن (رجلًا) يصلح لأكثر من واحد، فإذا أدخلت عليه آلة التعريف خصصت شخصًا بعينه، وقيل: إن اشتباههما من حيث إن قولك: يضرب ويضربان ويضربون يشابه قولك: ضارب وضاربان وضاربون لاتفاقهما في عدة الحروف وهيئة الحركات والسكون، وقيل أيضًا في مشابهتهما أن اللام المفتوحة تدخل على خبر إن

المكسورة إذا كان فعلًا مضارعًا، كما تدخل عليه إذا كان اسمًا فتقول: إن زيدًا ليقوم، كما تقول: إن زيدًا لقائم، ولا تدخل على الفعل الماضي إذا وقع خبر لإن.

(فكل ما يصح فيه أمس فإنه ماض بغير لبس)

اعتبار الفعل الماضي بدخول أمس عليه مطرد ما لم يدخل عليه حرف شرط، فإن دخل عليه حرف شرط نقل معناه إلى الاستقبال، كقولك: إن خرج زيد غدًا خرجت، والعلة فيه أن حرف الشرط وضع لالتزام المجازاة التي تقع في المستقبل فاقتضى الكلام تناسب معنى الفعلين، ونقيض إن الشرطية في نقل معنى الفعل الماضي إلى الاستقبال حرف الجزم في نقله معنى الفعل المستقبل إلى الماضي كقولك: لم يخرج زيد أمس؛ لأن من أدوات النفي (لم) فكان تقدير الكلام: ما خرج زيد أمس.

(وحكمه فتح الأخير منه كقولهم سار وبان عنه)

الفعل الماضي من جملة المبنيات وحكمه فتح آخر حرف منه ما لم يكن آخره ألفًا سواء كان ثلاثيًا كقولك: ذهب وخرج، أو رباعيًا كقولك: أكرم وأحسن، أو خماسيًا كقولك: اقترب وانطلق، أو سداسيًا كقولك اعشوشب واستخرج؛ فإن كان لمؤنث زدت في آخره تاءً ساكنة فقلت: هند ذهبت، والناقة وضعت، وقد تُحرك هذه التاء في موضعين: أحدهما: إذا كان الفعل لمثنى فتحرك بالفتح كقولك: الهندان قامتا، والناقتان وضعتا، لأن ما قبل الألف لا يكون أبدًا إلا مفتوحًا، والموضع الثاني: إذا ولي التاء همزة الوصل؛ إذ لا يوجد ما بعدها إلا ساكنًا فتسقط هي عند اندراج الكلام ويلتقي الساكن بعدها بالتاء الساكنة، فيجب لالتقاء الساكنين كسر التاء التي هي علامة فعل المؤنث، وذلك نحو قوله جل جلاله: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١]، فكسر التاء لأجل سكونها

وسكون اللام، وكقوله جل من قائل: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، فكسر التاء لسكونها وسكون الميم لأن همزة الوصل فيهما ساقطة لاندراج الكلام، فإن كان آخر الفعل الماضي ألفًا كانت ساكنة لامتناع تحريكها، فإن كان الفعل لمؤنث سقطت الألف لأجل التقائها بالتاء التي هي علامة فعل المؤنث، فتقول في المذكر: زيد غدا، وفي المؤنث: هند غدت.

* * *

باب الأمر

(والأمــر مبنــي عــلى الــسكون   مثالــه احــذر صــفقة المغبــون)

اعلم أن أفعال الأمر مبنية الأواخر على السكون وسكونها سكون بناء لا جزم، فأما صيغتها فإنها مأخوذة من الفعل المضارع ومشتقة منه، فإذا أردت أن تصوغ فعل أمر حذفت حرف المضارعة من فعله المستقبل لأنه زائد ولا اعتبار بالزائد ثم نظرت إلى ما يليه، فإن كان متحركًا صغت مثال الأمر على صيغته وحركته بحركته فتقول في الأمر من يدحرج ويثب: دحرج وثب، وإن أمرت المؤنث زدت عليه ياء ساكنة فقلت: دحرجي وثبي، وإن أمرت اثنين من الذكور والإناث قلت: دحرجا وثبا، وإن أمرت جماعة من ذكور ما يعقل قلت: دحرجوا وثبوا، وإن أمرت جماعة من الإناث أو مما لا يعقل قلت: دحرجن وثبن، وإن كان الحرف الذي يلي حرف المضارعة ساكنًا مثل الحاء من يَحْذر والنون من ينْطلق والسين من يسْتخرج اجتلبت لمثال الأمر همزة الوصل لتتوصل بها إلى النطق بالساكن فقلت: احذر انطلق استخرج، وتثبت هذه الهمزة إذا ابتدأت وتسقط في اللفظ إذا اتصلت بكلام قبلها- وإن ثبتت في الخط- وقد شذ من ذلك فعلان سكن ما بعد حرف المضارعة فيهما ولم تدخل همزة الوصل عليهما، وهما قولك: خذ وكل، وجوز في فعلين آخرين إلحاق همزة الوصل فيهما وحذفها منهما وهما: مر وسل، وقد ورد القرآن المجيد باللغتين، فقال جل جلاله: ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١] بحذف همزة الوصل، وقال في موضع آخر: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] بإلحاق الهمزة في الوصل، وأما حكم حركة هذه الهمزة فإنها تفتح في موطن وتضم في موطن وتكسر فيما عداهما.

فأما الموطن الذي تفتح فيه فهو إذا انضم حرف المضارعة وكان فعله الماضي رباعيًّا فتقول في الأمر: أكرم زيدًا، أنصف عمرًا، كما قال جل جلاله: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧]، فالهمزة في أوائل هذه الأفعال همزة قطع وتكون مفتوحة لأن الأفعال الماضية التي هي: أكرم وأنصف وأحسن رباعية، وحرف المضارعة من مستقبلها مضموم.

وأما الموطن الذي تضم فيه فهو إذا كان الثالث من الفعل المضارع مضمومًا ضمًّا لازمًا كقولك إذا أمرت من يخرج ويسكن: اخرج اسكن.

وأما الموطن الذي تكسر فيه فهي إذا كان ثالث الفعل المضارع مكسورًا أو مفتوحًا، أو أمرت من فعل خماسي أو سداسي كقولك في الأمر من يضرب: اضرب، ومن يذهب: اذهب، ومن ينطلق: انطلق، ومن يستخرج: استخرج، وإن أمرت من فعلٍ آخره حرف مشدد فإن كان الأمر لذكر جاز لك أن تدغم وأن تظهر الحرفين، فإن شئت قلت في الأمر من يغض: غض بصرك، وإن شئت قلت: اغضض بصرك فمن قال: اغضض سكن آخره، ومن قال: غضَّ، حرك، فمنهم من كسر آخره لالتقاء الساكنين، ومنهم من فتحه طلبًا للتخفيف، ومنهم من ضمه اتبعه حركة ما قبله، وعلى هذا ينشد بيت جرير:

فغض الطرف إنك من نمير فلا كعبًا بلغت ولا كِلابا

بفتح الضاد وضمها وكسرها، وإن كان الأمر لواحدة من المؤنث زدت الياء على آخره ولم تفك الإدغام فقلت: غضي بصرك، وإن كان الأمر لاثنين أو لجماعة من الذكور قلت غضًّا وغضوا وإن كان لجماعة من المؤنث قلت: اغضضن، وعلى هذا تعمل فيما يجري مجراه.

(وإن تلاه ألف ولام فاكسر وقل ليقم الغلام)

قد ذكرنا أن همزة الوصل إنما اجتلبت لأجل سكون ما يليها حتى يمكن النطق به، وبينا من قبل أنها تسقط عند إدراج الكلام؛ فإذا وصلتها بكلمة وكان آخر تلك الكلمة ساكنًا سقطت هي والتقى الساكنان اللذان قبلها وبعدها، فيجب لالتقاء الساكنين تحريك الأول بالكسرة، ولا فرق بين أن تكون الكلمة الأولى فعل أمر نحو ما مثلناه في الملحة ليقم الغلام وكقوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾ [المزمل: ٢]، أو كانت فعلًا مجزومًا كقوله تعالى: ﴿ لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البينة: ١]، أو كانت اسمًا كقولك: كم المال؟ ومَنِ الرجل؟ أو كانت حرف معنى كقوله تعالى: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ ﴾ [البقرة: ٢١٩]، أو كانت فعلًا ماضيًا وقد دخلت عليه تاء التأنيث الساكنة كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، ولم يشذ من ذلك إلا فتح النون من (مِنَ) كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، وإنما فتحت استثقالًا لتوالي الكسرتين فيما يكثر استعماله على أن بعضهم قد كسر نون (من) تشبيهًا لها بنون (إن) في قوله تعالى: ﴿ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾ [النساء: ١٧٦]

(وإن أمرت من سعى ومن غدا	فأسقط الحرف الأخير أبدا)
(تقول يا زيد اغد في يوم الأحد	واسع إلى الخيرات لقيت الرشد)
(وهكذا قولك في ارم من رمى	فاحذ على ذلك فيما استبهما)

إذا كان آخر الفعل المضارع حرف اعتلال حذفته في الأمر، فإن كان ألفًا أبقيت بعد حذفها فتحة تدل عليها كقولك في الأمر من يسعى: اسعَ إلى الخيرات ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ﴾ [الصافات: ١٧٤]، وإن كان حرف الاعتلال واوًا قبلها ضمة أبقيت الضمة لتدل عليها كقولك في الأمر من يغدو: اغدُ يا زيد، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [المائدة: ٢٧]، وإن كان حرف الاعتلال ياء

حذفتها وأبقيت كسرة تدل عليها كقولك في الأمر من يرمي: ارمِ يا هـذا، ومنـه قوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾ [طه: ٧٢]، فإن وقفت عـلى شيءٍ مـن ذلـك جاز أن تقف عليه بالسكون فتقـول: اخـشْ، اغـدْ، ارمْ، وجـاز أن تقـف عليـه بحركة فتقول اخشَ، اغدُ، ارمِ، وجاز أن تزيد عليـه هـاء لبيـان الحركـة فتقـول اغده، ارمه، اخشه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾ [الأنعام: ٩٠].

(والأمـر مـن خـاف خـف العقابـا ومـــن أجـــاد أجـــد الجوابـــا)

(وإن يكـــن أمـــرك للمؤنـــث فقـل لهـا خـافي رجـال العبـث)

إذا كان الفعل المضارع مردفًا بحرف اعتلال مثل: يخاف ويقـول ويبيـع، ثـم أمرت منه سقط حرف الاعتلال في مثال الأمر في موضعين وهما: إذا أمـرت بـه الواحد المذكر أو أمرت به جماعة المؤنث وما لا يعقل كقولك في الأمـر للمـذكر: خف وقل وبع، ولجماعة المؤنث: خفن وقلـن وبعـن، فكـان الأصـل في خـف: خاف وفي قل: قول، وفي بع: بيع، فسكن الحرف الأخير لأجل الأمر فالتقى هـو والحرف المعتل وهو ساكن أيضًا، ومن الأصول أنه متى التقى سـاكنان أحـدهما الحرف المعتل كان هو المحذوف، فلهذا قيـل: خـف وبـع وقـل، ويثبـت حـرف الاعتلال في أربعة مواضع أحدها: إذا أمرت به الواحدة مـن الإنـاث كقولـك: خافي يا هند، وقولي الحق، وبيعي الثوب.

والموضع الثاني: إذا أمرت به الاثنين مذكرين كانا أو مؤنثين كقولك: خافا وبيعـا وقولا. والموضع الثالث: إذا أمرت به جماعة المذكر كقولك: خافوا وقولـوا وبيعـوا. والرابع: إذا اتصلت بالفعل النون الثقيلـة أو الخفيفـة كقولـك للمـذكر: خـافن الله، وخافن ربك، والعلة في ثبوت حرف الاعتلال في هـذه المـواطن الأربعـة تحـرك مـا بعدها فقد ارتفعت العلة التي أوجبت في الموضعين الأولين إسقاطها.

فإن اعترض معترض وقال: قد نجد الحرف الأخير متحركًا مع إسقاط حرف الاعتلال في مثل قولك: بع العبد، وخف الله، وفي مثل قوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾ [المزمل: ٢]، فالجواب أن هذه الحركة حركة عارضة بدليل أنها تزول إذا لم تتصل بها همزة الوصل والحركة العارضة لا اعتداد بها ولا تأثير لها؛ إذ ليست كالحركة الثابتة في المواطن الأربعة.

* * *

باب الفعل المضارع

(وإن وجدت همزة أو تاء أو نون جمع مخبرًا أو ياء)
(قد ألحقت أول كل فعل فإنه المضارع المستعلي)

اعلم أن الفعل المضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع يجمعها: أنيت التي هي الهمزة والنون والتاء والياء، فالهمزة تكون للمتكلم ذكرًا كان أو أنثى كقولك: أنا أذهب، والنون للمتكلم إذا كان معه غيره نحو قولك: نحن نخرج، وقد جاء في كلام الله جل جلاله مع وحدانيته كما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وعلى موجب ما أخبر به سبحانه عن نفسه خوطب أيضًا بنون الجمع كما قال سبحانه حكاية عن الكفار: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، وقد اختلف في علة نون الجمع الواردة في كلام الله عز وجل فقيل: جاءت للعظمة التي هو سبحانه متوحد بها وليس لمخلوق أن ينازعه فيها، فعلى هذا القول يكره للمملوك استعمالها في قولهم: نحن نفعل، ونحن نعد، وقيل في علتها: أنها لما كانت تصاريف أقضيته تجري على أيدي خلقه تنزلت أفعالهم منزلة فعله فلذلك ورد الكلام مورد الجمع، فعلى هذا القول يجوز أن يستعمل النون كل من لا يباشر العمل بنفسه، وأما قول العالم: نحن نشرح ونبين فمفسوح له فيه لأنه يخبر بنون الجمع عن نفسه وأهل مقالته، وأما التاء فتكون للمخاطب وللغائبة الواحدة والاثنين كقولك: أنت تذهب وهند تذهب والهندان تذهبان، وأما الياء فتكون للغائب المذكر وجماعة الإناث كقولك: هو يذهب، وهنّ يذهبن، ولا يجوز أن يقال: النساء تذهبن بالتاء، وفي القرآن: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ [مريم: ٩٠]، بالياء لا بالتاء، ومعنى

قولنا: قد ألحقت أول كل فعل، أي متى وجدت زائدة كان الفعل مضارعًا والمراد بقولنا: فإنه المضارع المستعلي، الإشارة إلى أنه استعلى بالإعراب عن النوعين الآخرين من الأفعال.

(وليس في الأفعال فعل يعرب   سواه والتمثال فيه يضرب)

الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، لأنها أدوات توجب الإعراب، وليس سبيل الأدوات أن تعرب، وكذلك حكم الحروف لأنها جامدة لا تتصرف وإنما جعل الإعراب للأسماء من حيث إن اللفظ بالاسم كقولك: زيد وأجد ومعناه قد يختلف لكونه تارة فاعلًا وتارة مفعولًا وتارة مضافًا إليه فاحتيج فيه إلى الإعراب ليتبين المعنى، وإنما أعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم من الوجوه التي ذكرناها من قبل.

(والأحرف الأربعة المتابعة   مسميات أحرف المضارعة)

(وسطها الحاوي لها نأيت   فاسمع وعِ القول كما وعيت)

قد تقدم القول في أن الفعل المضارع ما ألحق بأوله الهمزة أو النون أو التاء أو الياء، وهذه الحروف الأربعة التي يجمعها قولك: (نأيت) تسمى حروف المضارعة، وإنما تسمى بذلك إذا وجدت زائدة لاحقة بالفعل الماضي في مثل قولك: أذهب ويذهب وتذهب ونذهب، ألا ترى أن أصل الفعل الماضي فيها ذهب والأحرف الأربعة ألحقت به، فإن وجدت هذه الأحرف الأربعة أصولًا في الأفعال لم تسم بحروف المضارعة كقولك: أكرم ونفر وتوضأ ويعر وكانت هذه الأفعال من نوع الأفعال الماضية.

(وضمها من أصلها الرباعي   مثل يجيب من أجاب الداعي)

(ومـا سـواه فهـي منـه تفتـتح ولا تبـل أخـف وزنًـا أم رجـح)

(مثالـه يـذهب زيـد ويجـي ويـستجيش تـارة ويلتجـي)

قد ذكرنا من قبل أن افتتاح النطق لا يكون إلا بمتحرك وذكرنا أن حروف المضارعة لا تكون إلا أوائل الفعل المستقبل؛ فإذن لابد من أن تكون متحركة وحكم حركتها أن تضم إذا كان فعلها الماضي رباعيًّا وتفتح من الماضي الثلاثي ومما زاد على الرباعي، فعلى هذا تقول: أنا أجيب، ونحن نجيب، وأنت تجيب، وهي تجيب وهو يجيب، فتضم الهمزة والنون والتاء والياء لأن الفعل الماضي منه أجاب وهو رباعي وتقول فيما ماضيه ثلاثي: أنا أذهب ونحن نذهب وأنت تذهب وهو يذهب وفيما ماضيه خماسي أو سداسي: أنا أنطلق وأستجيش، وأنت تنطلق وتستجيش، ونحن ننطلق ونستجيش، وهو ينطلق ويستجيش، فتفتح حروف المضارعة في هذه الأفعال ونظائرها سواء كان ماضيها ثلاثيًّا أو خماسيًّا أو سداسيًّا، وإلى هذا وقعت الإشارة في قولنا: ولا تبل أخف وزنًا أم رجح، والأصل في قولهم: لا تبل: لا تبالي، فحذفت ألفها بعد حذف يائها كما حذفت النون بعد الواو في قولهم: لم يك، طلبًا لتخفيف هاتين اللفظتين لكثرة استعمالهما في الكلام.

* * *

باب الإعراب

(وإن تـرد أن تعـرف الإعرابـا   لتقتفـي في نطقـك الـصوابا)
(فإنـه بـالرفع ثـم الجـرِّ   والنـصب والجـزم جميعًـا يجـري)

الإعراب في اللغة هو الإبانة يقال: أعرب عما في نفسه إذا أبان، فأما الإعراب في صناعة النحو فهو تغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها، ووجوه الإعراب أربعة الرفع والنصب والجر والجزم، وكان الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات دون السكون إلا أنه لما استوفى الاسم من حيث هو الأصل جميع الحركات الثلاث التي هي الأصل، وشاركه الفعل المضارع حين شابهه في حركتين منها جعل له السكون إعرابًا ليساوي إعراب الاسم، والرفع أعلى وجوه الإعراب مرتبة لاستغنائه عن النصب والجر في قولك: قائم زيد، وزيد منطلق، والنصب والجر لا يوجدان حتى يتقدم الرفع كقولك: ضرب زيد عمرًا ومررت بزيد:

(فـالرفع والنـصب بـلا ممـانع   قـد دخـلا في الاسـم والمـضارع)
(والجـر يـستأثر بالأسـماء   والجـزم في الفعـل بـلا امـتراء)

اعلم أن وجوه الإعراب نوعان خاص ومشترك فالمشترك الرفع والنصب وذلك أن الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة يشتركان فيهما، وأما الخاص فالجر والجزم، فالجر يختص بالأسماء المتمكنة والجزم ويختص بالأفعال المضارعة، وإنما لم يدخل الجزم الأسماء لأن الجزم حذف ولا يليق بالأسماء لأنه يجحف بها، والأفعال مستثقلة فلاق بها التخفيف، والأسماء خفيفة ولهذا لحقها التنوين وتخفيف الخفيف إجحاف به وإنما لم يدخل الجر الأفعال لأن الجر يدخل الاسم

من أحد طريقين إما بإضافة حرف إلى اسم أو بإضافة اسم إلى اسم، وكلاهما ممتنع في الأفعال؛ لأن الغرض في وضع حروف الجر أن أفعالًا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت بحروف الجر لتوصلها إليها، وهذا غير موجود في الأفعال لأن الفعل لا يعمل في الفعل فلهذا امتنع دخول حروف الجر عليه، وأما إضافة اسم إلى اسم فالغرض في الإضافة التعريف أو التخصيص، ألا ترى أنك إذا قلت: هذا غلام زيد، فقد عرَّفت الغلام بإضافته إلى زيد، وإذا قلت: هذا جل الفرس فقد خصصت الجل بإضافته إلى الفرس، والإضافة إلى الفعل لا تعرفه ولا تخصصه بحال، فلهذا امتنع دخول الإضافة عليه.

(والرفع ضم آخر الحروف والنصب بالفتح بلا وقوف)

(والجر بالكسرة للتبيين والجزم في السالم بالتسكين)

والعلة في أنه جعل الإعراب آخر الكلمة أن الإعراب وضع لتبيين المعنى وتمييز الصفة المتغايرة في الأسماء سبيل الصفة أن تأتي بعد أن يعلم الموصوف، ولا طريق لعلمه إلا بعد انتهاء صيغته فلهذا جعل الإعراب في آخره، وإنما سمي الضم الرفع لأن الضمة من الواو ومخرج الواو من الشفتين وهما أرفع الفم، وسمي الفتح نصبًا لأن الفتح من الألف والألف حرف منتصب يمتد إلى أعلى الحنك، وسمي الكسر جرًّا لأنه من الياء التي تهوي عند النطق سفلًا، فكأنه مأخوذ من حر الجبل وهو سفحه، وإنما سمي الجزم جزمًا لقطع الحركة إذ الجزم في اللغة القطع كقولهم: جزمت اليمين أي قطعتها.

* * *

باب التنوين

(ونـوّن الاسـم الفريـد المنـصرف   إذا انـدرجت قـائلًا ولا تقـف)

التنوين يختص بالاسم المنصرف لخفته ولأجل التنوين اللاحق بآخره سمي منصرفًا فكأن التنوين لما دخل عليه أحدث فيه صريفًا والصريف صوت البكرة عند الاستقاء.

ويسقط التنوين في أربعة مواضع:

أحدها: في الاسم المعرف بالألف واللام؛ لأن التنوين زيادة ألحقت بآخر الاسم ولام التعريف زيادة فاستثقل الجمع بين زيادتين.

والثاني: في أول المضافين كقولك: غلام زيد؛ لأن المضاف إليه يتصل بالمضاف حتى يصير كأحد حروفه، ولذلك لم يجز أن يفصل بينهما، فلما تنزل المضافان بمنزلة الاسم الواحد وجب إلحاق التنوين بالمضاف إليه الذي هو الأخير منهما كما يلحق التنوين آخر الاسم المفرد.

والموضع الثالث: الاسم الذي لا ينصرف كقولك: جاء عمرو، وإنما لم يدخله التنوين لشبهه بالأفعال.

والموضع الرابع: إذا كان الاسم المفرد علمًا أو كنية أو لقبًا وكان موصوفًا بابن مضافًا إلى علم أو كنية أو لقب كقولك: جاء زيد بن بكر، وجاء زيد أبي محمد، وجاء زيد بن أبي تأبط شرًّا، وكقولك: جاء أبو محمد بن يزيد وجاء أبو محمد بن أبي الحسين وجاء أبو محمد بن تأبط شرًّا، وكقولك في اللقبين: جاء بط بن تأبط شرًّا وعلى هذا قول الشاعر:

فقلت لعبدالله خير لذاته   ذثاب بن أسماء بن زيد بن قارب

فحذف التنوين من ذئاب وزيد لإضافة كل منهما إلى ابن، فأما حذف التنوين من أسماء فلكونه لا ينصرف، والعلة في حذف التنوين في هذا الموضع أن التنوين ساكن والألف من ابن ألف وصل تسقط في اندراج الكلام فيلتقي التنوين الساكن بالباء الساكنة من ابن فلهذا حذف التنوين، فإن وصفت الاسم بابن مضاف إلى ما فيه الألف واللام كقولك: جاء محمد بن الأمير ثبت التنوين وانكسر لالتقاء الساكنين، لأن الأمير ليس بعلم ولا كنية ولا لقب وكذلك إن قلت ظننت زيدًا ابن عمر وأتيت بالتنوين وكسرته لالتقاء الساكنين من حيث إنه ليس بصفة للاسم الأول وإنما هو خبر عنه ومعنى قولنا: إذا اندرجت قائلًا ولا تقف: لا تلحق التنوين بالاسم المفرد إذا وقفت عليه في حالتي الرفع والجر بل تقف عليه بالسكون فتقول: جاء زيد، ومررت بزيد؛ لأن الوقف يساوق الخط.

(وقف على المنصوب منه بالألف ... كمثل ما تكتبه لا يختلف)

(تقول عمرو قد أضاف زيدًا ... وخالد صاد الغداة صيدًا)

إن قال قائل: لم أبدل في الوقف على المنصوب من فتحته مع التنوين ألف ولم يبدل من ضمة المرفوع واو ولا من كسرة المجرور ياء؟ فالجواب عنه: أنه لو وقف على المجرور بالياء لالتبس بالمضاف إلى المتكلم، ألا ترى أنك لو وقفت على قولك: مررت بغلام فقلت: مررت بغلامي لتوهم السامع إن الغلام ملكك، ولو أنه وقف على المرفوع بالواو فقال: جاء زيدو لخرج عن أصل كلام العرب؛ إذ ليس يوجد في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة وإنما يوجد ذلك في الأفعال حتى إنهم اضطروا في بعض الجموع إلى مثل ذلك، فأبدلوا الواو ياءً وكسروا ما قبلها فقالوا في جمع: دلو وجرو أدل وأجر والأصل أدلو وأجرو ففروا من الواو التي قبلها ضمة إلى الكسرة محافظة على مقاييس الأصل.

(وتـــسقط التنـــوين إن أضـــفته أو إن تكـــن بـــاللام قـــد عرفتـــه)

(مثالـــه جـــاء غـــلام الـــوالي وأقبـــل الغـــلام كـــالغزال)

قد مضى شرح المواضع الأربعة التي يسقط التنوين فيها بما يغني عن إعادتها.

* * *

بـــــاب

الأسماء التي ترفع بالواو وتسمى المعتلة

(وســـتة ترفعهـــا بـــالواوِ في قـــول كـــل عـــالم وراوي)

الواو تكون علامة الرفع في موضعين:

أحدهما: في الأسماء الستة التي هـي: أبـوك، وأخـوك، وحمـوك، وفـوك، وهنوك، وذو مال.

والثاني: في جمع المذكر السالم كقولك: جاء المسلمون على ما سنشرحه في موضعه.

(والنصب فيهـا يـا أخـي بـالألف وجرهـا باليـاء فـاعرف واعـترف)

أما الألف فتقع علامة للنصب في هذه الأسماء الستة دون غيرها، وقد تقع الألف إعرابًا في التثنية غير أنها تكون علامة للرفع، وأما الياء فتكون علامة للجر في ثلاثة مواضع: الأسماء الستة وفي التثنية وفي جمع المذكر السالم.

(وهـــي أخـــوك وأبـــو عمرانـــا وذو وفـــوك وحمـــو عثمانـــا)

(ثـــم هنـــوك ســـادس الأســـماء فـاحفظ مقـالي حفـظ ذي الـذكاء)

اعلم أن هذه الأسماء الستة ما عدا ذا مال يجوز أن تستعمل مفردة فتعرب كإعراب زيد في الرفع والنصب والجر، غير أن قولك: فـوك إذا استعملته مفردًا أبدلت من واوه ميمًا فقلت: هذا فمٌ، ورأيت فمًا، ونظرت إلى فمٍ، وأما ذو فإذا كانت بمعنى صاحب فلا تستعمل إلا مضافة فتجر ما بعدها وتعرب بالواو في الرفع والألف في النصب والياء في الجر، ولا يجوز أن تستعمل مفردة بحال، وقد جاءت ذو بمعنى الذي وأجريت على لفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع، ولم يغيروا واوها على اختلاف

مواقعها فقالوا: أنا ذو عرفت ورأيت ذو عرفت، ومررت بذو عرفت ومنه قول الشاعر:

فـــإن المـــاء مـــاء أبي وجـــدي   وبئـري ذو حفـرت وذو طويـت

والبئر مؤنثة وعلى هذا كلامهم.

* * *

باب
حروف العلة

(والواو والياء جميعًا والألف   هن حروف الاعتلال المكتنف)

هذه الأحرف الثلاثة التي هي الألف المنفتح ما قبلها والياء المنكسر ما قبلها والواو إذا انضم ما قبلها تسمى حروف الاعتلال وحروف المد واللين والحركات الثلاث التي هي الضمة والفتحة والكسرة مجانسة لها، وعند أكثر النحويين أن الحركات مأخوذة منها ومتفرعة عنها، وعند بعضهم أن هذه الحروف مأخوذة من الحركات احتجاجًا بأنه متى أشبعت الفتحة صارت ألفًا والضمة صارت واوًا، والكسرة صارت ياءً فإن لم يكن ما قبل الواو مضمومًا ولا ما قبل الياء مكسورًا لم يكونا حرفي اعتلال.

* * *

إعراب الاسم المنقوص

(والياء في القاضي وفي المستشري ساكنة في رفعها والجر)

(وتفتح الياء إذا ما نصبا نحو لقيت القاضي المهذبا)

اعلم أن كل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة يسمى منقوصًا وتكون ياؤه ساكنة في رفعه وجره، ولهذا يسمى منقوصًا لأنه نقص حركتين من حركات الإعراب وهما الضمة والكسرة وكان الأصل في إعراب المرفوع منه نحو: جاء القاضي بضمة مقدرة منوية في آخره، وكذلك كان الأصل في إعراب المجرور منه بكسرة مقدرة منوية في الياء يتبعها التنوين، ولكن حذفت منه الضمة والكسرة لاعتلال حرف الإعراب منه الذي هو الياء، فيشترك الرفع والجر في هذه المواطن حسب، وأما نصب هذا النوع من الأسماء فيكون بفتح الياء لخفة الفتحة فإن اضطر شاعر إلى إظهار حركة الياء من الاسم المنقوص في حالة رفعه أو جره جاز له كقول ابن الرقيات:

لا بارك الله في الغواني هل يصبحن إلا لهن مطلب

فجرك ياء الغواني بالكسر لضرورة الشعر ومنه قول جرير:

فيومًا يوافيني الهوى غير ماضي ويومًا يرى منهن غول بغول

(ونون المنكر المنقوصا في رفعه وجره خصوصا)

(تقول هذا مشتر مخادع وافزع إلى حام حماه مانع)

الاسم المنقوص يأتي على ثلاثة أقسام: أحدها أن يكون معرفًا بالألف واللام كالقاضي والوالي.

والثاني أن يكون مضافًا كقولك قاضي مكة ووالي البصرة هذان النوعان تسكن ياؤهما في الرفع والجر وتفتح في النصب.

القسم الثالث: أن يأتي منكرًا كقولك: قاضٍ ووالٍ فتحذف ياؤه في الرفع والجر ويقتصر فيه على التنوين في آخره كقولك: هذا قاضٍ يا فتى، ومررت بقاضٍ عادل، وإنما حذفت ياؤه لسكونها وسكون التنوين الذي وجب إلحاقه به عند إفراده، فإذا حل في موضع منصوب تثبت ياؤه ونوّن كقولك: ما رأيت قاضيًا عادلًا فإذا صرت إلى الوقف على الاسم المنقوص فإن كان معرفًا وقفت عليه بالياء الساكنة على اختلاف مواقعه، وإن كان منكرًا وقفت عليه في حالتي الرفع والجر بحذف الياء كقولك: هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ، ووقفت عليه في حال النصب بالألف المبدلة من التنوين مع إثبات يائه، فقلت: رأيت قاضيًا، كما تقول: رأيت زيدًا هذا هو الاختيار فيهما، وقد وقف بعضهم على المعرف المرفوع والمجرور بحذف الياء فقال: هذا القاض ومررت بالقاض، ووقف آخرون على المنكر المرفوع والمجرور بالياء فقالوا هذا قاضي مررت بقاضي. والله تعالى أعلم.

(وهكذا تفعل في ياء الشجي وكل ياء بعد مكسور تجي)

(هذا إذا ما وردت مخففة فافهمه عني فهم صافي المعرفة)

قد قدمنا القول في أن المنقوص ما جمع ثلاث شرائط وهي أن يكون آخره ياء مخففة قبلها كسرة ومتى اجتمع في اسم هذه الشرائط الثلاث سكنت ياؤه في الرفع والجر سواء قلّت حروفه مثل: الشجي والعمي أو كثرت مثل: القاضي والمستشري والمستقصي؛ فإن عدم شرط من الشرائط الثلاث كان الاسم صحيحًا ولحقت ياءه الضمة والكسرة وذلك بأن تكون ياؤه مشددة مثل: ياء

عليّ وكسْرِيّ وقمريّ، أو يكون ما قبلها ساكنًا نحو ظبْي وجدْي وسقْي فـاعرف ذلك إذا ذكر.

* * *

بـــــاب

المقصور من الأسماء

(وليس للإعراب فيها قد قصر | من الأسامي أثر إذا ذكر)
(مثاله يحيى وموسى والعصا | أو كحيا أو كرحا أو كحصا)
(فهذه آخرها لا يختلف | على تصاريف الكلام المؤتلف)

الاسم المقصور هو كل اسم كان آخره ألفًا ملساء أي لا تتبعها همزة فيكون تصاريف مواقعه على حالة واحدة في الرفع والنصب والجر، ولهذا سمي مقصورًا لأنه حبس عن الحركة؛ إذ المقصور في اللغة هو المحبوس، ومنه قوله تعالى: ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴾ [الرحمن: ٧٢]، ثم إن الأسماء المقصورة تنقسم قسمين أحدهما ما يدخله التنوين كقولك: رحى وحيا وقفا وندا، والثاني: ما لا يدخله التنوين إما لكونه معرَّفًا بالألف واللام مثل: الحيا والندى والحصى والعصا، وإما لكونه لا ينصرف مثل موسى وعيسى وسلمى وسعدى ودنيا وأخرى، وكلا القسمين لا يختلف حكم آخره في الرفع والنصب والجر كما قال سبحانه في المنوَّن منهما، ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا ﴾ [الدخان: ٤١]، فالأول مرفوع والثاني مجرور ولفظهما واحد وعلى ذلك فقس.

* * *

باب التثنية

(ورفـــع مـــن ثنيتـــه بـــالألفِ كقولـــك الزيـــدان كانـــا مـــألفي)

الاسم المثنى هو الاسم الدال على مسميين متفقي اللفَظ، ويشترك فيها المذكر والمؤنث، ومن يعقل ومن لا يعقل، ولا تدخل على فعل ولا حرف، فأما قولك: يقوممان ويذهبان فليسا بتثنية يقوم ويذهب، ولا الألف فيهما ألف التثنية بـدليل ثبوتها في كل حال بل الألف فيهما اسم هـو ضـمير الفـاعلين كـالألف في قاما وذهبا، فإذا أردت أن تثني الاسم فتحت آخره ثم زدت عليه في الرفع ألفًا ونونًا، وفي هذه الألف ثلاثة أشياء: هي حرف الإعراب وعلامة التثنية وعلامة الرفـع، ولأجل وجوب فتح ما قبل الألف أثبت ياء الاسم المنقـوص إذا تثنيتـه في مثـل قولك: جاء القاضيان؛ لأن هذه الياء تثبت في حالة النـصب لخفـة الفتحـة فيهـا فلهذا أثبتت في التثنية.

(ونــــصبه وجـــره باليـــــاء مـــن غـــير إشـــكال ولا مـــراء)

(تقـــول زيـــد لابـــس بـــردين وخالـــد منطلـــق اليـــدين)

النصب يؤاخي الجر ولذلك أميلت الألف إلى الياء واستوى في مواضع لفـظ المضمر المنصوبُ والمجرورُ، وذلك في مثـل قولـك: ضربتـك، وهـذا غلامـك، ورأيته، ومررت بغلامه، وضربني، وغلامي، فالكاف والهاء واليـاء يقعـن تـارة ضميرًا للمجرور وتارة ضميرًا للمنصوب فلهذا اشترك النصب والجر في علامة التثنية وجعلت فيهما ياء ونـون، وفي اليـاء ثلاثـة أشـياء: هـي حـرف الإعـراب وعلامة التثنية وعلامة النـصب أو الجـر، والمـواطن التـي تـشترك فيهـا علامـة

النصب والجر أربعة: التثنية، والجمع بالواو والنون، والجمع الذي بالألف والتاء وفي الأسماء التي لا تنصرف.

ثم اعلم أن من حكم التثنية أن يسلم فيها لفظ الواحد إلا أسماء الإشارة والمبهمة، فإن آخرها حذف في التثنية فقالوا في تثنية هذا وذا والذي والتي: هذان وذان واللذان واللتان، هذا في حالة الرفع، وقالوا في النصب والجر: هذين وذين واللذين واللتين وهو مما شذ عن أصله، ولهذا قال المحققون من النحويين: إن هذه الأسماء مشبهة بالمثنى لا أنها مثناة على الحقيقة.

فإن قيل: لم حذفت ياء (الذي) في التثنية وأقررت ياء الشجي في التثنية وكلا الياءين مخففة مكسور ما قبلها؟ فالجواب عنه: أن ياء الشجي تلحقها الحركة في حالة النصب فجرت بهذه القوة مجرى الحرف الصحيح فثبتت في التثنية، وياء الذي لا تتطرق إليها الحركة بحال فضعفت بهذا السبب فحذفت، فإن ثنيت اسمًا مقصورًا فإن كان ألفه رابعة فصاعدًا قلبته ياء في التثنية كقولك في تثنية موسى وحبلى في الرفع: موسيان وحبليان وفي النصب والجر: موسيين وحبليين، وإن كانت ألفه ثالثة رددتها إلى أصلها واوًا كان أو ياء.

والطريق إلى معرفة أصلها أن تصرف تلك الكلمة، فإن وجدت الواو في بعض تصاريفها فهي من ذوات الواو، وإن وجدت الياء في بعض تصاريفها فهي من ذوات الياء، فعلى هذا تقول في تثنية قفا وعصا: قفوان وعصوان لأن تصريف الفعل منهما: قفوت وعصوت، وتقول في تثنية هدى ورحى: هديان ورحيان لأنهما من: هديت ورحيت، وإن ثنيت الاسم الممدود أبدلت همزته واوًا فيما لا ينصرف وأقررتها فيما ينصرف فتقول في تثنية حمراء وحسناء: حسناوان

وحمراوان، وفي تثنية سماء وكساء: سماءان وكساءان، وقد أبدل بعضهم همزة ما ينصرف واوًا فقال: سماوان وكساوان، والقول الأول أجود وأفصح.

(وتلحق النون بما قد ثني   من المفاريد لجبر الوهن)

نون التثنية دخلت في الاسم المثنى عوضًا من الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد، وإلى هذا أشرنا بقولنا: لجبر الوهن، وكان أصلها السكون إلا أنه لما سكن ما قبلها كسرت حتى لا يلتقي ساكنان، ومن حكم الساكنين إذا التقيا أن يكسر الأول منهما إلا أن الألف لما لم يمكن تحريكها كسرت النون، ثم اعلم أن نون التثنية تفارق التنوين في ثلاثة أشياء، أحدها أن حركتها لازمة، والثاني: أنها تثبت في الوقف، والثالث: أنها تثبت مع الألف واللام.

* * *

باب جمع التصحيح

(وكل جمع صح فيه واحده ... ثم أتى بعد التناهي زائده)

(فرفعه بالواو والنون تبع ... مثل شجاني الخاطبون في الجمع)

(ونصبه وجرّه بالياء ... عند جميع العرب العرباء)

(تقول حيّ النازلين في منى ... وسل عن الزيدين هل كانوا هنا)

الجمع بالواو والنون يختص في غالب الأحوال بذكور من يعقل، ويسمى الجمعَ الصحيح والجمعَ السالم لأن لفظ الواحد صح وسلم فيه، ويسمى أيضًا الجمع على هجاءين لأنه تارة يكون بالواو وتارة بالياء، فأما قوله جل ثناؤه إخبارًا عن السماء والأرض: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، فإنهما جمعا بالياء والنون، وليسا مما يعقل لأنه لما وصفهما بالقول الذي لا يصدر إلا عمن يعقل جمعهما جمع من يعقل ليتطابق الكلام، ومثل قوله تعالى حكاية عن النملة: ﴿ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨]، وكذلك قوله عز وجل: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، لما أضاف إلى النملة القول وإلى الكواكب والنيرين السجود، والقول والسجود يختصان بمن يعقل جمعهم جمع من يعقل، وقد جُمع مما لا يعقل ألفاظ بالواو والنون ويسمى هذا النوع جمع التعويض كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، وكقوله سبحانه ﴿عِزِينَ﴾ وهما جمع: عضة وعزة، وكقولهم في جمع: سنة وبرة وثبة وكرة وقلة وأرض: سنون وثبون وبرون وكرون وقلون وأرضون.

وحكم هذا الجمع أن يكون في الرفع بالواو والنون وفي النصب والجر بالياء والنون، فالواو حرف الإعراب وعلامة الرفع وعلامة الجمع السالم، والنون عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم الواحد، والياء علامة النصب أو الجر وهي حرف الإعراب وعلامة الجمع السالم، والنون عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم الواحد، ومن حكم هذا الجمع أن يضم ما قبل الواو منه ويكسر ما قبل الياء إلا في جمع المقصور، فإنك تفتح ما قبل علامة الجمع ليدل على الألف المحذوفة كما قال سبحانه وتعالى في جمع: الأعلى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [محمد: ٣٥]، وفي جمع المصطفى: ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، ففتح اللام والفاء اللذين هما قبل علامة الجمع، وياء المنقوص تحذف في هذا الجمع لقولهم في الرفع القاضون وفي النصب والجر القاضين، وإنما حذفت لامتناع دخول الضم والكسر على هذه الياء، ويجمع بالواو والنون كل اسم سمي به المذكر العاقل أو وصفت به إلا ما كان آخره هاء التأنيث مثل: طلحة وضحكة، أو ما كان من الصفات على وزن فعلان الذي مؤنثه فعلى مثل: عطشان وسكران، أو على وزن: أفعل الذي مؤنثه فعلاء مثل أبيض وأحمر، فأما فعل الذي للتفضيل فيجوز جمعه بالواو والنون كما قال جل ثناؤه: ﴿وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، ومعنى قولنا: ونصبه وجره بالياء عند جميع العرب العرباء؛ أي لم تختلف العرب في الإعراب لهذا الجمع أي إن رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء كما اختلفت في إعراب المثنى فجعله بعضهم بالألف في جميع أحواله وعليه حمل بعضهم ﴿إِنَّ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، ومنه قول الشاعر المتلمس:

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى   مساغًا لناباه الشجاع لصمما

(ونونـــــه مفتوحــــة إن تـــذكر والنــون في كـــل مثنـــى تكـــسر)

إنما فتحت نون الجمع وكسرت نـون التثنيـة ليفـصل بيـنهما، وخـصت نـون الجمع بالفتح لأن الفتحة أخف من الكسرة، والتثنية أخف من الجمع، فقصدت العرب التعديل في الكلام بأن جعلت الأخف للأثقل والأثقل للأخف.

(وتـــسقط النونـــان في الإضـــافه نحـــو رأيـــت ســـاكني الرصـــافه)

(وقـــد لقيـــت صـــاحبَيْ أخينـــا فاعلمــــه في حـــذفهما يقينـــــا)

اعلم أن نون التثنية ونون الجمع يسقطان في الإضافة كما يسقط فيها التنـوين، وذلك كقولك جاء غلاما زيد، ومسلمو مكة، فإن قيل: فلم ثبتت هاتان النونان مع الألف والنون ولم تثبتا في الإضافة والتنوين لا يثبت مع واحد منهما؟

والجواب عنه: أن الإضافة زيادة فألحقت بآخر الاسم كنون التثنيـة والجمـع فاستثقل أن يوالى بين زيادتين وليس كذلك الألف واللام لأنهما يلحقـان الاسـم من أوله والنون تلحقه من آخره فلما افترقت الزيادتان سهل أن يجمع بينهما.

* * *

باب جمع المؤنث السالم

(وكـــل جمـــع فيـــه تـــاء زائـــده فارفعـــه بالـــضم كرفـــع جامـــده)

(ونـــــصبه وجـــــره بالكـــــسر نحـــو كفيـــت المـــسلمات شري)

اعلم أن للتأنيث ثلاث علامات:

إحداها: التاء التي تظهر عند الإضافة وتكتب ويوقف عليها بالهاء وذلك، نحو: مسلمة وسلمة وقائمة وشجرة.

والعلامة الثانية: الألف المقصورة في مثل قولك سلمى وسعدى وذكرى ودنيا.

والعلامة الثالثة: الألف الممدودة في مثل قولك: حسناء وحمراء وبيضاء، وتجمع هذه الأنواع الثلاثة بالألف والتاء، ويسمى هذا الجمع جمع التأنيث السالم، ويشترك فيه من يعقل من المؤنث وما لا يعقل كقولك في جمع فاطمة وشجرة وسعدى وحسناء: فاطمات وشجرات وسعديات وحسناوات.

فإن قيل: لم حذفت الهاء من فاطمة وشجرة في هذا الجمع ولم تحذف الألف المقصورة ولا الممدودة في هذا الجمع والكل علامات للتأنيث؟

فالجواب عنه أن العلامة التي في فاطمة تجانس التاء الثابتة في الجمع فحذفت لئلا يجتمع في كلمة علامتا تأنيث متجانستان في اللفظ، وليس كذلك العلامتان الأخريان لأنهما من غير جنس علامة التاء التي هي علامة تأنيث الجمع فلهذا ثبتت.

وحكم إعراب هذا الجمع أن تضم تاؤه في الرفع وتكسر في النصب والجر، وهذا الموطن أحد المواطن الأربعة التي تستوي فيها علامتا النصب والجر، وجميع صفات المؤنث تجمع بالألف والتاء إلا ما كان على وزن فعلاء التي مذكرها أفعل كبيضاء وخضراء، أو على وزن فَعْلى التي مذكرها فعلان مثل:

سكرى وغضبي، ولا يجوز أن تقول في جمع بيضاء وسكرى: بيضاوات ولا سكراوات، كما لا يجمع مذكر هذين النوعين بالواو والنون، فيقال في جمع أبيض: أبيضون، ولا في جمع سكران: سكرانون؛ لأن كل ما لم يجمع مذكره بالواو والنون لا يجمع مؤنثه بالألف والتاء، وكل صفة لمذكر لا يعقل يجمع أيضًا بالألف والتاء كقولك: جبال راسيات، وسيوف مرهفات، وأسود ضاريات، وقد جاء عن العرب جمع أسماء مذكرة من أجناس ما لا يعقل بالألف والتاء وذلك مما يؤخذ سماعًا ولا يقاس عليه كقولهم في جمع حمام ومقام وإيوان وسرادق وساباط وهاوون: حمامات ومقامات وإيوانات وسرادقات وساباطات وهاوونات، وكما قالوا في جمع المحرم وشعبان ورمضان وشوال وذي القعدة وذي الحجة وابن عرس وابن آوى: محرمات وشعبانات ورمضانات وشوالات وذوات القعدة وذوات الحجة وبنات عرس وبنات آوى.

وإن كان الاسم المؤنث ممدودًا قلبت الهمزة في جمعه واوًا كقولك في جمع حسناء وصحراء: حسناوات وصحروات، وإن كان مما ثالثه ألف بعدها تاء التأنيث الموقوف عليها بالهاء حذفت التاء وقلبت الألف إلى أصلها على ما بيناه في باب التثنية فتقول في جمع غزاة وقناة: غزوات وقنوات؛ لأن أصل ألفها الواو، وتقول في جمع فتاة ودواة: فتيات ودويات؛ لأن أصل ألفها الياء فاعرف ذلك وقس عليه.

* * *

باب جمع التكسير

(وكـــل مــا كــسر في الجمــوع ... كالأســد والأبيــات والربــوع)

(فهــو نظــير الفــرد في الإعــراب ... فاســمع مقــالي واتبــع صــوابي)

الجمع جمعان جمع تكسير وجمع سلامة، فجمـع الـسلامة مـا سـلم فيـه لفـظ الواحد، وقد مضى شرحه في جمع المذكر والمؤنث، وأما جمع التكسير فهو كل جمع تغير فيه لفظ الواحد وسمي جمع تكسير لأن لفظ الواحد تكسر فيـه كـما يكـسر الإناء، ثم يصاغ صيغة أخرى، والتغيير الذي يقع فيه يقع على ثلاثة أضرب:

أحدها: كقولك: جمع جمل أجمال، وفي ثوب: أثواب، والثاني بنقصان كقولك في جمع كتاب وإزار: كتب وأزر، والثالث بتغيـير الحركـة والـسكون كقولـك في جمع رهن وسقف وأسـد: رهـن وسـقف وأسـد، وحكـم إعـراب هـذا الجمـع كإعراب الواحد في اعتقـاب حركـات الرفـع والنـصب والجـر عليـه، وفي جمـع التكسير ما يوجد في آخره ألف وتاء فيتوهم المبتدئ أنـه مـن قبيـل جمـع المؤنـث السالم الذي لا تفتح تاؤه في النصب، وذلك مثل أبيات وأقوات وأموات، فهـذه الجموع الثلاثة من نوع جمع التكسير ويدخل تاءها النصب فتقول: أنشدت أبياتًا من الشعر، وجمعت أقواتًا للشتاء، وشاهدت أمواتًا من البرد، والدلالة على أنهـا جمع تكسير أن لفظ واحدها الذي هو بيت وميت وقوت لم يسلم في هذا الجمـع، وإنما لم تتضمن هـذه الملحـة شرح أبنيـة جمـع التكـسير لأن شـيخنا أبـا القاسـم النحوي رحمه الله كان يقول: فسدت ألـسنة العامـة إلَّا في نـوعين وهمـا: الجمـع والتصغير، إلا أن في بعض أبنية الجموع ما يغلط العامـة فيـه ويحتـاج إلى التنبيـه عليه، ولهذا أوردنا هاهنا نبذًا في شرحه.

وجملة القول: إن جمع التكسير ينقسم قسمين: قسم وضع لأقل العدد وقسم وضع للكثرة، وحد القليل ما بين الثلاثة إلى العشرة وحد الكثير ما جاوز ذلك؛ فأبنية جمع القلة أربعة: أحدها أفعل، كقولك: كلب وأكلب وثوب أثوب.

والثاني: أفعال، نحو: حمل وأحمال، وجمل وأجمال.

والثالث: أفعلة، كقولك: حمارًا وأحمرة ورداء وأردية.

والرابع فَعْلة كقولك في جمع علي وصبي: علية وصبية.

وأما أبنية جمع الكثرة فكثيرة جدًّا وذكر بعضهم أنها تناهز أربعين بناء، وأقسام أبنية الأسماء أربعة: ثلاثية ورباعية وخماسية وما زاد على ذلك، فأما الثلاثية فأكثر ما جاءت جموعها على أربعة أبنية أَفْعُل نحو: ثوب وأثوب وزمن وأزمن، وأفْعَال نحو: جمل وأجمال وكبد وأكباد، وفُعُول نحو: أسد وأسود وشسع وشسوع، وفِعَال نحو: رجل ورجال، وحبل وحبال، وثوب وثياب، وقد جاء شيء منها على فُعُولة نحو: فحل وفحولة وبعل وبعولة، وعلى فِعَالة نحو: حجر وحجارة وذكر وذكارة، وعلى فِعَال نحو رجل ورجال، وفرير وفرار وهو ولد البقرة الوحشية، وعلى فُعَال كقولهم: ظئر وظؤار، وعلى فُعْلان نحو: ذئب وذؤبان وذكر وذكران، وعلى فِعْلان نحو: عبد وعِبدان، وعلى فِعَلَة نحو: ديك وديكة، وقرد وقردة، وعلى فُعْل وفُعُل مخففًا ومثقلًا كقولهم في جمع أسد: أُسْد وأُسُد، وعلى فَعِيل نحو: عبد وعبيد.

وأما الرباعي فما كان على وزن فَعِيل وهو اسم جمع فيه أقل العدد على أَفْعِلة وفي الكثير على فعل وفعل وفعلان كقولهم في جمع جريب ورغيف: أجربة وجربان، وأرغفة ورغفان، وقد جمع على فُعْلان فقالوا في قضيب: قضبان، فإن كان صفة جمع على فِعَال وأَفْعَال وفُعَلَاء وأَفْعِلاء كقولهم: كريم وكرام وكرماء،

ويتيم وأيتام، وشريف وأشراف وسخي وأسخياء، وقد جمع ما تكرر حرفان فيه على أَفْعِلَة كقولهم في جمع عزيز وشحيح: أعزة وأشحة، وأما فَعُول فإنه يجمع على فُعُل ويستوي فيه المذكر والمؤنث، فقالوا في جمع رسول وصبور: رسل وصبر، وأما أفعل فإن كان اسمًا جُمع على أَفَاعل نحو: أدهم وأداهم وهو اسم القيد وأجدل وأجادل وهو اسم الصقر، وإن كان صفة جمع على فُعُل نحو: أدهم ودهم وأحمر وحمر، وإن كان مما به آفة جمع على فَعْلَى نحو: أحمق وحمقى، وجريح وجرحى ومريض ومرضى، وما كان على فِعَال من الأسماء الممدودة جمع على أَفْعِلَة نحو: رداء وأردية، وكساء وأكسية، وعلى فُعُل نحو: إزار وأزر، وخمار وخمر، وما كان على فُعَال جمع على أَفْعِلَة وفِعْلان كقولهم: غراب وأغربة وغربان، وما كان على وزن فَاعِل وهو اسمُ جُمع على فَوَاعِل كقولهم: كافر وكوافر، وناجذ ونواجذ، وقد جمع على فِعْلان كقولهم: حائط وحيطان، وغائط وغيطان، وإن كان صفة جمع على فِعَال وفُعَّل كقولك في جمع صائم: صوَّم وصيام، وفي نائم نوُّم ونيام، وقد جمع أيضًا على فُعُول كقولهم: شاهد وشهود، وساجد وسجود، وعلى فُعَّال كقولهم: تاجر وتجار، وعلى فُعَّال وفَعَلة كقولهم: كاتب وكتاب وكتبة، وفاجر وفجار وفجرة، وعلى فُعُل كقولهم في جمع رَكْب وتاجر، رُكُب وتُجُر، وقد جمع منه لفظتان على فواعل وهما: فارس وفوارس، وهالك وهوالك

وإن كان منقوصًا جمع على فُعَال نحو: قاضٍ وقضاة، وغاز وغزاة، ولم يجمع على هذا البناء غيرهما، وأما فَعْلة بفتح الفاء فإن كان صفة جمعت على فَعْلات ساكنة العين كقولهم: ضخمة وضخمات، وعبلة وعبلات، وإن كان اسمًا جمع على فَعَلات بفتح العين وعلى فِعَال كقولهم في جفنة وصحفة: جفنات وجفان وصحفات وصحاف، فإن كان ثاني الاسم واوًا أو ياء سكنت العين في الجمع

كقولهم في جمع روضة وبيضة: روْضات وبيْضات، وكذلك إن كان ثاني الاسم حرفًا مضعفًا كقولهم في مرة: مرات، وما كان مخلوقًا من هذا الجنس جاز أن تجمع بحذف التاء من واحده نحو: نخلة ونخل، وجوزة وجوز، ولا يجوز أن يجمع المصنوعات التي على وزن فعلة هذا الجمع فلا يقال في جفنة: جفن ولا صحفة: صحف، وما كان على فُعْلة جاز أن يجمع على فُعَل نحو: ظلمة وظلم، وغرفة وغرف، وجاز أن يجمع بالألف والتاء بضم ثانيه وفتحه وتسكينه كقولهم في جمع ظلمة: ظلُمات وظلَمات وظلْمات، وما كان على وزن فِعْلة بكسر الفاء جاز أن يجمع على فِعَل نحو: سدرة وسدر، وعلى فعلات بفتح العين وكسرها وتسكينها كقولهم في جمع سدرة: سِدَرات وسِدِرات وسِدْرات، وما كان على وزن فَعِلة جمع على فَعِلْ وفَعِلَات كقولهم في جمع كَلِمة كَلِم وكلمات، وما كان على وزن فَعْلة جمع على فُعُل نحو: رَطْبة ورُطُب، وما كان على وزن فُعْلى جمع على فُعُل كقولهم في جمع صغرى وكبرى: صغر وكبر، وقد جمع بعضه على فَعَالى كقولهم حُبْلى وحَبَالى، وأما ما كان منه على وزن فِعْلَل على اختلاف فائه فجمعه على فَعَالِل نحو: درهم ودراهم، وما كان على وزن مَفْعِل أو مُفْعَل جمع على مَفَاعِل نحو: مسجد ومساجد، ومصحف ومصاحف، وأما الخماسي فما كان على وزن فَعْلان من الصفات جمع على فَعَالى وفِعَال نحو: غضبان وغضابى وغضاب، وعلى فَعْلَى فيستوي فيه المذكر والمؤنث نحو: غضبي وسكرى، وما كان على فَعِيلة جمع على فَعَائِل نحو: شريعة وشرائع، وعلى فُعُل نحو: سفينة وسفن، وتقول في جمع سفرجل: سفارج، وقد جمع مفتاح على مفاتح، وإن شئت عوضت فقلت: سفاريج ومفاتيح، ويجمع على فَعَاليل كل خماسي مردف بحرف اعتلال نحو: دهليز وعصفور ودينار، دهاليز وعصافير ودنانير.

وكل اسم تجاوز الخماسي فلابد أن يكون فيه زائد فيحذف في الجمع مثل: قلنسوة فجمعها أقوام على قلانس، وجعلوا الزائد فيها الواو فحذفوها، وجمعها آخرون على قلاس وقلاسي وجعلوا الزائد فيها النون وحذفوها، وفي الجمع شذوذات كثيرة خارجة عن حكم الأصول لا يحتمل هذا المختصر استيعاب شرحها، وقد جاء أيضًا في كلام العرب جموع لا آحاد لها من لفظها نحو: محاسن ومذاكير، وكقولك: تفرقوا عباديد، وغير ذلك مما أخذ بالسماع وشذ عن أصول القياس.

* * *

باب حروف الجر

(والجر في الاسم الصحيح المنصرف ... بأحرف هن إذا ما قيل صف)

(مِن وإلى وفي وحتى وعلى ... وعن ومنذ ثم حاشا وخلا)

(والباء والكاف إذا ما زيدا ... واللام فاحفظها تكن رشيدا)

(ورب أيضًا ثم مذ فيما حضر ... من الزمان دون ما منه غبر)

(تقول ما لقيته مذ يومنا ... ورب عبد كيس مر بنا)

قد ذكرنا أن الجر يختص بالاسم ويدخله من طريقين: أحدهما بحروف موسومة بعمل الجر، والثاني بالإضافة، وسيأتي ذكرها من بعد، فأما الحروف فهي أربعة عشر حرفًا تضمنتها هذه الأبيات المقدمة وأمها (مِنْ) لأن كل أدوات يتفق عملها فلابد لها من أم تتولى عليها مثل (مِنْ) في حروف الجر و(الهمزة) في أدوات الاستفهام و(إلا) في أدوات الاستثناء.

و(مِنْ) تأتي في الكلام على أربعة معان: أحدها أن تقع بمعنى الابتداء المختص بالمكان التي تقابلها (إلى) التي يختص بها انتهاء الغاية كقولك: سرت من البصرة إلى مكة.

والثاني أن تكون للتبعيض كقولك: شربت من النهر.

والثالث أن تأتي لتبيين الجنس كقوله تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠].

والرابع أن تأتي زائدة كقولك: ما جاءني من أحد، فإن قلت: ما جاءني من رجل، فليست زائدة في هذه الموضع بل هي جاعلة اسم الشخص للنوع وتنزل منزلة قولك: ما جاءني أحد، الذي معناه نفي النوع.

والفائدة في دخولها في هذا الكلام استغراق النفي، لأن الكلام كان يحتمل قبل دخولها أن يكون: ما جاءك رجل بل جاءك اثنان أو جماعة.

وأما (في) فمعناها الوعاء والظرفية، ومعنى (على) الاستعلاء، ومعنى (عن) المجاوزة كأنك إذا قلت: بلغني عن زيد حديث، معناه تجاوز عنه إلى حديث، وأما (حتى) فتأتي على أربعة معان:

أحدها: أن تكون لانتهاء الغاية فتجر، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

والثاني: أن تكون حرف عطف كالواو فيدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها، كقولك: قدم الحاج حتى المشاة، وقدم القوم حتى الغزاة، ويكون في هذين الموطنين ما بعدها من جنس ما قبلها، ولهذا لم يجز أن تقول: قدم القوم حتى النساء؛ لأن النساء لا يدخلن في قبيل القوم، ولا: قدم الحاج حتى الغزاة؛ لأن الغزاة ليسوا من جنس الحاج.

والموضع الثالث: أن تكون حرف ابتداء فيقع بعدها المبتدأ والخبر ولا تؤثر إعرابًا ولا تغيرهما عما كانا عليه كما قال جرير:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

والرابع: أن تكون حرف نصب فتنصب الفعل المضارع على ما نبينه في شرح نواصب الأفعال المضارعة.

وأما (مذ) و(منذ) فمعناهما ابتداء الغاية في الزمان خاصة كما تخص (من) بالمكان فتقول: لم أره مذ يوم الجمعة، ولا تقل: من يوم الجمعة، فأما قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، فـ(من) في هذا المكان بمعنى (في) ونون (مذ) محذوفة وأصلها (منذ) بدليل أنك لو سميت بها ثم

صغرت الاسم لقلت: منيذ فأعدت النون المحذوفة، ومن حكم التصغير إعادة المحذوف كقولك في تصغير فم: فويه، ويد: يديه، فإن تلا (مذ) الألف واللام فالاختيار أن تضم الذال من مذ فتقول: ما رأيته مذ اليوم، وضم الذال في هذا الموضع يقوي أن أصلها منذ المضمومة الذال وأنها ردت حين لقيها ساكن إلى الأصل، وقد اختلف فيهما؛ فقال قوم: هما حرفان، وقيل: بل هما اسمان، والغالب على مذ الاسمية لوقوع الحذف فيها، وإنما يقع أكثر الحذف في الأسماء، والغالب على (منذ) الحرفية والأجود أن يجر بمنذ ماضي الزمان وحاضره وأن تجر (مذ) حاضر الزمان وترفع ماضيه فتقول: ما رأيته مذ اليوم، ولم أره مذ يومان إذا جررت بها فالكلام كله جملة واحدة، وإذا رفعت بها صار الكلام جملتين، فكأنك قلت: لم أر زيدًا، فكأن قائلًا قال لك: مذ كم لم تره؟ فقلت له: مذ يومان، فتحل مذ محل الاسم المبتدأ ويومان الخبر، وأما حاشا فمعناه الاستثناء مع تنزيه المستثنى وهو يجر ما بعده، وقد جعله بعضهم فعلًا وصرفه كما قال النابغة:

وأما أحاشي من الأقوام من أحد

وأما (خلا) فمعناها الاستثناء المحض والغالب عليها أن تجر وقد نصب بها في الاستثناء، فإن دخلت عليها ما نصبت قولًا واحدًا كقولك: جاء القوم ما خلا زيدًا، وأما (الباء) الزائدة فتكون بمعنى الإلصاق كقولك: مسحت يدي بالمنديل، وتكون بمعنى الاستعانة كقولك ضربت بالسيف، وتكون بمعنى الغرض والعلة كقوله تعالى ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣]، أي يذهب الأبصار، وتكون زائدة دخولها كخروجها كقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وتختص على اختلاف مواقعها بحركة الكسر، وكل حرف

من حروف المعاني لا يوجد إلا مفتوحًا وإنما خصت الباء بالكسر لأنها في كل مواقعها تجر فجعلت حركتها من جنس عملها.

وأما (الكاف) فتكون للتشبيه كقولك: زيد كالأسد، وتكون زائدة كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وتختص بالدخول على المظهر دون المضمر، وأما اللام فتأتي بمعنى الملك تارة وبمعنى الاختصاص وبمعنى العلة والغرض؛ فإذا قلت: الفرس لزيد، فاللام بمعنى الملك، وإذا قلت: الجل للفرس فاللام بمعنى الاختصاص، وإذا قلت زرتك لطلب برك، فاللام بمعنى الغرض والعلة للزيارة، وهذه اللام تكسر مع الاسم الظاهر ومع ياء المتكلم وتفتح فيما عدا هذين الموضعين، وأما (رب) فمعناها التقليل وقد تخفف كما قال الشاعر:

أزهير إن يشب القذال فإنه ... رب هيصل لجب لفقت بهيصل

وقد تلحق بها التاء مشددة ومخففة فيقال ربَّت وربَت، كما زيدت التاء على (لا) فقيل: لات، وعلى (ثَّم) فقيل ثَّمَت.

(ورب تأتي أبدًا مصدَّرَه ... ولا يليها الاسم إلا نكره)

(وتارة تضمر بعد الواو ... كقوله وراكب بجاوي)

اعلم أن (ربَّ) تختص بأربعة أشياء: أحدها: أنها لا تقع إلا في صدر الكلام، والثاني: أنها لا تدخل إلا على نكرة، والثالث أنه لا يجوز الاقتصار على الاسم النكرة الذي دخلت عليه حتى يوصف، كقولك: رب عبد ملكته، والرابع: أنها تضمر بعد الواو والفاء فتجر الاسم مضمرة كقول الراجز في إضمارها بعد الواو: وصاحب نبهته لينهضا.

وتقدير الكلام: ورب صاحب، وكقول امرئ القيس في إضمارها بعد الفاء:

فمثلك حبلى وقد طرقت ومرضع   فألهيتها عن ذي تمائم محول

أي: فرب مثلك، وقد تدخل (ما) على (رب) فتكفها عن طلب الاسم فيليها الفعل كما قال سبحانه وتعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢]، وذكر بعضهم أن (رب) إذا اتصلت بـ(ما) انتقل معناها إلى التكثير فاحتج بقول الشاعر:

ربما أوفيت في علم   ترفعن ثوبي شمالات

* * *

باب القسم

(ثم تجر الاسم باء القسم ... وواوه والتاء أيضًا فاعلم)

(لكن تخص التاء باسم الله ... إذا تعجبت بلا اشتباه)

حروف القسم أربعة: الباء والواو والتاء والهاء التي للتنبيه إلا أن (الباء) هي الأصل لدخولها على كل مقسم به مظهر كقولك: أقسم بالله، ومضمر كقولك: أقسم بك لأفعلن.

و(الواو) لا تدخل على المضمر لاتصالها بفعل القسم كقولك: أقسم والله، ولا يجوز أن تقول: أقسمت والله، وأما الواو فهي فرع عن الباء، ولهذا حطت رتبة فلم تدخل على المضمر وإنما أبدلت منها؛ لأن معنى الباء الإلصاق ومعنى الواو الجمع، فلما تقارب معناهما وقع الإبدال فيهما.

وأما (التاء) فهي بدل من الواو كما أبدلت منها في قولك: تراث وتجاه وتخمة وتهمة، واشتقاق الكلمات من ورث ومن الوجه ومن الوهم والوخامة، ولما كانت التاء في القسم فرعًا عن الواو حطت عن مرتبة الواو فلم تدخل إلا على اسم الله تعالى كما قال الله تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

وأما لفظة (ها) فهي عوض من الواو ويجوز فيها وجهان: أحدهما أن تحذف ألفها والهمزة من اسم الله فتقول ها الله لأفعلن، والثاني أن تثبت ألفها وتقطع الهمزة من اسم الله تعالى فتقول ها ألله، ومن العرب من يدخل التاء في القسم على معنى التعجب كقول الهلال الهذلي:

تالله يبقى على الأيام ذو حيد ... بمشمخر به الظيان والآس

تقديره: لا يبقى حيده وحيله، والظيان ياسمين البر، والآس شجر معروف.

والحروف التي يتلقى بها القسم أربعة: اللام وإنَّ وما ولا؛ فيتلقى الإيجاب بـ(اللام) و(إن) كقولك: والله لزيد أفضل من عمرو وكقوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١-٢]، فإن أدخلت هذه اللام على الفعل المضارع ألحقت بالفعل النون الخفيفة أو الثقيلة كقوله تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]، ويتلقى النفي بـ(ما) و(لا) كقولك: والله ما زيد عندي، ووالله لا فارقتك، وقد جوز حذف لا في هذا الموضع، وعليه فسر قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]؛ أي لا تفتأ، ثم اعلم أن الفرق بين واو القسم وبين الواو التي تضمر بعدها (ربَّ) أن (واو) القسم يجوز أن تدخل عليها واو العطف وفاؤه كقولك: ووالله، وكما قال تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]، والواو القائمة مقام ربَّ لا تدخل عليها واو العطف ولا فاؤه فلا يجوز أن تقول: ووصاحب نبهته لينهضا، ولا فوصاحب فاعرف ذلك.

* * *

باب الإضافة

(وقــد يجــر الاســم بالإضــافه كقـــــولهم دار أبي قحافــــــه)

(فتـــارة تـــأتي بمعنـــى الـــلام نحـــو أتـــى عبـــد أبي تمـــام)

(وتـــارة تـــأتي بمعنـــى مـــن إذا قلــت منــا زيــت فقــس ذاك وذا)

قد ذكرنا من قبل أن الاسم يجرّ بأحد وجهين إما بحروف موسومة بعمل الجر وقد تقدم شرحها، وإما بالإضافة وهذا موضعها.

والإضافة هي ضم اسم إلى اسم ويسمى الأول المضاف والثاني المضاف إليه ويصيران بالإضافة كالاسم الواحد، ولهذا لم ينون الأول منهما كما لا يدخل التنوين في حشو الكلمة؛ فإذا أضفت اسمًا إلى اسم أعربت الأول بما يستحقه من رفع أو نصب أو جر وجررت الثاني على كل حال، والإضافة نوعان: محضة وغير محضة؛ فأما المحضة فإنها تقع تارة بمعنى اللام وتسمى إضافة الملك والاختصاص ويكون فيها الأول من المضافين غير الثاني مثل قولك: غلام زيد، وتقع بمعنى (من) وتسمى إضافة الجنس، ويكون الأول بعض الثاني كقولك: ثوب خز؛ أي ثوب من خز وفي غالب أحوال المضافين أن يكون الأول منهما نكرة والثاني معرفة فتتعرف النكرة بإضافتها إليه كقولك: غلام الأمير، ودار زيد، وقد يقعان نكرتين فلا يتعرف الأول بالإضافة كقولك: طالب علم وصاحب مال، ولا يجوز أن يكون أول المضافين معرَّفًا بالألف واللام بحال.

وأما الإضافة غير المحضة فهي ما يقدر فيها التنوين ولا يتعرف بها المضاف كإضافة اسم الفاعل إذا أريد به الحال والاستقبال، والدليل على أنه لا يتعرَّف به المضاف قوله تعالى: ﴿هَدْيَۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فلولا أن لفظة بالغ

الكعبة نكرة لما وصف به هديًا وهو نكرة؛ لأن الصفة تكون وفق الموصوف، والتقدير في هذه الإضافة الأنفصال والتنوين، والأصل في هذا الكلام هديًا بالغًا الكعبة، وهكذا الصفة المشبهة باسم الفاعل وهي التي تلحقها تاء التأنيث لا يتعرف بها المضاف كقولك: مررت برجل حسن الوجه ونظيف الثوب، لأن الأصل فيه حسنٌ وجهه ونظيفٌ ثوبه، ويجوز في هذه الإضافة التي هي غير محضة إدخال الألف واللام على المضافين كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]، ومما لا يتعرف بالإضافة وإن أضيف إلى المعرفة: مثل وغير وسوى، فتقول: مررت برجل مثلك، ورأيت رجلًا سوى زيد، وغير عمرو، ومنه قول الشاعر:

يا رب غيرك في النساء عزيزة ... بيضاء قد متعتها بطلاق

فأدخل رب على غيرك وهي لا تدخل إلا على نكرة.

* * *

باب المضاف

(وفي المـضاف مـا يجـر أبـدا مثـل لـدن زيـد وإن شـئت لـدا)

(ومنـه سـبحان وذو ومثـل ومـع وعنـد وأولـو وكـل)

(ثـم الجهـات الـست فـوق وورا ويمنـة وعكـسها بـلا مـرا)

(وهكـذا غـير وبعـض وسـوى في كلـم شـتى رواهـا مـن روى)

اعلم أن في الأسماء أسماء ملازمة للإضافة ولا يرى ما بعدها إلا مجرورًا وهي كثيرة، ونذكر ما يستعمل منها، فمن ذلك: سبحان ومعاذ وعياذ ومع- مفتوحة العين وقد تسكن- وكل وبعض وأي وكلا وكلتا ومثل ومثيل وشبه وشبيه ونحو وشطر ونظير وعند ودون وسوى وغير وبيد- بمعنى غير- وقبيل وقبالة وحذاء وإزاء وتجاه وتلقاء وقبل وبعد والجهات الست التي هي: قدام وخلف وفوق وتحت ويمنة ويسرة وما يجري مجراها مثل: يمين وشمال وأعلى وأسفل ووراء وأمام، ومن ذلك سائر- وهو بمعنى باق- وليس- بمعنى- جميع ولعمر الله- في القسم ومعناه بقاء الله- لأنه يقال: عَمْر وعُمْر بفتح العين وضمها واختير في القسم الفتح لخفته، ومن ذلك ذو وذات وتثنيتها وجمعها وأولو- التي معناها ذو- وأولات- التي معناها ذوات- وبين وعند ولدى ولدن ووسْط- بسكون السين وفتحها- والفرق بينهما أن المسكنة السين تحل محل بين والمفتوحة تقع فيها لا يتجزأ كقولك في الأول: جلس وسط القوم وفي الثاني جلس وسط الدار فاعرف ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

باب كم الخبرية

(واجرر بكم ما كنت عنه مخبرًا   معظمًا لقدره مكثرًا)

(تقول كم مال أفادته يدي   وكم إماء ملكت وأعبدي)

اعلم أن (كم) اسم موضوع للعدد المبهم جنسًا ومقدارًا ولها موضعان: الاستفهام والخبر المقترن بالتكثير، ولما كان العدد نوعين: أحدهما مجرور والآخر منصوب شبه كل واحد من موضعيها بأحد من نوعي العدد، فنصبوا ما بعدها على التمييز في الاستفهام على ما نبينه في شرح نوع التمييز، وجرُّوا ما بعدها بالإضافة في الإخبار، ويجوز أن يقع الاسم الذي بعد كم الخبرية واحدًا وجمعًا كقولك: كم عبد ملكت، وكم عبيد ملكت، كما أن العدد المجرور قد يكون واحدًا في مثل قولك: مائة ثوب، ويكون جمعًا في مثل قولك: ثلاث أثواب، إلا أن من شرط جرها الاسم أن يكون الاسم يليها فإن فصل بينهما فاصل انتصب على التمييز كما ينتصب في الاستفهام، فتقول في الخبر: كم لي عبدًا، كما تقول في الاستخبار : كم عبدًا لك.

* * *

باب المبتدأ

(وإن فتحت النطق باسم مبتدا   فارفعه والإخبار عنه أبدا)
(تقول من ذلك زيد عاقل   والصلح خير والأمير عادل)

المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية، وهو يأتلف مع خبره جملة تحصل الفائدة بها ويحسن السكوت عليها، وهو وخبره إذا لم يكن ظرفًا مرفوعان كقولك: الصلح خير، والأمير عادل، ثم يقع على معنيين: أحدهما أن يكون الخبر هو المبتدأ كقولك: الأمير عادل، ألا ترى أن قولك: عادل، صفة للأمير والصفة ذات الموصوف، والمعنى الثاني: أن يتنزل الخبر منزلة المبتدأ على وجه التشبيه كقولك: زيد أسد، يعني أنه يشبهه في القوة لا أن زيدًا على الحقيقة أسد ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، يعني سبحانه أن زوجات النبي ﷺ يتنزلن عند المسلمين في احترامهن وتحريم نكاحهن منزلة أمهاتهم لا أنهن أمهاتهم على ا لحقيقة.

والغالب أن يكون المبتدأ معرفة وقد يأتي نكرة في خمسة مواطن: أحدها أن تكون النكرة موصوفة كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، الثاني: أن تكون دعاء للإنسان كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ﴾ [الزمر: ٧٣]، الثالث: أن تكون دعاء على الإنسان كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، الرابع: أن يكون الكلام نفيًا أو استفهامًا كقولك: ما أحد في الدار، وهل رجل عندك؟ الخامس: أن يكون خبر المبتدأ ظرفًا أو جارًا ومجرورًا وقد تقدم ذكره كقولك: تحتك بساط، ولزيد مال، فأما الخبر فالغالب عليه أن يكون نكرة كقولك:

المصلح خير والأمير عادل، وقد يأتي معرفة كقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].

(ولا يحول حكمه متى دخل   لكن على جملته وهل وبل)

اعلم أن الداخل على المبتدأ والخبر ينقسم على أربعة أقسام:

أحدها: يعمل في المبتدأ فينصبه دون الخبر وهو: إن وأخواتها، والثاني: ما يعمل في الخبر فينصبه دون المبتدأ وهو: كان وأخواتها، والثالث ما يعمل فيهما جميعًا وهو: ظننت وأخواتها، ولكل من هذه الأقسام الثلاثة شرح يذكر في موضعه، والرابع ما لا يؤثر دخوله فيهما ولا في أحدهما، وذلك: همزة الاستفهام وهل وبل ولكن وحيث وإذ ولام الابتداء وأمّا وألّا المخففان اللذان لاستفتاح الكلام، وأمّا بفتح الهمزة وتشديد الميم التي تستعمل لتفصيل الجملة، ولولا التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره كقوله: لولا زيد لزرتك، فامتناع الزيارة لوجود زيد.

(وقدم الإخبار إذ تستفهم   كقولهم أين الكريم المنعم)

(ومثله كيف المريض المدنف   وأيها الغادي متى المنصرف)

خبر المبتدأ يجب تقديمه في موضعين:

أحدهما: إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا والمبتدأ اسم نكرة على ما قدمنا ذكره، والثاني: إذا كان الخبر استفهامًا كقولك: كيف زيد؟ ومتى المسير؟ وأين المسكن؟ وكم مالك؟ وإنما قدمت الإخبار في هذا الموضع لأن للاستفهام صدر الكلام، وقد تقع أسماء الاستفهام مبتدآت؛ وذلك إذا وقع بعدها الفعل أو الجار

والمجرور كقولك: أين تسكن؟ ومتى ترحل؟ وكم معك درهمًا؟ فأين ومتى وكم في هذا الكلام مبتدآت وما بعدها هو الخبر.

(وإن يكن بعض الظروف الخبرا فأوله النصب ودع عنك المرا)

(تقول زيد خلف عمرو قعدا والصوم يوم السبت والسير غدا)

اعلم أن خبر المبتدأ يأتي على عشرة أقسام: يكون معرفة كقولك: زيد أخوك، ويكون نكرة كقولك: زيد قائم فيرفعان في هذين الموضعين لكونهما خبري المبتدأ، ويكون الخبر فعلًا ماضيًا فيبنى على الفتح على حكم وضعه الأول كقولك: زيد قام، ويكون فعلًا مضارعًا فيضم على ارتفاع أصليته إلا أنه خبر المبتدأ كقولك: زيد يقوم، وفي هذين الفعلين- يعني الماضي والمضارع- ضمير مستتر يظهر عند تثنية المبتدأ وجمعه في مثل قولك: الزيدان قاما، والرجال قاموا، والزيدان يقومان، والرجال يقومون، ويكون الخبر جارًّا ومجرورًا كقولك: زيد من الكرام، ويكون ظرف زمان إلا أنه يختص بأن يكون خبرًا عن الأحداث دون الأشخاص كقولك: الصوم يوم السبت، والسير غدًا، ولا يجوز أن تقول: زيد يوم السبت؛ لأنه شخص فأما قولهم: الليلة الهلال، ففيه حذف تقديره: الليلة طلوع الهلال، ولهذا السبب لا يقال هذا الكلام إلا في يوم استهلال الهلال، وقد يكون الخبر ظرف مكان فيقع خبرًا عن الأشخاص والأحداث كقولك: زيد خلفك والقتال أمامك، وكلا الظرفين إذا وقع خبرًا عن المبتدأ كان منصوبًا وفي الكلام محذوف به انتصب الظرف وتقديره إذا قلت: زيد خلفك أي: زيد مقيم خلفك أو مستقر خلفك، وقد يكون الخبر جملة مركبة من مبتدأ وخبر كقولك: زيد أبوه منطلق، ومن فعل وفاعل كقولك: زيد قام أبوه، ومن شرط وجزاء كقولك: زيد إن تزره يزرك، إلا أنه لابد

أن يكون في الجملة ضمير يعود إلى المبتدأ يربطها به كالهاء في قولـك: قـام أبـوه، وفي قولك: أبوه منطلق، وفي قولك: إن تزره.

ثم اعلم أن العرب حذفت خبر المبتدأ حذفًا لازمًا في ثلاثة مواضـع، أحـدها في قولهم: لعمرك إن زيدًا خارج؛ إذ تقـدير الكـلام: لعمـرك قـسمي أو يمينـي، فحذف الخبر اكتفاء بجواب القسم عنه، الثاني بعد لولا التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره كقولك: لـولا زيـد لزرتـك، وتقـدير الكـلام: لـولا زيـد حـاضر لزرتك، ولا يجوز أن يلفظ بهذا الخبر، وقولـك: لزرتـك هـو جـواب لـولا وبـه اكتفي عن الخبر، الثالث: في مثل قولهم أخطب ما يكون الأمير قائمًا، وأطيب مـا يكون السمك مشويًّا، وما أشبه ذلك، وتقدير الكلام: إذا كـان قـائمًا، وإذا كـان مشويًّا فحذفوا الخبر كراهية لإطالة الكلام، فأما ما عدا هذه المواضع الثلاثة فإن الخبر يحذف على وجه الاتساع إذا دل الكلام عليه، وأكثر ما يقع في الاسـتخبار، فإذا قيل لك: أين زيد؟ فقلت: في المسجد، فقد حذفت المبتدأ؛ إذ تقدير الكـلام: زيد في المسجد، وإذا قيل لك: من عندك؟ فقلت: زيـد حـذفت الخـبر، لأن تقدير الكلام: زيد عندي، وقد حمل قوله تعالى: ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ﴾ [يوسف: ١٨] على هذين التقديرين فقيل: إن المحذوف المبتدأ أي: شأني صـبر جميـل، وقيل: المحذوف الخبر أي: فصبر جميل أولى من غيره، ولما توسـعوا في حـذف الخـبر كان حذف العائد منه إلى الاسم أولى كقولك: السمن منوان بـدرهم أي منـوان منـه بدرهم، ومنه قولـه تعـالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]، أي لمن عزم الأمور منه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(وإن تقـل أيـن الأمـير جـالس وفي فنـاء الـدار بـشر مـائس)

(فجـالس ومـائس قـد رفعـا وقـد أجيـز النصب والرفـع معـا)

إذا انعقدت جملة المبتدأ والخبر بالاسم والظرف وتم الكلام بهما ثم أتيت بعد الظرف بالاسم نكرة جاز رفعه ونصبه، وكذلك إن كان الخبر اسم استفهام أو جارًّا ومجرورًا فإذا قلت: أين الأمير جالس، أو: زيد في الدار جالس، أو: زيد خلفك جالس، جاز رفع جالس ونصبه، فإن رفعته جعلته خبر المبتدأ وألغيت الظرف والجار والمجرور واسم الاستفهام أي هذه الثلاثة كان مع الاسم النكرة، وإن نصبت جالسًا نصبته على الحال وجعلت الظرف الخبر أو اسم الاستفهام أو الجار والمجرور، ومثله قولك: كيف زيد صانع وصانعًا، ومتى المسير واقع وواقعًا، إلا أن من شرط جواز النصب أن يتأخر الاسم النكرة عن الظرف أو الجار والمجرور لأن اسم الاستفهام لا يكون إلا مُصَدَّرًا، فإن قدمت الاسم النكرة على الجار والمجرور أو الظرف لم يجز إلا الرفع نحو قولك: زيد مائس في الدار، وزيد جالس خلفك، وكذلك يجب الرفع إذا لم تنعقد الجملة قبل النكرة كقولك: متى زيد قادم، لا يجوز في قادم إلا الرفع لأنه خبر زيد الذي به تم الكلام بدليل أن قولك: متى زيد، كلام غير مفيد، ولهذا السبب قلنا: إن ظرف الزمان لا يقع خبرًا عن الأشخاص.

* * *

باب اشتغال الفعل بما يلحقه من الضمائر

(وهكذا إن قلت زيد لمته … وخالد ضربته وضممته)
(فالرفع فيه جائز والنصب … كلاهما دلت عليه الكتب)

اعلم أن قولهم: زيدًا ضربته وما جرى مجراه يسمى ما شغل عنه الفعل، يعني به اشتغال الفعل بالهاء التي في آخره عن العمل في زيد، وهذه المسألة من مسائل المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول به، ويجوز في زيد الرفع والنصب، فإذا رفعته جعلته مبتدأ وقولك: ضربته جملة مركبة من فعل وفاعل ومفعول به وهي خبره، وإن نصبت زيدًا نصبته على أنه مفعول به وليس الناصب له قولك: ضربته لأنه قد نصب مفعولًا وهو مضمر الهاء ولا ينصب مفعولًا آخر وإنما الناصب لزيد فعل مضمر من جنس الفعل، وكان تقدير الكلام: ضربت زيدًا ضربته، وقد قرئ ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، برفع القمر ونصبه و﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا﴾ [النور: ١] بالرفع والنصب وذلك على حسب ما بيناه، والرفع في هذه المسائل أجود من النصب لأن النصب يوجب تقدير عامل محذوف، والرفع مستغن عن التقدير فلهذا رجح الرفع عليه، وإن كان أمرًا كقولك: زيدًا اضربه، أو نهيًا كقولك: زيدًا لا تضربه، أو نفيًا كقولك: زيدًا لم تضربه، أو استفهامًا كقوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [القمر: ٢٤]، أو تحضيضًا كقولك: هلا زيدًا أكرمته، جاز رفع زيد ونصبه في هذه المواطن أيضًا إلا أن النصب أقوى من الرفع لكون هذه المواطن تقتضي الفعل الناصب.

* * *

باب الفاعل

(وكل ما جاء من الأسماء عقيب فعل سالم البناء)

(فارفعه إذ تعرب فهو الفاعل نحو جرى الماء وجار العامل)

الفاعل عند النحويين كل اسم تقدمه فعل مقرر على صيغته وجعل الفعل حديثًا عنه سواء فعله على الحقيقة كقولك: قام زيد وقعد عمرو، أو فعله مجازًا كقولك: نبت الزرع واشتدَّ الحر أو لم يفعل شيئًا كقولك: ما قام زيد ولا خرج عمرو، وإنما شرط في الفعل أن يكون مقررًا على صيغته وهو معنى قولنا في الملحة: سالم البناء ليفصل بينه وبين ما لم يسم فاعله وإنما اختير للفاعل الرفع وللمفعول به النصب، لأن الضمة ثقيلة والفتحة خفيفة والفعل لا يرفع به إلا فاعل واحد، وينصب به عدة مفاعيل كالمصدر والظرفين والحال والمفعول له فجعل الرفع المستثقل إعراب ما قل والفتح المستخف إعراب ما كثر في مثل ضرب زيد عمرًا مشدودًا يوم الجمعة خلف المسجد تأديبًا له ضربًا شديدًا، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فتقول: زيد خرج لأنه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ ويقع اللبس في الكلام.

(ووحد الفعل مع الجماعة كقولهم سار الرجال الساعة)

اعلم أن فعل الفاعل يوجد إن كان الفاعل مثنى أو مجموعًا فتقول: جاء الزيدان، وجاء القوم، ولا يجوز أن تقول: جاءا الزيدان ولا: جاءوا القوم، وقد قيل في لغة ضعيفة: أكلوني البراغيث، وعند المحققين أن هذا الكلام فيه لحنتان: إحداهما: إلحاق ضمير الجمع بالفعل المتقدم والواجب توحيده، الثانية: أنه كان يجب أن يقول: أكلني أو أكلتني البراغيث لأن هذه الواو لا يجوز أن تكون إلا

ضمير جمع ما يعقل، ثم اعلم أن كل فعل لا يخلو من فاعل إما أن يكون ظاهرًا كقولك: خرج زيد، وإما أن يكون ضميرًا متصلًا بفعل كالتاء في قولك: ضربت وكالنون والألف في قولك: ضربنا، وكالألف في قولك: ضربَا، وكالواو في قولك: ضربوا ويضربون، أو النون في قولك: يضربن، وإما أن يكون ضميرًا مستترًا في الفعل ولا يقع إلا في الفعل إذا تأخر عن الاسم كقولك: زيد ذهب وعمرو يذهب، ففي ذهب ويذهب ضمير مستتر يظهر متى ثني الاسم المتقدم أو جمع كقولك: الزيدان ذهبا ويذهبان، والزيدون ذهبوا ويذهبون، وإن كان الفعل مضعفًا واتصل به تاء الضمير وجب إظهار الحرف المضعف، كما قال الله تعالى: ﴿ فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ ﴾ [الشعراء: ٢١]، ولا يجوز أن يبدل من الحرف الثاني ياء كما تقول العامة: مريت يعني: مررت، وقد جاء في كلام العرب ألفاظ أبدل منها الحرف الثاني ياء، فقالوا: تمطيت في المشي وتصديت للأمر وتظنيت الشيء وقصيت أظفاري، والأصل فيها: تمططت وتصددت وتظننت وقصصت، وقالوا أيضًا: تلغينا إذا جنوا بقلة تسمى اللغاغة، وكان القياس أن يقولوا: تلغغنا وقالوا: تقضى البازي والأصل تقضض، ومنه قول الراجز حيث يقول: تقضى البازي إذا البازي كسر، وليس ذلك مما يقاس عليه.

(وإن تشأ فزد عليه التاء — نحو اشتكت عراتنا الشتاء)

(وتلحق التاء على التحقيق — بكل ما تأنيثه حقيقي)

(كقولهم جاءت سعاد ضاحكه — وانطلقت ناقة هند راتكه)

(وتكسر التاء بلا محاله — في مثل قد أقبلت الغزاله)

اعلم أن علامة التأنيث يجب أن تلحق الفعل الماضي في موضعين، أحدهما إذا تقدم الفعل وكان فاعله مؤنثًا من الحيوان كقولك: قامت هند، ووضعت ناقتك، والموضع الثاني إذا تأخر الفعل وجب إلحاق التاء به مع المؤنث الحقيقي وغيره فتقول: الدار بنيت، والنار اضطرمت، فأما قوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]، فليس الفعل هاهنا فعلًا ماضيًا فكان يجب إلحاق التاء به بل الفعل مضارع وتقديره: تتلظى، فحذف إحدى التاءين تخفيفًا

ويجوز إثبات التاء وحذفها في خمسة مواضع: أحدها: إذا تقدم الفعل وكان المؤنث غير حيوان كقولك: اشتعلت النار، واشتعل النار، وفي القرآن: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، بحذف التاء، وفي موضع آخر: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧] بإثباتها.

الثاني: إذا فصلت بين الفعل والفاعل كقول الشاعر:

لقد ولد الأخيطل أم سوء ... مقلدة من الأمات عارًا

ولو لم يكن شعرًا لجاز لقد ولدت، وقد نطق بهاتين اللغتين القرآن فقال سبحانه في موضع: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٩٤] وفي موضع آخر: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧].

والموضع الثالث: ما جمع بالألف والتاء كقولك: جاء المسلمات وجاءت المسلمات.

والرابع: ما جمع جمع التكسير كقولك: جاءت الرجال وجاء الرجال.

والخامس: مع الأفعال التي لا تتصرف وهي نعم وبئس وليس وعسى كقولك: نعمت المرأة هند، ونعم المرأة هند، وليس هند جارية، وليست هند جارية، ومتى التحقت التاء بهذا الفعل ثم تلاها ألف ولام كسرت التاء لالتقاء الساكنين كما قال تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤].

* * *

باب ما لم يسم فاعله

(واقـض قـضاء لا يـرد قائلـه بـالرفع فـيما لم يـسم فاعلـه)
(مـن بعـد ضـم أول الأفعـال كقـولهم يكتـب عهـد الـوالي)
(وإن يكـن ثـاني الثلاثـي ألـف فاكـسره حـين تبتـدي ولا تقـف)
(تقـول بيـع الثـوب والغـلام وكيـل زيـت الـشام والطعـام)

إذا ذكرت الفعل ولم تذكر الفاعل لجهالة بعينه أو اسمه أو غرض في إلغاء ذكره غيرت صيغة الفعل عما كانت عليه ليعلم بذلك أنه ليس بفعل الفاعل وأقمت المفعول به مقام الفاعل فرفعته بإسناد الفعل إليه، وتغيير صيغة الفعل أن تضم أوله فإن كان ماضيًا كسرت ما قبل آخره كقولك: ضرب زيد، وإن كان مضارعًا فتحت ما قبل آخره فقلت: يُضرَب زيد، وإن كان ثلاثيًّا وأوسطه ألف قلبت الألف ياء ساكنة وكسرت ما قبلها فتقول في: قاد وساق وباع وخاط: قيد الفرس، وسيق البعير، وبيع العبد، وخيط الثوب.

والأشياء التي تقام مقام الفاعل خمسة: المفعول الصحيح والمصدر والظرفان والجار والمجرور، إلا أنه متى وجد المفعول الصحيح كان أولى الخمسة بأن يقام مقام الفاعل، كقولك: أُخذ مني درهمان وسِيق إلي بعيران، وإن عدم المفعول الصحيح واجتمعت الأربعة الأخر كقولك: سِير بزيد يومين فرسخين سيرًا شديدًا، جاز أن تقيم أيها شئت مقام الفاعل فيكون في إعراب هذه المسألة أربعة أوجه: وهي أن تقيم الجار والمجرور مقام الفاعل فتقول: سِير بزيد فرسخين سيرًا شديدًا، أو تقيم ظرف الزمان مقام الفاعل فتقول: سِير بزيد يومان فرسخين سيرًا شديدًا، أو تقيم ظرف المكان مقام الفاعل فتقول: سير بزيد يومين

فرسخان سيرًا شديدًا، أو تقيم المصدر مقام الفاعل فتقول: سير بزيد يومين فرسخين سير شديد.

وإن كان الفعل من أفعال ظننت وأخواتها التي تتعدى إلى مفعولين رفعت الأول منهما ونصبت الثاني فتقول: ظُنَّ السعر رخيصًا، ووُجِد الأمير عادلًا، وإن كان الفعل مما يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما مثل: أعطيت وكسوت وسقيت وأطعمت، فالاختيار أن ترفع الأول منهما وتنصب الثاني فتقول: أُعطي زيد درهمًا وكسي العبد ثوبًا، وقد يجوز رفع الثاني ونصب الأول فتقول أعطي زيدًا درهمٌ وكسي العبدَ ثوبٌ.

* * *

باب المفعول به

(والنصب للمفعول حكم وجبا كقولهم صاد الأمير الأرنبا)

(وربما أخر عنه الفاعل نحو قد استوفى الخراج العامل)

المفعول به كل اسم تعدى الفعل إليه، وجعل إعرابه النصب ليفصل بينه وبين الفاعل.

والفعل ينقسم على خمسة أقسام: أحدها: **الفعل اللازم**: وهو ما لا يتجاوز الفاعل نحو: قام وقعد وفرح وفزع وجزع وذهب، فإن أردت تعدية هذا الفعل عديته بأحد ثلاثة أشياء: إما بهمزة النقل كقولك: في خرج: أخرجته، وإما بتضعيف عين الفعل كقولك في فرح: فرحته، وإما بحرف الجر كقولك في ذهب: ذهبت بزيد أي أذهبته. الثاني: **ما يتعدى إلى مفعول واحد**: نحو ضرب وقتل وكأفعال الحواس الخمس نحو: أبصر وسمع وشم وذاق ولمس.

والقسم الثالث: ما يتعدى إلى مفعولين ويجوز الاقتصار على أحدهما: مثل: أعطى وكسا وأطعم وسقى، كقولك: أعطيت زيدًا درهمًا، وإن شئت قلت: أعطيت زيدًا ولا تذكر ما أعطيت، وإن شئت قلت: أعطيت درهمًا، ولا تبين من أعطيت، وقد يقع المفعول الثاني في هذا القسم جارًّا ومجرورًا كقولك: اخترت عمرًا من الرجال، وجعلت المتاع في الوعاء.

والقسم الرابع: ما يتعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما: وذلك أفعال الشك واليقين المشروحة من بعد. **والقسم الخامس ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل**: وهي ثمانية أفعال: أعلم وعلَّم وأنبأ ونبَّأ وحدث وأخبر وخَبَّر ورأى، وذلك كقولك: أعلم اللهُ الناسَ محمدًا خاتمَ النبيين، فاسم الله تعالى هو الفاعل والناس هو المفعول الأول ومحمدًا ﷺ هو المفعول الثاني وخاتم النبيين هو

المفعول الثالث، ولا يجوز أن تحذف واحدًا من المفعولين الثلاثة، ولكن يجوز أن تقتصر على المفعول الأول منهم فتقول: أعلم الله الناس.

ثم اعلم أن للمفعول ثلاث مراتب: إحداها وهو أولاها به أن يرد بعد الفعل والفاعل كقولك: ركب الأمير الفرس، والمرتبة الثانية: أن يقع متوسطًا بين الفعل والفاعل كما قال تعالى: ﴿وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [إبراهيم: ٥٠]، والمرتبة الثالثة: أن يأتي متقدمًا على الفعل كما قال تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥]، ويجوز إدخال اللام عليه عند تقدمه كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام عليه عند تأخيره وإنما جوز تقديم المفعول على الفعل وامتنع تقديم الفاعل عليه لأن إعراب الفاعل الرفع، ولو قدم على الفعل لاشتبه بالمبتدأ وهذا اللبس مأمون في قبيل المفعول به لكون إعرابه النصب المباين إعراب المبتدأ، والله أعلم.

(وإن تقل كلم موسى بعلى فقدم الفاعل فهو الأولى)

قد ذكرنا جواز تقديم المفعول على الفاعل على وجه المجاز والتوسع في الكلام، إلا أن جواز ذلك متعلق بالأمن من اللبس، فمتى وقع اللبس على السامع وجب تقديم الفاعل منهما وذلك بأن يكونا جميعًا مما لا يتبين فيهما الإعراب، ولا يتميز أحدهما بصفة يتبين فيها الإعراب، كقولك: ضرب موسى عيسى فتقدم موسى إن كان هو الضارب وتؤخره إن كان هو المضروب، فإن أمن الاشتباه في الكلام جاز التقديم والتأخير كقولك: أرضعت الصغرى الكبرى، وأكلت الكمثرى الحبلى، وكذلك إن وصفت أحد الاسمين المقصورين كقولك: ضرب موسى الطويل عيسى لأنك بنصب الصفة نبهت على أن موسى المفعول به، ومتى شككت في الاسم الواقع بعد الفعل ولم تدر أفاعل هو أم

مفعول فاحذفه واجعل مكانه ضمير نفسك فإن وجدت الضمير تاء فالاسم هو الفاعل، وإن وجدت الضمير نونًا وياء فالاسم هو المفعول، فإذا قلت: أشبع زيد الضيف فارفع زيدًا لأنه الفاعل بدلالة أنك إذا رددت الفعل إلى نفسك قلت أشبعت الضيف، وإذا قلت: أشبع زيدًا الرغيف فارفع الرغيف وانصب زيدًا بدلالة أنك تقول أشبعني الرغيف، وعلى هذا تعمل في كل ما يشكل عليك.

* * *

باب ظننت وأخواتها

(وكل فعل متعد ينصب مفعوله مثل سقى ويشرب)

(لكن فعل الشك واليقين ينصب مفعولين في التلقين)

(تقول قد خلت الهلال لائحا وقد وجدت المستشار ناصحا)

(وما أظن عامرًا رفيقا ولا أرى لي خالدًا صديقا)

(وهكذا تصنع في علمت وفي حسبت ثم في زعمت)

قد ذكرنا أن أفعال الشك واليقين تتعدى إلى مفعولين فتنصبهما جميعًا، وتلك الأفعال سبعة: ظننت وحسبت وخلت وزعمت ووجدت ورأيت وعلمت؛ فهذه الأفعال السبعة وما يتصرف منها تدخل على المبتدأ أو الخبر فتنصبهما جميعًا كقولك: ظننت زيدًا خارجًا، وحسبت السعر رخيصًا، ولا يجوز أن تقتصر على أحد المفعولين فتقول: حسبت السعر وظننت زيدًا، ولكن يجوز أن تقيم أن المفتوحة المخففة مع الفعل مقام المفعولين كقولك: ظننت أن يخرج زيد، وكذلك يجوز أن تقيم لفظة ذلك وذاك مقام المفعولين كقولك: ظننت ذلك وحسبت ذاك، وكل ما جاز أن يكون خبرًا للمبتدأ جاز أن يكون المفعول الثاني لظننت وأخواتها إلا أنه متى كان ظرفًا انتصب على الظرفية لا لأنه مفعول ظننت الثاني، وذلك في مثل قولك: ظننت الصوم غدًا، وظننت زيدًا عندك فتنصب غدًا على أنه ظرف زمان وتنصب عندك على أنه ظرف مكان، وإنما تنصب ظننت وأخواتها المفعولين إذا تقدمت عليهما فإن وقعت متوسطة كقولك: زيدًا ظننت منطلقًا، أو متأخرة عنهما كقولك: زيد منطلق ظننت، جاز نصب الاسمين ورفعهما إلا أن رفعهما إذا تأخرت ظننت أجود، ثم اعلم أن (رأيت) إنما تنصب

المفعولين إذا كانت بمعنى (علمت)؛ فإن كانت بمعنى أبصرت كقولك: رأيت الهلال وبمعنى اعتقدت كقولك: رأيت رأي أبي حنيفة، أو كان بمعنى رأيت زيدًا أي ضربت رئته فإنه يتعدى إلى مفعول واحد، وإن وجدت بعدها اسمين منصوبين وهي بمعنى أبصرت فانتصاب الثاني على الحال كقولك: رأيت الأمير جالسًا، وكذلك (علمت) إنما تنصب المفعولين إذا كانت بمعنى أيقنت، فإن كانت بمعنى عرفت نصبت مفعولًا واحدًا كقوله تعالى: ﴿لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وهكذا (وجَدْت) تنصب مفعولين إن كانت بمعنى أيقنت كقولك: وجدت السعر رخيصًا، فإن كانت بمعنى صادفت نصبت مفعولًا واحدًا كقولك: وجدت الضالة.

* * *

باب عمل اسم الفاعل المنون

(وإن ذكـــرت فـــاعلًا منونـــا   فهـــو كـــما لـــو كـــان فعـــلًا بينـــا)

(فـــارفع بـــه في لازم الأفعـــال   وانـــصب إذا عـــدي بكـــل حـــال)

(تقـــول زيـــد مـــشتر أبـــوه   بـــالرفع مثـــل يـــشتري أخـــوه)

(وقـــل ســـعيد مكـــرم عثمانـــا   بالنـــصب مثـــل يكـــرم الـــضيفانا)

اعلم أن العرب شبهت اسم الفاعل بالفعل المضارع المشتق منه لاتفاقهما في عدة الحروف وفي هيئة الحركة والسكون، ألا تـرى أن قولـك: ضـارب يضاهي قولك: يضرب في كون كل واحد منهما عـلى أربعـة أحـرف ثانيهـا ساكن وما عداه متحرك، فلما اشتبها من هذا الوجه أعرب الفعـل المـضارع من بين أنواع الأفعال، وأعمل اسم الفاعل بما يعمل الفعل المضارع، إلا أن من شرط عمله أن يكون للحال أو الاستقبال كقولك: هذا مقـيم للـصلاة الساعة، وضارب زيدًا غدًا، فتنصب الـصلاةَ وزيـدًا بمقـيم وضـارب كـما تنصبهما لو قلت: هذا يقيم الصلاة ويضرب زيدًا، ومن شرط عمله أيضًا أن يكون معتمدًا على آلة الاستفهام كقولك: أقائم زيد، فترفع زيدًا بقائم كما لو قلت: أيقوم زيد، أو يكون معتمدًا على مبتدأ كقولك: زيد قائم أبوه أو زيد ضارب عمرًا، أو يكون معتمدًا على موصوف كقولك: هذا طالب علـمًا أو معتمدًا على ذي حال كقولك: هذا زيد ضـاربًا عمـرًا وجـاء الأمـير راكبًـا فرسًا، فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لم يعمل عمل الفعل بـل يجـر مـا بعده، فتقول: هذا ضارب زيـد أمـس، وقـد قـرئ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣]، بالتنوين والنصب وحذف التنوين والجر، ومتـى أضـيف اسـم

الفاعل وهو بمعنى الحال والاستقبال كانت الإضافة غير محضة وجاز أن توصف به النكرة كما قال سبحانه: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، والمعنى والتقدير: هديًا بالغًا الكعبة، فالتنوين فيه مقدر وإن حذف.

* * *

باب المصدر

(والمصدر الأصل وأي أصل ... ومنه يا صاح اشتقاق الفعل)
(وأوجبت له النحاة النصبا ... في قولهم ضربت زيدًا ضربا)

المصدر اسم يقع على الأحداث كالضرب والقتل والقيام والقعود وهو أصل الأفعال ولهذا سمي مصدرًا لصدور الأفعال عنه، فقولك: ضرب ويضرب واضرب مشتق من الضرب، والمصدر اسم مبهم يقع على القليل والكثير ولا يثنى ولا يجمع لأنه بمنزلة اسم الجنس: كالزيت والعسل، والجنس لا يثنى ولا يجمع، وينصب المصدر بفعله المشتق منه ويجيء لأحد ثلاثة أشياء: إما للتأكيد كقوله تعالى: ﴿يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، وإما لبيان النوع كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤]، وإما لتبيين العدد كقوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، فانتصاب ثمانين على المصدر وجلدة على التمييز.

(وقد أقيم الوصف والآلات ... مقامه والعدد الإثبات)
(نحو ضربت العبد سوطًا فهرب ... واضرب أشد الضرب من يغشى الريب)
(واجلده حدًّا أربعين جلده ... واحبسه مثل حبس مولى عبده)

اعلم أنه يجوز أن يحذف المصدر وتقام مقامه صفته، فتقول: قلت له جميلًا، وضربته شديدًا، أي قلت له قولًا جميلًا وضربته ضربًا شديدًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، أي ذكرًا كثيرًا؛ فحذف المصدر الموصوف وأقام الصفة مقامه، وقد تقع الصفة مضافة كقولك: ضربته أشد الضرب، وقلت له أحسن قول، فتنصب أشد وأحسن انتصاب المصدر وتجر المصدر

بالإضافة، وقد يقع في مسائل باب المصدر حذفان كقولك: ضربته ضرب زيد عمرًا، وتقدير الكلام: ضربته ضربًا مثل ضرب زيد عمرًا فحذف في الكلام المصدر الموصوف والصفة المضافة، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل:٨٨]، تقديره: وهي تمر مرًّا مثل مر السحاب، وقد تقام الآلة مقام المصدر فتقول: ضربته مقرعة وضربته سوطًا، فتنصب مقرعة وسوطًا نصب المصدر وإن كانا آلتين، وقد يقام العدد مقام المصدر أيضًا كما بيناه في قوله تعالى: ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

(وربما أضمر فعل المصدر كقولهم سمعًا وطوعًا فاخبر)

(ومثله سقيًا له ورعيا وإن تشأ جدعًا له وكيًّا)

قد ذكرنا أن المصدر ينتصب بفعله المشتق منه إلا أنه قد جاء في كلام العرب مصادر نصبت بأفعال محذوفة مقدرة كقولهم: سمعًا وطاعة وكرامة ومسرة، التقدير: أسمع لك سمعًا، وأطيع لك طاعة، وأكرمك كرامة، وأسرك مسرة، ومنه قولهم في الدعاء للإنسان: سقيًا له ورعيًا، وفي الدعاء عليه: جدعًا له وعقرًا، ومنه قولهم أيضًا: ويل زيد وويح عمرو فتنصبهما عند الإضافة على المصدر كما قال تعالى: ﴿وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [القصص: ٨٠]، وقد اختلف في معنى ويح فقيل: إنها بمعنى ويل وقد أبدلت اللام حاء وقيل: إن معناها الترحم فيجوز أن يقال لمن يُجنَى عليه، ولا يجوز ذلك على القول الأول، ومن هذا القبيل قولهم: هذا عمرو حقًّا وهذا زيد صدقًا، أي أحق ذلك حقًّا وأصدق صدقًا.

ومما نصب على المصدر ولم ينطق بفعله قولهم: سبحان الله، وجاء زيد وحده، على أن بعضهم جعل انتصاب وحده على الحال وقدره بمعنى قولهم: جاء زيد مفردًا، ولفظة وحده تكون منصوبة في كل موضع إلا في ثلاثة مواضع: أحدها:

قولهم في المدح: هو نسيج وحده، ومعناه التفرد بالكمال تشبيهًا بالثوب الرفيع الذي ينسج منفردًا، والموضعان الآخران قولهم للعاجز المنفرد بالرأي: جحيش وحده، وعيير وحده، وهما تصغير جحش وعير:

(ومثله جاء الأمير ركضا   واشتمل الصماء إذ توضا)

قد اختلف النحويون في المصدر الواقع موقع الحال كقولك: أقبل الأمير ركضًا، وجاء زيد مشيًا، فقال الأكثرون: إن الوجه نصبها ونظائرهما على الحال على أن يكون تقدير الكلام: أقبل الأمير راكضًا وجاء زيد ماشيًا، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠]، أي غائرًا، وقال بعضهم: بل ينتصبان انتصاب المصدر المحذوف فعله، وتقدير الكلام: أقبل الأمير يركض ركضًا، وجاء زيد يمشي مشيًا، فأما قولهم لمن يخلل جسده بثوبه: اشتمل الصماء، وللقاعد المحتبي بيديه: قعد القرفصاء، فانتصابها جميعًا على المصدر الذي يدل على هيئة الفاعل، وتقدير الكلام: اشتمل الاشتمال المعروف بالصماء، وقعد القعدة المعروفة بالقرفصاء.

* * *

باب المفعول له

(وإن جرى نطقك بالمفعول له	فانصبه بالفعل الذي قد فعله)
(وهو لعمري مصدر في نفسه	لكن جنس الفعل غير جنسه)
(وغالب الأحوال أن تراه	جواب لم فعلت ما تهواه)
(تقول قد زرتك خوف الشر	وغصت في البحر ابتغاء الدر)

المفعول له هو العلة في إيقاع الفعل والغرض في إيجاده ولا يكون إلا مصدرًا غير أن العامل فيه لا يكون إلا فعلًا من غير لفظه كما قال سبحانه وتعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، فينصب (حذر) على أنه مفعول له وهو مصدر والناصب له يجعلون وهو من غير لفظه، ومن شرطه أن يرى جواب لم فعلت، ألا ترى أنه لو قال لك قائل: لم يجعلون أصابعهم في آذانهم، لقلت: حذر الموت، ويجوز أن يكون المفعول له نكرة ومعرفة، وقد جمعهما حاتم في قوله:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره	وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

فنصب ادخاره وهو معرفة، وتكرمًا وهو نكرة على أنهما مفعولان لهما ويجوز تقديم المفعول له على الفعل الناصب له كقولك: مخافة الشر جئتك، وكان الأصل في المفعول له إدخال اللام عليه فتقول: جئتك لمخافة الشر، ولهذا سمي مفعولًا له، غير أن العرب حين حذفت اللام منه نصبت، وقد تدخل هذه اللام على الفعل المضارع فتكون بمعنى العلة كقولك: جئتك لتعطيني، وإن شئت قلت: جئتك لأن تعطيني، ويجوز حذف اللام من أن

فتقول: جئتك أن تعطيني لأن (أن) والفعل الذي يليها يقعان موقع المصدر فيكون تقدير الكلام: جئتك للإعطاء، وعلى ذلك فقس.

* * *

باب المفعول معه

(وإن أقمــت الــواو في الكـــلام مقــام مــع فانــصب بــلا مــلام)
(تقــول جــاء الــبرد والجبابـــا واســتوت الميــاه والأ خــشابا)
(ومـا صـنعت يـا فتـى وسـعدى فقـس عـلى هـذا تـصادف رشـدا)

اعلم أن المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات، وينصبه الفعل الـذي قبلـه بواسطة الواو التي هي بمعنى مع، وليس من المفاعيـل مـا ينتـصب بواسـطة إلا المفعول معه والمفعول دونه الـذي هـو الاسـتثناء، ولا يجـوز حـذف الـواو مـن المفعول معه كما جاز حذف الـلام مـن المفعـول لـه، ولا أن تقدمـه عـلى الفعـل الناصب له، كما جاز تقديم المفعول له على ناصبه، مثال ذلك قولك: جـاء الـبرد والطيالسة، واستوى الماء والخشبة، وما صنعت وزيدًا، وما زلت أسير والنيـل، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، فما بعد الواو في هذه المسائل ينتصب على أنه مفعول معه، والواو الداخلة عليه بمعنى مع، وتقدير الكلام جاء البرد مـصاحبًا للطيالسة، واستوى الماء في الارتفاع حتـى لحـق الخـشبة، ومـا صـنعت في حـال مصاحبتك زيدًا، وما زلت أسير مـصاحبًا النيـل، ولـو خليـت الناقـة مـصاحبة الفصيل لرضعها الفصيل.

والفرق بين هذه الواو والواو التي بمعنى العطف أن هذه الواو تؤذن بمعنى المصاحبة فقط، والواو التي بمعنى العطف توجب الشركة في المعنـى معًـا، فـإن كان الأول على معنى الفاعل فالثاني عـلى معنـى الفاعـل، وإن كـان الأول عـلى معنى المفعول فالثاني مثله، ولو أنك رفعت فقلت جاء البرد والطيالـسة لجـاز أن

تكون الطيالسة جاءت في الحر لا في البرد، ولو قلت: استوى الماء والخشبة بالرفع لكان المعنى: استوى الماء في الجريان واستوت الخشبة في الانتصاب، وليس للخشبة إذا نصبتها فعل في الاستواء، وإذا قلت: ما صنعت وزيد، كان السؤال عند الرفع عن صنعه وصنع زيد، وإذا نصبت زيدًا فالسؤال عن صنعه وحده في حال مصاحبته زيدًا، ولو قلت: ما زلت أسير والنيل بالرفع لاقتضى الكلام أن النيل يسير أيضًا، ولو قلت: لو تركت الناقة وفصيلُها لرضعها لاقتضى الكلام أن يكون كل منهما قد حبس عن الآخر، وعلى هذا فقس.

* * *

باب الحال

(والحال والتمييز منصوبان على اختلاف الوضع والمباني)
(ثم كلا النوعين جاء فَضْلَهْ منكرًا بعد تمام الجملَهْ)
(لكن إذا نظرت في اسم الحال وجدته اشتق من الأفعال)
(ثم يرى عند اعتبار من عقل جواب كيف في سؤال من سأل)
(مثله جاء الأمير راكبا وقام قس في عكاظ خاطبا)

الاسم المنصوب على الحال هو ما جمع ست شرائط وهي: أن يكون نكرة، مشتقًّا من فعل يأتي بعد تمام الكلام، وأن يكون صاحب الحال معرفة، والعامل فيه فعلًا صريحًا، أو معنى فعل، ويرى جواب كيف.

مثاله جاء الأمير راكبًا، نصب راكبًا على الحال لوجود الشرائط الست فيه ألا ترى أن قولك: راكبًا نكرة مشتق من فعل جاء بعد تمام الكلام والعامل فيه (جاء) وهو فعل صريح، وصاحب الحال معرفة وهو: الأمير، ويصلح أن يكون جواب مَنْ قال: كيف جاء الأمير؟

وقد يكون الحال مفعولًا به نحو: ضربت عمرًا مشدودًا، والمعنى ضربته في حال شده، وقد يكون مضافًا إضافة غير محضة كقولك: جاء زيد ضاحكَ السن، ولا يجوز أن يكون مضافًا إضافة محضة لأنه يصير حينئذ صفة لذي الحال، وكذلك لا يجوز أن يكون صاحب الحال نكرة لئلا يصير الاسم الفضلة صفة له في مثل قولك: جاء رجل ضاحك، إلا أنه إن قدمت الصفة على الموصوف انتصب على الحال كقول الراجز:

فنصب موحشًا على الحال حين قدمه، ولو قال: لمية طلل موحش، لوجب رفعه على الصفة.

ويجوز تقديم الحال على صاحبها وعلى الفعل العامل فيها، فلك أن تقول: جاء زيد راكبًا، وجاء راكبًا زيد، وراكبًا جاء زيد.

وقد يقع الفعل موقع الحال إلا أنه إن كان ماضيًا وقع بعد قد، كقولك: جاء زيد قد غنم، ويجوز إدخال الواو على قد، وتسمى هذه الواو: الحال، ويكون معناها معنى إذ، فإذا قلت: جاء زيد وقد غنم، كان تقدير الكلام: جاء زيد إذ قد غنم، ومثال وقوع الفعل المضارع موقع الحال قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، أي مستكثرًا، ولا يجوز إدخال واو الحال المقدم ذكرها على الفعل المضارع، وقد يقع الجار والمجرور موقع الحال كقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ ﴾ [القصص: ٧٩]، أي متزينًا.

(ومنه من ذا بالفناء قاعدا ويعته بدرهم فصاعدا)

العامل في الحال يكون فعلًا صريحًا مثل: جاء وأقبل ويقوم ويقعد، ويكون معنى فعل كالظرف وحرف التنبيه واسم الإشارة والجار والمجرور، فالظرف كقولك: زيد عندك جالسا وتقدير الكلام: زيد استقر عندك جالسًا، والتنبيه كقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود: ٧٢]، أي أنبه عليه عند شيخوخته، واسم الإشارة كقولك: ذا زيد واقفًا، والجار والمجرور كقولك: مررت بزيد راكبًا؛ فتعمل الباء إذا عنيت أن الراكب زيد لا أنت، وقد يجوز أن تقول هذا زيد قائم فترفعه على أنه خبر المبتدأ أو بدل من الخبر أو خبر مبتدأ محذوف وتقديره: هو، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣]، ولا يجوز في هذا

النوع من الحال أن تقدمه على العامل فيه فلا يجوز أن تقول: زيد جالسًا عندك، ولا أن تقول: قائمًا هذا زيد.

وقد نصب على الحال أسماء وردت بعد الاستفهام كقولك: ما شأنك قائمًا، وما بالك ماشيًا، ومن ذا بالباب جالسًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩]، ومما ينصب على الحال قولهم: بعته بدرهم فصاعدًا أي: فزاد الدرهم صاعدًا، ومنه أيضًا: بينت حسابه بابًا بابًا، وجاء القوم جميعًا فادخلوا أولًا أولًا وهلموا واحدًا واحدًا، وبعته يدًا بيد، والمعنى بينت له حسابه مفصلًا، وجاء القوم مترافقين ودخلوا مرتبين، وبعته مناقدًا، وهلموا مرتبين، ففي هذه الأسماء المنصوبة على الحال معنى الأسماء المشتقة من الأفعال.

* * *

باب التمييز

(وإن تـــرد معرفـــة التمييـــز ... لكـــي تُعَـــدَّ مـــن ذوى التميـــز)
(فهـو الـذي يـذكر بعـد العـدد ... والـوزن والكيـل ومـذروع اليـد)
(ومِـنْ إذا فكـرت فيـه مضمره ... مـن قبـل أن تـذكره وتظهـره)
(تقـول عنـدي منـوان زيـدا ... وخمـسة وأربعـون عبـدا)
(وقـد تـصدقت بـصاع خَـلَّا ... ومـالـه غـير جريـب نخـلا)

التمييز يشبه الحال في كون كل منهما اسمًا نكرة يأتي بعد تمام الكلام إلا أن الفرق بينهما أن الحال يكون مشتقًّا من الفعل في أغلب الكلام ويرى جواب كيف، والتمييز اسم جنس، ولهذا سمي تمييزًا لأنه يميز الجنس الذي تريده ويفرده من الأجناس التي يحتملها الكلام، ثم إنه ترى (مِنْ) مقدرة معه، وأكثر ما يأتي بعد المقادير الأربعة التي هي المعدود والموزون والمكيل والممسوح، فالمعدود ما ينتصب بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين كقوله تعالى في الطرف الأول: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وفي الطرف الأخير ﴿لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣] والمكيل كقولك: عندي قفيزان برًّا، والوزن كقولك: عندي منوان سمنًا، والمساحة كقولك: له عشرون جريبًا، وما في السماء قدر راحة سحابًا، و(مِنْ) في جميع ذلك مقدرة ألا ترى أنه يحسن أن تقول: رأيت أحد عشر من الكواكب، وعندي قفيزان من البر، ومنوان من السمن، فإن قلت: عندي رطل زيتًا جاز أن تنصب زيتًا على التمييز وأن تجره بالإضافة وأن ترفعه على أنه بدل من رطل.

* * *

باب نعم وبئس

(ومنه أيضًا نعم زيد رجلا وبئس عبد الدار منه بدلا)

اعلم أن نعم وبئس فعلان بدلالة اتصال التاء التي هي علامة التأنيث بهما في قولك: نعمت المرأة، وبئست الجارية، وهما فعلا المدح والذم، ولفظهما يوجد مع الاثنين والجماعة، ولا يكون فاعلهما إلا ما فيه الألف واللام، أو ما أضيف إلى ما فيه هذه الألف واللام كقولك: نعم الرجل زيد وبئس صاحب العشيرة بشر، فيرتفع الرجل بإسناد نعم إليه، ويرتفع زيد على أحد وجهين: إما أن يكون مبتدأ مؤخرًا و(نعم الرجل) خبره، وإما أن يكون خبر مبتدأ محذوف كأنه قال: الممدوح زيد والمذموم بشر، فإن نطقت بعد نعم وبئس باسم نكرة نصبته على التمييز كقولك: نعم رجلًا زيد، ويكون الاسم المرفوع الذي فيه الألف واللام للجنس مضمرًا في نعم، وقد فسره الاسم النكرة المنصوب، وتقدير الكلام: نعم الرجل رجلًا زيد، وعلى هذا حمل قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلاً﴾ [الكهف: ٥٠]، أي: بئس البدل بدلًا فأضمر المرفوع وفسره المنصوب، فإن كان الفعل لمؤنث جاز أن تثبت علامة التأنيث في نعم وبئس وأن تحذفها كقولك: نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند، وعلى هذا فقس.

* * *

باب حبذا

(وحبــذا أرض البقيــع أرضــا وصــالح أطهــر منــك عرضــا)

اعلم أن حبذا مؤتلفة من كلمتين: إحداهما: حب، والأخرى: ذا إلا أنهما جعلا كالشيء الواحد ولهذا لم يجب الفصل بينهما، ولفـظ حبـذا واحـد مـع المذكر والمؤنث والاثنين والجمع، والمعرفة بعد حبذا مرتفعة بالابتداء أو خبر للابتداء المحذوف كما ذكرنا في نعم، والنكرة بعدها منتصبة على التمييز إذا قلت: حبذا زيد رجلًا نصبت رجلًا على التمييز لأنه اسم نكرة جـاء فـضلة وهو اسم جنس، ويصلح أن تقدر بعده (مِنْ) فتقول: حبذا زيد من رجـل، وقال بعضهم: إن كان الاسم النكرة جنسًا انتـصب عـلى التمييـز نحـو مـا مثلناه، وإن كان مشتقًّا انتصب على الحال كقولك: حبذا زيد ضاحكًا.

ثم اعلم أن من مواطن التمييز النكرة الواقعة بعد أفعل الذي للتفضيل كقولنا في الملحة: وصالح أطهر منك عرضًا، ومثله: زيد أحسن منك خلقًا وأنظف منك ثوبًا وأظرف عبدًا، ويجوز أن تحذف لفظة (مِنْ) فتقـول: زيـد أحسن خلقًا وأنظـف ثوبًـا وأظـرف عبدًا، إلا أن تـضيف الفعـل إلى ذات الشيء كقولك: مفلح أكرم عبد، ووجهك أحسن وجه، وثوبك أرفع ثوب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(وقــد قــررت بالإيــاب عينــا وطبت نفـسًا إذ قـضيت الـدينا)

هذا النوع من أنواع التمييز المحول، وكان أصله: قـرت عينـي وطابـت نفسي، فحول الاسم المجرور بالإضافة إلى أن جعل فاعلًا، ومنه قوله تعالى:

﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، أي: واشتعل شيب الرأس، ومن هذا القبيل قولهم: تصبب زيد عرقًا، وتفقأ عمرو شحمًا، وضقت بالأمر ذرعًا.

* * *

باب كم الاستفهامية

(وكــم إذا جئــت بهــا مــستفهما فانصب وقل كم كوكبًا تحـوي الـسما)

قد ذكرنا في شرح باب الإضافة أن كم الخبرية يجر ما بعدها وكم الاستفهامية ينصب ما بعدها على التمييز تشبيهًا لها بالعدد المنصوب على التمييز، ولهـذا جـاء مفسرها واحدًا ولم يجئ جمعًا، كما أن المنصوب بعد العدد الذي هو أحد عـشر إلى تسعة وتسعين لا يكون إلا واحدًا، وكم الاستفهامية قد تقع موقع المبتدأ في مثـل قولك: كم عبدًا لك، فكم مبتدأ ولك الخبر ونصبت عبدًا على التمييز، وقد تقـع موقع المفعول به في مثل قولك: كم رجلًا رأيت، وتقع موقع الجار والمجرور تارة بحرف الجر في مثل قولك: بكم درهمًا بعت؟ وتارة بالإضافة في مثل قولك: ابن كم سنة أنت؟.

* * *

باب الظرف

(والظـرف نوعـان فظـرف أزمنـه يجـري مـع الـدهر وظـرف أمكنـه)

(والكـل منـصوب عـلى إضـمار في فـاعتبر الظـرف بهـذا واكتـفِ)

(تقـول صـام خالـد أيامـا وغـاب شـهرًا وأقـام عامـا)

(وبات زيـد فـوق سـطح المسجد والفـرس الأبلـق تحـت معبـد)

(والـريح هبـت يمنـة المـصلي والـزرع تلقـاء الحيـا المنهـل)

وقيمـة الفـضة دون الـذهب وثـم عمـرو فـادن منـه واقـرب)

(وداره غـربي فـيض البـصره ونخلـه شرقـي نهـر مـره)

اعلم أن الظرف ظرفان: ظرف مكان وظرف زمان؛ فأما ظرف الزمـان فهـو عبارة عن مرور الليل والنهار، وله أسماء متنوعة؛ فمنها مـا يعـبر بـه عـن جميعـه كالدهر، والأبد، وقط، إلا أن قط اسم لما مضى من الزمان، والأبـد اسـم لجميـع الآتي منه، ولهذا يقال: ما فعلته قط ولا أفعله أبدًا، ومنها ما يقـع عـلى جـزء منـه مبهم نحو: مدة وبرهة وحين، ومنها مـا يقـع عـلى مقـدار منـه محـصور كـاليوم والليلة والشهر والسنة.

ومن أسمائه أيضًا: إذ وإذا ومتى وأيان؛ فإذ لما مضى، وإذا لما يأتي، ومتى وأيان استفهام، وجميع أسماء الزمان قد تكون ظرفًا إذا وردت متـضمنة معنـى (في) ولم ينطق بـ(في) كقولك: قدمت يوم الجمعة، وصمت يوم الخمـيس، وغبـت عنـك شهرًا، وأقمت عندك عامًا، فتنصب هذه الأسماء نصب الظروف لتضمنها معنى (في)؛ إذ تقدير الكلام: قدمت في يوم الجمعة، وصمت في يوم الخميس، ولوقوع الأفعال فيها سميت ظروفًا تشبيهًا لها بظروف الأمتعة المودعة فيها، ومنها ما يقع

الفعل في جميعه كقولك: صمت يوم الخميس لأن الصوم يستغرق اليوم، ومنها ما يقع الفعل في بعضه كقولك: لقيته يوم الجمعة لأن اللقاء قد يقع في بعض اليوم، فإن جاءت هذه الأسماء غير متضمنة معنى في لم تكن ظروف زمان بل هي أسماء زمان ويتغاير عليها الإعراب كغيرها من الأسماء؛ فإذا قلت: يوم الجمعة مبارك رفعته بالابتداء كما ترفع زيدًا في قولك: زيد مبارك، فإذا قلت: أنا أحب شهر رمضان، نصبته نصب المفعول به كما تنصب زيدًا في قولك: أحب زيدًا.

وقد يوجد في أسماء الزمان ما لم يستعمل إلا ظرفًا منصوبًا كقولك: ذات يوم، وذات مرة، وكقولك: خرجت سحرًا، إذا أردت به سحر يومك بعينه، وقد تقام صفة الظرف مقامه بعد حذفه كقولك: أقمت عنده قليلًا من النهار، وسامرته كثيرًا من الليل، وزرته قريبًا من العصر، فتنصب قليلًا وكثيرًا وقريبًا نصب الظروف، وتقدير الكلام فيها: زمانًا قليلًا وزمانًا كثيرًا وزمانًا قريبًا، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وقد نصب بعض المصادر نصب الظروف فقالوا: أتيته غروب الشمس، وانتبهت طلوع الفجر، فغروب وطلوع مصدران منصوبان نصب الظروف، وتقديرَ الكلام: أتيته وقت غروب الشمس، وانتبهت حين طلوع الفجر، وهذا حكم ظرف الزمان.

وأما ظرف المكان فكل اسم صلح أن يكون جواب أين في الاستفهام، فهو مكان وأسماؤه تنقسم قسمين: مختصة ومبهمة؛ فالمختصة هي كل ما يشتمل عليه حد يحيط به كالشام والعراق ومكة والمدينة والمسجد والدار، وهذا النوع يتصرف بوجوه الإعراب ولا يسمى ظرف مكان، وإن وجد شيء منها منصوبًا كان انتصابه انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرفية مثل قولك: عمرت الدار وهدمت الحائط.

وأما المبهمة فهو ما لا حد له يحصره: كأسماء الجهات الست التي هي: فوق وتحت وقدام وخلف ويمين وشمال وما جرى مجراها مثل يمنة ويسرة وقبالة وتجاه وعند ونحو وشطر وشرقي البلدة وغربي الناحية وفرسخ ومرحلة وبريد وقبلك وثَمَّ، وإن كانت مبنية على الفتح فهذه الأسماء إذا وردت متضمنة معنى (في) ولم ينطق بها نصبت نصب ظروف المكان، كقولك: جلست خلفك، وقعدت دونك، وسرت أمامك، وداري غربي دارك، ووجهي تلقاء وجهك وسرت يمنة الأمير، وتوجهت نحو المسجد، ولي قبلك حق، وإن لم تتضمن هذه الأسماء معنى (في) لم تكن ظروفًا وجرت بوجوه الإعراب كقولك: مرحلة زيد صعبة، وغربي بغداد فسيح، ويجوز تقديم الظرفين جميعًا على الفعل فتقول: أمامك سرت، وخلفك جلست.

وقد يحذف ظرف المكان وتقام صفته مقامه كما قال سبحانه: ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٢]، أي والركب مكانًا أسفل منكم، وقد نصبت عدة مصادر نصب ظرف المكان كقولهم في المرتفع: زيد مني مناط الثريا وفي الأنيس المقرب: زيد مني مقعد القابلة، وفي المبعد المهان: زيد مني مزجر الكلب، فتنصب هذه المصادر انتصاب ظرف المكان، وتقدير الكلام: زيد مني مكان مناط الثريا ومكان مقعد القابلة ومكان مزجر الكلب.

(وقد أكلت قبله وبعده وإثره وخلفه وعنده)

اعلم أن في الأسماء ما إذا أضيف إلى شيء صار من جنسه والتحق بنوعه فمن ذلك: (قبل وبعد) إن أضيفا إلى ظرف زمان صارا من جنسه وانتصبا انتصاب نصب ظرف الزمان، وإن أضيفا إلى ظرف مكان صارا من جنسه وانتصبا انتصاب ظرف المكان، وكذلك أسماء العدد وكل وبعض ونصف وثلث وما

أشبه ذلك من الأجزاء، وكذلك لفظة (بين) فإذا قلت: أخرج قبل يوم السبت، وأقدم بعد أسبوع، وصمت خمسة أيام، وأقمت عنده كل النهار، وسامرته بعض الليل، ورحت بين جمادى وشعبان، انتصب: قبل وبعد وكل وبعض وبين انتصاب ظرف الزمان لإضافتها إليه وحصولها كالجزء منه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، وكذلك قوله تعالى: ﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥]، وإذا قلت: داري قبل المسجد وبعد الحمام، وسرت بعض فرسخ، وقطعت عشرين مرحلة، وصليت بين الساريتين، انتصب: قبل وبعد وعشرين وبعض وبين انتصاب ظرف المكان.

(وعند فيها النصب يستمر   لكنها بمن فقط تجر)

قد ذكرنا أن (عند) ظرف مكان إلا أنها- خاصةً- لا يدخلها الرفع بحال، وأما الجر فلا يجرها من حروف الجر سوى (مِنْ) وحدها كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٨٢]، فأما قول العامة: ذهبت إلى عنده فهو من لحنهم الفاحش، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(وأينما صادفت في لا تضمر   فارفع وقل يوم الخميس نير)

قد مضى شرح هذا فيما تقدم، وبينا أنه لا ينتصب من الطرفين إلا ما كانت (في) مقدرة معه وإن لم يلفظ بها، واعلم أن الناصب للظرف هو الفعل الموجود معه، فإن وجدته منصوبًا في كلام لا فعل فيه كقولك: الرحيل اليوم، وزيد خلفك، ففي الكلام فعل محذوف هو الناصب للظرف وتقديره: المسير استقر اليوم، وزيد استقر خلفك، وعند بعضهم أن المحذوف هو اسم الفاعل، وتقدير الكلام: المسير مستقر اليوم، وزيد مستقر خلفك.

* * *

باب الاستثناء

(وكل ما استثنيته من موجب تم الكلام عنده فلينصب)

(تقول جاء القوم إلا سعدا وقامت النسوة إلا دعدا)

معنى الاستثناء إخراج الشيء مما دخل فيه غيره أو إدخاله فيما خرج منه غيره، فالاسم المستثنى أبدًا ضد المستثنى منه، وللاستثناء عدة أدوات إلا أن حرفه المستولي عليه (إلا)، ولا يخلو حال الكلام قبل أن ينطق المتكلم بإلا من قسمين: **أحدهما**: أن يكون منقطعًا، والثاني: أن يكون تامًّا؛ فإن كان منقطعًا مرتبطًا بما بعد إلا لم تعمل (إلا) شيئًا من الإعراب بل يكون إعراب ما بعدها كإعرابه لو لم تذكر، وذلك كقولك: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيد، فإلا هاهنا أفادت إثبات القيام لزيد وإيقاع الضرب به وحصول المرور به من غير أن أحدثت إعرابًا، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٩]، فكان قولك: ما قام إلا زيد بمنزلة قولك: قام زيد، إلا أن بينهما فرقًا لطيفًا وهو أنك إذا قلت: قام زيد فقد أثبت له القيام وأبهمت ذكر غيره، وإذا قلت: ما قام إلا زيد فقد أثبت له القيام ونفيته عن غيره ويسمى هذا القسم: الفعل المفرغ لما بعد (إلا)، وأما إذا كان ما قبل إلا كلامًا تامًّا فلا يخلو من قسمين **أحدهما**: أن يكون موجبًا، والثاني: أن يكون غير موجب وسيأتي شرحه، فإن كان موجبًا كقولك: قام القوم إلا سعدًا نصبت ما بعد (إلا) وكان الناصب له الفعل الذي هو جاء، لكن نصبه بواسطة (إلا) كما ينصب الفعل المفعول معه بواسطة الواو، وعند بعضهم أن لا هي الناصبة وأن تقدير الكلام: جاء القوم أستثني زيدًا أو: لا أعني زيدًا، والأول أصح، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(وإن يكن فيما سوى الإيجاب   فأوله الإبدال في الإعراب)

(تقول ما الفخر إلا الكرم   وهل محل الأمن إلا الحرم)

إذا أتى الاستثناء من غير موجب وهو أن يكون الكلام نفيًا أو استفهامًا أو نهيًا فالأجود أن تعرب ما بعد (إلا) بإعراب ما قبلها على سبيل البدل، تقول: ما قام أحد إلا زيدٌ وما ضربت أحدًا إلا زيدًا وما مررت بأحد إلا زيدٍ، فتعرب زيدًا في المواطن الثلاثة بإعراب أحد على سبيل البدل، ولك أن تنصب الاسم المستثنى على الأصل فتقول: ما قام أحد إلا زيدًا وما ضربت أحدًا إلا زيدًا وما مررت بأحد إلا زيدًا، وعلى اللغتين قرئ قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، برفع قليل ونصبه وإن كان أكثر القراء على رفعه.

(وإن تقل لا رب إلا الله   فارفعه وارفع ما جرى مجراه)

هذه المسألة من قبيل الاستثناء الوارد بعد النفي إلا أن أداة النفي فيها (لا) التي إذا نفت الجنس بني معها على الفتح كقولك: لا رجل في الدار أي لا أحد من جنس الرجال لا أنك تريد واحدًا من الرجال ولا مع الاسم بعدها في موضع المبتدأ المرفوع، فلهذا رفع اسم الله تعالى الواقع بعد إلا على سبيل البدل من المبتدأ المرفوع، وقد يجوز نصبه على أصل الاستثناء ومثله: لا إله إلا الله، ولا جواد إلا حاتم، ولا قوت إلا الحنطة، ونظائر ذلك، فقس عليه.

(وانصب إذا ما قدم المستثنى   تقول هل إلا العراق مغنى)

إذا قدمت الاسم المستثنى على المستثنى منه نصبته في الإثبات والنفي جميعًا قال الكميت:

وما لي إلا آل أحمد شيعة   وما لي إلا مشعب الحق مشعب

(وإن تكن مستثنيًا بـها عـدا ... أو ما خلا أو ليس فانصب أبدا)
(تقول جاءوا ما عدا محمدا ... وما خلا عمرًا وليس أحمدا)

قد ذكرنا أن للاستثناء عدة أدوات وأن حرفه المستولي عليه هو (إلا) وشرحنا حكم عملها في مواطنها وبقي الكلام في غيرها من أدوات الاستثناء، فمن ذلك (عدا) التي يستثنى بها إذا كانت بمعنى جاوز كقولك: جاء القوم عدا زيدًا فتنصب زيدًا وتقديره: جاوز بعضهم زيدًا، وقد تنصب أيضًا مع دخول (ما) المصدرية عليها كقولك: جاء القوم ما عدا زيدًا.

ومن أدوات الاستثناء أيضًا (ما خلا) فتنصب ما بعدها لا غير كما قال لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل ... وكل نعيم لا محالة زائل

فإن حذفت منها (ما) المصدرية فالاختيار أن يجر بها الاسم المستثنى كما يجر بحاشا وقد جوزوا النصب بهما فقيل: جاء القوم خلا زيدًا وحاشا عمرًا، وإن كان النصب بخلا والجر بحاشا أكثر، وأما ليس فتنصب المستثنى انتصاب خبر ليس فإذا قلت: جاء القوم ليس زيدًا نصبت زيدًا انتصاب خبرها وجعلت اسمها مضمرًا فيها، وكان تحقيق الكلام ليس بعضهم زيدًا.

(وغير إن جئت بها مستثنيه ... جرت على الإضافة المستوليه)
(وراؤها تحكم في إعرابها ... مثل اسم إلا حين يستثنى بها)

اعلم أن (غير) من الأسماء الملازمة للإضافة وتأتي على ثلاثة معان:

أحدها: أن تأتي وصفًا للنكرة فتعرب إعراب ما قبلها كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [الطور: ٤٣].

والثاني أن تأتي بدلًا فتعرب إعراب ما قبلها وعلى هذا حملت في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، أنها انجرت على البدل من الذين لا على الصفة لأن الذين معرفة و(غير) لا يتعرف بالإضافة، والمعرفة لا توصف بنكرة، وقد يقع البدل من المعرفة والنكرة.

والثالث أن تأتي استثناء فتجر الاسم الواقع بعدها بالإضافة على كل حال وتعرب هي كإعراب الاسم الواقع بعد (إلا) فتقول: جاء القوم غيرَ زيد، فتنصب (غير) على الاستثناء؛ كما تنصب زيدًا لو قلت: جاء القوم إلا زيدًا وتقول: ما جاءني أحد غيرُ زيد فترفع (غير) على البدل ولك نصبه على أصل الاستثناء كما تقول: ما جاءني أحد إلا زيدٌ وإلا زيدًا وتقول: ما مررت بأحد غير زيد؛ فتجر (غير) على البدل كما تجر زيدًا في قولك: ما مررت بأحد إلا زيدٍ ولك نصب غير هاهنا على أصل الاستثناء كما تنصب زيدًا وتقول: ما جاءني غيرَ زيد أحد، فتنصب (غير) على الاستثناء المقدم كما تنصب زيدًا لو قلت: ما جاءني إلا زيدًا أحد، وعلى ذلك فقس، والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

باب لا في النفي

(وانصب بلا في النفي كل نكره ... كقولهم لا شك فيها ذكره)

اعلم أن (لا) تأتي في الكلام على ثلاث معان: تكون ناهية وزائدة ونافية؛ فإذا جاءت ناهية اختصت بالدخول على الفعل المضارع وجزمته كقوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقد تقع بمعنى الدعاء كقوله: لا يفضض الله فاك، ولا يشلل عشيرتك، وإذا جاءت زائدة فقد تأتي تارة لتأكيد النفي كقولك: ما زيد قائمًا ولا عمرو قاعدًا، وقد تأتي للفصاحة والتوسع في الكلام كما قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]، فـ(لا) هاهنا زائدة بدليل قوله تعالى في السورة الأخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

وأما إذا جاءت للنفي فقد تأتي نافية عاطفة كقولك: جاءني زيد لا عمرو، فإن قلت: ما جاءني زيد ولا عمرو فالواو هاهنا هي العاطفة و(لا) زائدة لتأكيد النفي، وقد تأتي معترضة بين العامل والمعمول كقولك: ضربته بلا ذنب، وبين المبتدأ والخبر كقولك: زيد لا صديق ولا عدو، وبين الحال وصاحب الحال كقولك: قدم الأمير لا ضاحكًا ولا عابسًا، وقد تأتي نافية مبتدأة فتقسم ستة أقسام:

أحدها: أن تدخل على الفعل الماضي ولا تغيره عن وضعه وأصلية فتحه كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]، إلا أنها تحوله إلى معنى المستقبل؛ إذ تقدير الكلام: فلم يصدق ولم يصل.

الثاني: أن تدخل على الفعل المضارع فلا تحدث عملًا فيه بل يرفع على حكم وضعه كما قال تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

الثالث: أن تدخل على الاسم المعرفة المفرد فلا تؤثر فيه بل يكون مرفوعًا على الابتداء كقولك: لا زيد منطلق.

الرابع: أن تدخل على الاسم المضاف فتنصبه كقولك: لا صاحب مال يسعف ولا ذا حلم يوجد.

الخامس: أن تدخل على الاسم المطول فتنصبه وتنونه كقولك: لا حسنًا وجهه بالبلد ولا منفقًا ماله في الخير يعرف.

السادس: أن تدخل على الاسم النكرة المفرد فتنصبه بغير تنوين كقوله تعالى: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وعند بعض النحويين أن فتحته فتحة بناء لا فتحة نصب وعند بعضهم أنه منصوب غير منون، وعلى كلا القولين لابد للاسم بعد (لا) من خبر، وقوله تعالى ﴿فِي ٱلدِّينِ﴾ هو خبر ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾ فمن يقول: إن (لا) هي العاملة في الاسم الذي بعدها تشبيهًا بليس، وبأن اقتضى الاسم الخبر، ومن يقول إن الاسم الذي بعدها مبني معها على الفتح ينزلها مع الاسم منزلة المبتدأ، وقد يحذف الخبر اتساعًا كقولهم للخائف: لا بأس وكذلك المتشهد لا إله إلا الله الخبر محذوف وتقديره لا إله لنا إلا الله، وارتفاع اسم الله تعالى كارتفاع الاسم المستثنى به بعد النفي المرفوع.

(وإن بدا بينها معترض فارفع وقل لا لأبيك مبغض)

من شرط انتصاب الاسم النكرة الواقع بعد (لا) أن يكون ملاصقًا لها وبهذا استدل من قال: إنه مبني معها على الفتح، فمتى فصل بينهما فاصل ارتفع على الابتداء كما قال تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوۡلٌ ﴾ [الصافات: ٤٧].

وإذا وصفت الاسم النكرة المفرد جاز في الصفة ثلاثة أوجه، أحدها: نصبها وتنوينها، والثاني رفعها وتنوينها، والثالث: نصبها من غير تنوين، تقول: لا رجلَ ظريفًا في الدار، ولا رجلَ ظريفٌ في الدار، ولا رجلَ ظريفَ في الدار، وإن عطفت على الاسم النكرة الملاصق لـ(لا) جاز نصب المعطوف ورفعه مع تنوينه في كلا الوجهين كما قال الشاعر:

فلا أب وابنًا مثل مروان وابنه ... إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

يروى بنصب ابن ورفعه مع إدخال التنوين عليه.

(وارفع إذا كررت نفيًا وانصب ... أو غاير الإعراب فيه تصب)

(تقول لا بيع ولا خلال ... فيه ولا بيع ولا إخلال)

(وإن تشأ فانصبها جميعا ... ولا تخف ردًّا ولا تقريعا)

إذا كررت الاسم المنفي بلا كقولك: لا حول ولا قوة إلا بالله جاز لك في إعرابه خمسة أوجه:

أحدها: أن تنصبها جميعًا بلا تنوين كما قرئ: (لا بيعَ فيه ولا خلالَ).

الثاني: أن تنصب الأول بغير تنوين وتنصب الثاني بتنوين كما قال الشاعر:

لا نسبَ اليوم ولا خلةً ... اتسع الخرق على الراقع

الثالث: أن تنصب الأول بغير تنوين وترفع الثاني بتنوين كما قال الشاعر:

هذا لعمركم الصغار بعينه ... لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

فأعربه الشاعر على هذا الوجه وإنما لم ينون الأب لأجل القافية.

والوجه الرابع: أن ترفعهما جميعًا بتنوين كقول الشاعر:

وما هجرتك حتى قلت معلنة ... لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملُ

والوجه الخامس: أن ترفع الأول وتنونه وتنصب الثاني بغير تنوين كما قال الشاعر في صفة الجنة وأهلها:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ... وما فاهوا به أبدًا مقيم

* * *

باب التعجب

(وتنصب الأسماء في التعجب   نصب المفاعيل فلا تستعجب)

(تقول ما أحسن زيدًا إذا خطا   وما أحد سيفه حين سطا)

التعجب أحد معاني الكلام وله لفظان:

أحدهما: ما أفعله كقوله تعالى: ﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

والثاني: أفعل به كقوله تعالى: ﴿أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡ ﴾ [الكهف: ٢٦].

فإذا قلت: ما أحسن زيدًا؛ فـ(ما) هاهنا اسم بمعنى شيء وأحسن فعل ماض كان أصله حسن الذي هو فعل لازم غير متعد فأدخلت عليه همزة النقل حتى صار متعديًا ونصب زيد نصب المفعول به، ولفظة أحسن وما جرى مجراها إنما هو على وزن أفعل يكون على صيغة واحدة في المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع، تقول: ما أحسن زيدًا، وما أحسن هندًا، وما أحسن الزيدَيْن، وما أحسن الهندين، وما أحسن الزيدِين وما أحسن الهندات، وكذلك تقول: أحسن بزيد، وأحسن بالزيدَيْن وأحسن بالزيدِين، وأحسن بهند، وأحسن بالهندين، وأحسن بالهندات، والله أعلم.

(وإن تعجبت من الألوان   أو عاهة تحدث في الأبدان)

(فابن له فعلًا من الثلاثي   ثم ائت باللون وبالإحداث)

(تقول ما أنقى بياضَ العاجِ   وما أشد ظلمة الدياجي)

قد ذكرنا أن فعل التعجب لا يبنى إلا من الفعل الثلاثي، إما أن يكون على وزن فَعُل مثل حَسُن وظَرُف أو على وزن فَعِل مثل سَمِع وعلم، أو على وزن فَعَل مثل ضرب وقتل.

وأما الأفعال التي تزيد على ثلاثة أحرف مثل دحرج وانطلق فلا يصاغ منها فعل التعجب، وكذلك لا يصاغ فعل التعجب من الألوان كالبياض والسواد لأن أصل بنائها أن يكون على أفعل نحو: أبيض وأصفر وأسود، أو على إفعال نحو: إحمار وإصفار، وحكم العيوب الظاهرة في البدن كحكمها إذا كثر أفعالها وجاءت زائدة على الثلاثي نحو: أعور وأحول، وكذلك لم يجز أن يقال: ما أبيض الثوب ولا: ما أعور زيدًا، فإن أردت التعجب من شيء من ذلك بنيت فعل التعجب من فعل ثلاثي يطابق المعنى الذي تقصده من الكثرة أو القلة أو الحسن أو القبح ثم أتيت بالاسم المتعجب منه فتقول: ما أحسن انطلاق زيد، وما أسرع استخراج بكر، وما أنقى بياض العاج، وما أشد سواد القار، وما أقبح حول بشر، وما أوحش عور خالد، وأفعل الذي للتفضيل يدخل حيث يدخل فعل التعجب ويمتنع حيث يمتنع فتقول: زيد أحسن من عمرو، كما تقول: ما أحسن زيدًا، ويمتنع أن تقول: عمرو أعور من زيد، كما يمتنع أن تقول: ما أعور عمرًا، وهكذا يمتنع أن تقول: هذا الثوب أبيض من ثوب زيد، فإن أردت التفضيل بينهما قلت: ثوب زيد أحسن سوادًا من ثوب عمرو، وهذا الثوب أنقى بياضًا من ثوبك، كما تقول: ما أوحش عور زيد، وما أنقى بياض الثوب.

وقد يأتي في مسائل التعجب ما يصح إذا حمل على وجه ويمتنع إذا حمل على وجه آخر كقولك: ما أسود زيدًا، وما أبيض الدجاجة، وما أحمر الفرس، وما أصفر العبد، فتصح هذه المسائل إذا أردت بها التعجب من سواد زيد ومن كثرة بيض الدجاجة ومن حمر الفرس، والحمر أن يشم من كثرة الأكل، وأردت بقولك: ما أصفر العبد التعجب من صفيره، وتمتنع هذه المسائل، وإذا أردت التعجب من الألوان التي هي السواد والصفرة والحمرة فإن أردت التعجب مما

مضى من حسن زيد أدخلت كان على فعل التعجب فقلت: ما كان أحسن زيدًا، فإن أخرت لفظة كان عن فعل التعجب وجب أن تلفظ بها قبلها، فتقول: ما أحسن ما كان زيدًا، وإن أردت الاستفهام عن حسن زيد قلت: ما أحسنُ زيدٍ فتضم النون من أحسن وتجر زيدًا بالإضافة ويكون (ما) هاهنا اسم استفهام، وتقدير الكلام: أي شيء من زيد أحسن أخلقه أم خلقه أم لفظه أم ثوبه، ويطرد ذلك في جميع ألفاظ أفعل إلا في قولك: ما أعلم زيدًا، فإنه يمتنع الاستفهام فيه لأن العلم لا يتجزأ فلا يكون بعض زيد أعلم من بعض كما يتجزأ الحسن فيكون بعضه من بعض، فإن رددت الفعل إلى نفسك قلت في الاستفهام: ما أحسني، وفي التعجب: ما أحسنني.

* * *

باب الإغراء

(والنصب في الإغراء غير ملتبس وهو بفعل مضمر فافهم وقس)

(تقول للطالب خلا برا دونك بشرًا وعليك عمرا)

الإغراء: التحضيض على الفعل الذي يُخشى فواته وألفاظه: عليك ودونك وعندك، فإذا قلت: عليك زيدًا نصبته على الإغراء ومعناه خذ زيدًا بقدر علاك وإذا قلت: عندك عمرًا فالمعنى خذه من حضرتك، وإذا قلت: دونك بشرًا فمعناه خذه من قربك، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، ولا يجوز تقديم المنصوب بالإغراء على لفظه فأما قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فإنه مما انتصب على المصدر الذي حذف فعله، ومثله: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، والغالب أن تستعمل هذه الألفاظ الثلاثة في ضمير المخاطب غير أن (على) تختص بشيئين، أحدهما: إدخالها على ضمير الغائب، والثاني: إلحاق الباء منصوبها كما جاء في الخبر: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء».

* * *

باب التحذير

(وتنصب الاسم الذي تكرره عن عوض الفعل الذي لا تظهره)

(مثل مقال الخاطب الأواه الله الله عباد الله)

اعلم أن الفعل قد يعمل محذوفًا إذا دلت الحال عليه مثل أن يسمع تكبيرًا عشية استهلال الهلال فيقول: الهلال والله، يريد: شاهدوا الهلال، أو يرى إنسانًا قد دخل أجمة فيقول له: الأسد، أي: احذر الأسد، أو تصادفه واقفًا في الطريق فتقول له: الطريق، أي: خل الطريق، ويجوز إظهار الفعل الناصب في هذه المواطن، فإن كررت الاسم قام تكريره مقام إظهار الفعل ولم يجز إظهاره كقولك: الطريق الطريق، الأسد الأسد وكقولك للمحثوث على السير: السرعة السرعة النجاء النجاء، ومن ذلك قول الخطيب في خطبته: الله الله عباد الله وكان الأصل: اتقوا الله، فأقام التكرار مقام إظهار الفعل المحذوف كقولهم: إياك والكذب والغيبة، فتنصب ما بعد إياك بفعل مضمر تقديره: اتق الكذب واحذر الغيبة ولا يجوز إظهار هذا، ومما يدلك على إظهار الفعل، ومن المنصوب بإضمار الفعل قولهم: هنيئًا مريئًا، وغفرانك اللهم، وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]، أي: إما يمنون منًّا وإما يفادون فداء.

* * *

باب إن وأخواتها

(وستة تنتصب الأسماء ... بها كما ترتفع الأنباء)

(وهي إذا رويت أو أمليتا ... إنَّ وأنَّ يا فتى وليتا)

(ثم كأن ثم لكنَّ وعل ... واللغة المشهورة الفصحى لعل)

قد ذكرنا في شرح باب المبتدأ أن في جملة أقسام ما يدخل عليه قسمًا ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهي: إنَ بكسر الهمزة وتشديد النون، وأَنَّ المفتوحة الثقيلة ومعناهما التوكيد، وكأن ومعناها التشبيه، ولكن ومعناها الاستدراك، وليت ومعناها التمني، ولعل ومعناها التوقع لمرجو أو مخوف، وهذه الأحرف الستة لما أشبهت الأفعال الماضية في البناء على الفتح وفي اتصال ضمير المتكلم بها بنون وبياء كما يتصل بالفعل أجريت مجرى الفعل المتعدي الذي يرفع وينصب بفعليته، إلا أنها تجري مجرى الفعل الذي تقدم مفعوله وتأخر فاعله، وقد تقع أنَّ المفتوحة الثقيلة مع ما بعدها مصدرًا، ألا ترى أنك إذا قلت: بلغني أنك خارج كان بمثابة: بلغني خروجك، والأصل في لعل عل فزيدت اللام الأولى حتى صار الفرع مع الزيادة أكثر استعمالًا من الأصل، وكل ما يجوز أن يكون خبرًا للمبتدأ يجوز أن يكون خبرًا لإنَّ وأخواتها وإذا وقع ظرفًا كان منصوبًا كقولك: إن زيدًا خلفك وإن الرحيل غدًا.

(وإنَّ بالكسرة أم الأحرف ... تأتي مع القول وبعد الحلف)

(واللام تختص بمعمولاتها ... ليستبين فضلها في ذاتها)

(مثاله إن الأمير عادل ... وقد سمعت إن زيدًا راحل)

(وقيل إن خالدًا لقادم ... وإن هندًا لأبوها عالم)

اعلم أن لكل نوع من أنواع العوامل عاملًا يختص بخصائص دون نظائره ويسمى أم الباب، وأم هذه الحروف الستة (إنَّ) بكسر الهمزة وهي تأتي في خمسة مواطن:

أحدها: في الابتداء كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، والثاني: بعد القول كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيۡكُمۡ﴾ [المائدة: ١١٥]، والثالث: بعد القسم كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾ [العصر: ١-٢]، والرابع: أن تأتي صلة كما قال تعالى: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]، والخامس: أن يكون في خبرها اللام المفتوحة وهذه اللام تختص بالدخول على معمولي (إنَّ) وهي لام التأكيد ولهذا لم يجز أن تتعقب (إنَّ) ولزم الفصل بينهما لئلا يتوالى حرفان مؤكدان، فإذا أدخلوا (إنَّ) على المبتدأ أدخلت اللام على الخبر كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [الرعد: ٦]، وإن أخر الاسم وحل في محل الخبر وفصل بينه وبين (إنَّ) الجار والمجرور أو الظرف أدخلت اللام على الاسم كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةً﴾ [آل عمران: ٤٩]، وإن فصل بين اسم (إنَّ) والخبر بجار ومجرور أو بظرف جاز إدخال اللام على الفاصل وعلى الخبر، فتقول: إنَّ زيدًا لبك لواثق، ويجوز: إن زيدًا بك لواثق، ويجوز: إن زيدًا لبك واثق، فإن تأخر الجار والمجرور عن الخبر استأثر الخبر باللام ولم يجز إدخاله على الجار والمجرور، فتقول: إنَّ زيدًا لواثق بك، ولا يجوز أن تقول: إنَّ زيدًا واثق لبك، ولا: إن زيدًا لواثق لبك.

(ولا تقدم خبر الحروف إلا مع المجرور والظروف)

(كقولهم إن لزيد مالا وإن عند عامر جمالا)

اعلم أنه لا يجوز تقديم اسم (إنَّ) وأخواتها عليها ولا تقديم خبرها على اسمها إلا أن يكون الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيۡخًا

كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨]، و﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالاً وَجَحِيمًا﴾ [المزمل: ١٢]؛ لأن الظرف والجار والمجرور قد اتسع فيهما حتى فصل بهما بين فعل التعجب ومنصوبه فقالوا: ما أحسن اليوم زيدًا وما أحسن في الدار عمرًا.

(وإن تزد ما بعد هذي الأحرف   فالرفع والنصب أجيز فاعرف)

(والنصب في ليت لعل أظهر   وفي كأن فاستمع ما يؤثر)

إذا دخلت (ما) على إنَّ وأخواتها جاز لك أن تجعلها زائدة فلا يغير الحكم بعدها عما كان عليه من نصب الاسم ورفع الخبر، وجاز أن تجعلها كافة فتصير الأحرف الستة بمنزلة هل التي لا تغير المبتدأ والخبر، إلا أن الاختيار أن تنصب في كأنما وليتما ولعلَّما وترفع في: إنما وأنما بكسر الهمزة وفتحها، وفي لكنما كما قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [النساء: ١٧١]، وإنما اختير الرفع في هذه الثلاثة لأن معنى الابتداء لا يتغير فيها ويتغير في الثلاثة الأول، فيستحيل الكلام في (كأنما) إلى تشبيه وفي (ليتما) إلى تمنٍ، وفي (لعلما) إلى ترجٍّ، والفرق بين التمني والترجي أن التمني يكون فيما يقع وفيما لا يقع، والترجي لا يستعمل إلا فيما يقع فلا يجوز أن يقال في:

ألا ليت الشباب يعود يومًا   فأخبره بما فعل المشيب

:لعل الشباب يعود.

* * *

باب كان وأخواتها

(وعكس إن يا أخي في العمل كان وما انفك الفتى ولم يزل)
(وهكذا أصبح ثم أمسى وظل ثم بات ثم أضحى)
(وصار ثم ليس ثم ما برح وما فتئ فافقه بياني المتضح)
(وأختها ما دام فاحفظنها واحذر هديت أن تزيغ عنها)
(تقول قد كان الأمير راكبا ولم يزل أبو علي غائبا)
(وأصبح البرد شديدًا فاعلم وبات زيد ساهرًا لم ينم)

اعلم أن كان وأخواتها وهي ثلاثة عشر فعلًا مذكورة في نظم الملحة، تدخل على المبتدأ وخبره فترفع المبتدأ تشبيهًا بالفاعل ويصير اسمها، وتنصب الخبر تشبيهًا بالمفعول ويصير خبرها كقولك: كان زيد راكبًا، وصار الطين خزفًا، وجميع هذه الأفعال تتصرف ويعمل ما تصرف منها كعملها كقولك:يكون ويصير ولن يزال ولن يبرح، إلا ليس وما دام فإنهما لا يتصرفان ولا يكونان إلا على لفظ الماضي، وكل ما جاز أن يقع خبرًا للمبتدأ وقع خبرًا لكان وأخواتها إلا أنه إن كان ظرفًا كقولك: كان زيد خلفك انتصب انتصاب الظرف لا أنه خبر كان، وإن اجتمع في هذا الباب اسمان معرفة ونكرة جعلت المعرفة اسم كان والنكرة الخبر فتقول: كان زيد واقفًا، ولا تقول: كان واقف زيدًا، وإن اجتمع معك معرفتان كنت مخيرًا في إقامة أيهما شئت اسم كان والآخر الخبر، فلك أن تقول: كان زيد أخاك، وكان أخوك زيدًا، وكذلك الحكم إذا اجتمع معك معرفة وأن القائمة مع ما يليها من الفعل مقام المصدر مثل قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن

تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧]، إذ تقدير الكلام: ليس البر توليتكم وجوهكم، وعلى هذا قرئ برفع البر على أنه اسمها ونصبه على أن يكون خبرها.

(ومن يرد أن يجعل الأخبارا مقدمات فليقل ما اختارا)

(مثاله قد كان سمحًا وائل وواقفًا بالباب أضحى السائل)

أما تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها فجائز كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وأما تقديم الخبر على كان وأخواتها فإنه يجوز إلا في الأفعال الخمسة المصدرة بـ(ما) فيجوز أن تقول: قائمًا كان زيد، وصائمًا أصبح عمرو، ولا يجوز أن تقول: قائمًا ما برح زيد، ومنع قوم من تقديم خبر ليس عليها، والأشهر جوازه.

(وإن تقل يا قوم قد كان المطر فلست تحتاج لها إلى خبر)

(وهكذا يصنع كل من نفث بها إذا جاءت ومعناها حدث)

اعلم أن كان تأتي على أربعة معان، أحدها: أن تكون ناقصة وهي التي تحتاج إلى خبر كقولك: كان زيد قائمًا وتسمى المفتقرة والزمانية، والثاني: أن تكون تامة وهي التي بمعنى حدث أو وجد ولا تحتاج إلى خبر كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أي وإن وجد ذو عسرة، والثالث: أن تأتي بمعنى صار كقوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة: ٧]، والرابع: أن تأتي زائدة كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، وانتصاب (صبيًّا) أتى إلا أنه على الحال لا أنه خبر كان وإلا فكل من كان في المهد صبي فكان هاهنا زائدة؛ إذ تقدير الكلام: كيف نكلم من في المهد صبيًّا.

(والباء تختص بليس في الخبر كقولهم ليس الفتى بالمحتقر)

اعلم أن ليس فعل لا نظير له في الأفعال إذ لا يوجد فعل ثلاثي ثانيه ياء ساكنة سواها، وقد خصت بأن زيد الباء في خبرها كما قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فالجار والمجرور خبر ليس وهما في موضع نصب، وقد تزاد هذه الباء أيضًا في كان إذا دخل عليها (ما) كقولك: ما كان زيد بخارج، وإذا عطفت على خبر ليس المجرور بالباء جاز جر المعطوف تبعًا للفظ وجاز نصبه عطفًا على الموضع، فلك أن تقول: ليس زيد بكاتب ولا شاعرٍ، فتجر شاعرًا عطفًا على لفظ كاتب، وتنصب شاعرًا عطفًا على موضع كاتب.

* * *

باب ما النافية الحجازية

(ومـا التـي تنفـي كلـيس الناصـبة   في قـول سـكان الحجـاز قاطبـة)
(فقــوهم مــا عــامر موافقــا   كقــولهم لــيس ســعيد صَــادقا)

اعلم أن (ما) تكون اسمًا في خمسة مواضع:

أحدها: أن تأتي بمعنى الذي كقوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖ﴾ [النحل: ٩٦].

والثاني: أن تأتي استفهامًا كقوله تعـالى: ﴿مَّاذَا تَفۡقِدُونَ﴾ [يوسـف: ٧١]، أي: أي شيء تفقدون.

الثالث: أن تقع تعجبًا كقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

والرابع: أن تكون للشرط والجزاء كقوله تعـالى: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

والخامس: أن تكون نكرة موصوفة كقولك: مررت بما معجب لك؛ أي شيء معجب لك، وتكون حرفًا في أربعة مواضع: أحـدها: إذا جـاءت نافيـة بمعنـى ليس كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، والثـاني: أن تكـون زائدة وتقع كثيرًا بين الجار والمجـرور كقولـه تعـالى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمـران: ١٥٩]، والثالث: أن تأتي كافة وهي التي تدخل على رُبَّ فتكفها عن طلب الاسم وترفع بعدها الأفعال كما قال تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجـر: ٢]، وتدخل على إن وأخواتها فتكفها عـن نـصب المبتـدأ كـما قـال تعـالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [فصلت: ٦]، والرابع: أن تكون مسلطة وهي التي تدخل على (حيث) و(إذ) فيجازى بهما لأجلها ولولاها لم تكونا من أدوات الشرط والجزاء.

وقد اختلف في (ما) التي تكون مع الفعل الذي بعدها بمعنى المصدر كقولهم: أعجبني ما صنعت فقيل فيها: هي اسم، وقيل: حرف، وللعرب في ما النافية لغتان حجازية وتميمية فأما بنو تميم فإنهم يجعلونها بمنزلة هل التي لا تغير إعراب المبتدأ والخبر إذا دخلت عليه، فقالوا: ما زيد قائم كما قالوا: هل زيد قائم، وأما أهل الحجاز فأجروها مجرى ليس في شيئين وأخرجوها عن حكمها في ثلاثة أشياء: أما الشيئان اللذان أجروها فيهما مجرى ليس، فإنهم نصبوا بها الخبر وأدخلوا على خبرها الباء، كما جاء في القرآن المنزل على لغة أهل الحجاز: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٣]، وأما الأشياء الثلاثة التي أخرجوها فيها عن حكم ليس فرفعوا فيها الخبر فهي إذا تقدم الخبر عن الاسم كقولك: ما قائم زيد، وإذا فصلت بإلا بين الاسم والخبر كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِٱلْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠]، وإذا وقعت (إنْ) المكسورة الهمزة المخففة النون بعدها كقول الشاعر:

وما إن طبنا جبن ولكن ... منايانا ودولة آخرينا

* * *

باب النداء

(ونـاد مـن تـدعو بيـاء أو أيـا أو همـزة أو اي وإن شـئت هيـا)

النداء أحد معاني الكلام، وهو يتألف من حرف واسم، وليس من أنواع الكلام ما يتألف من حرف واسم سواه، والعلة فيه أن حرف النداء ناب عن الفعل فيتنزل منزلة الكلام المتألف من اسم وفعل.

وحروف النداء خمسة: يا وأيا وهيا والهمزة وأي، و(يا) أم الباب واختصت بأن نودي بها القريب والبعيد واستعملت في الاستغاثة دون أخواتها، وأيا وهيا وضعتا لمناداة البعيد، والهمزة لمناداة القريب، وأي لمناداة المتوسط.

(وانـصب ونـون إن تنـاد النكـره كقـولهم يـا نهـمًا دع الـشره)

إذا ناديت الاسم النكرة المبهم وجب نصبه تشبيهًا له بالمفعول به وذلك مثل أن ينادي الرجل جماعة من الركبان فيقول: يا راكبًا قف لي، أو ملاحًا من عدة ملاحين، فيقول: يا ملاحًا احملني، وهو لا يريد راكبًا بعينه ولا ملاحًا دون غيره، فإن قصد ملاحًا بعينه دخل في حكم المعرفة ووجب ضم آخره في النداء فتقول: يا ملاحُ احملني كما قال الأعشى:

ويـلي عليـك وويـلي منـك يـا رجـلُ

لأن هريرة أرادته بعينه حين نادته، وحكم الاسم المطول كاسم النكرة المبهم فتقول: يا حسنًا وجهه أقبل، كما تقول: يا راكبًا هلم.

(وإن يكـن معرفـة مـشتهره فـلا تنونـه وضـم آخـره)

(تقـول يـا سـعد ويـا سـعيد ومثلـه يـا أيهـا العميـد)

إذا ناديت الاسم المفرد المعرفة بنيته على الضم لأنه قام مقام الكنايات؛ لأن قولك: يا زيد بمنزلة قولك: أناديك أو يا أنت فلهذا بني على الضم كما تبنى

الكنايات وهو على هذا التحقيق في موضع نصب، فإن وصفته بصفة مضافة نصبت الصفة كقولك: يا زيد ذا المال، وإن وصفته بصفة مفردة أو عطفت عليه باسم معرف بالألف واللام جاز لك في الصفة والعطف الرفع لاتباع اللفظ والنصب لاتباع الموضع، وقد قرئ: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، برفع الطير ونصبه، ولذلك يقال: يا زيد الظريفُ والظريفَ بالرفع والنصب، فأما المعرف بالألف واللام فلا ينادى معه إلا اسم الله تعالى والذي والتي لملازمة الألف واللام، وهذه الأسماء حتى كأنها من نفس الكلمة، ولك إذا ناديت اسم الله وجهان أن تقول يا الله بوصل الهمزة ويا ألله بقطع الهمزة، ثم إن العرب استغنت في مناداة هذا الاسم فحذفت منه حرف النداء وألحقت به الميم المشددة فقالوا: اللهم اغفر لي، ولا يجوز أن تقول: يا اللهم اغفر لي؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه، إلا أن يضطر شاعر إليه كقول الراجز:

إني إذا ما حدث ألما ... أقول يا اللهم يا اللهما

والأصل في ذلك يا ألله أم؛ أي اقصد بالرحمة، فإن أردت مناداة المعرف بالألف واللام ما عدا اسم الله تعالى والذي والتي أوقعت النداء على أيها في المذكر وأيتها في المؤنث ثم أتيت بالاسم المعرف المقصود بالنداء ورفعته على أنه صفة (أي وأية) كما قال تعالى في المذكر: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]، وفي المؤنث، ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧]، فحرف النداء داخل على أي ولهذا ضم كما يضم (يا زيد) لوقوعه موقعه، و(ها) التي تليه هي صلته ومعناها التنبيه، فإن وصفت هذا الاسم رفعته فقلت: يا أيها الرجل الظريف ويا أيها الشيخ أبو علي، وأجاز بعضهم أن تنصب الصفة المضافة.

(وتنصب المضاف في النداء ... كقولهم يا صاحب الرداء)

إذا ناديت المضاف إلى ظاهر نصبته بغير تنوين لأجل الإضافة كقولك: يا غلامَ زيد، ويا صاحبَ الدار، وصفته أيضًا تكون منصوبة تبعًا له لأن لفظه وموضعه النصب، فتقول: يا غلامَ زيدٍ الظريفَ، ويا صاحبَ الدارِ العالمَ:

(وجـــائز عنـــد ذوي الأفهـــام　　قولـــك يـــا غـــلام يـــا غلامـــي)

(وجـــوزوا فتحـــة هـــذي اليـــاء　　والوقـــف بعـــد فتحهـــا بالهـــاء)

(والهـــاء في الوقـــف عـــلى غلاميـــه　　كالهـــاء في الوقـــف عـــلى ســـلطانيه)

(وقـــال قـــوم فيـــه يـــا غلامـــا　　كـــما تلـــوا يـــا حـــسرتا عـــلى مـــا)

إذا ناديت مضافًا إلى نفسك كقولك: يا غلامِ جاز لك فيه أربعة أوجه: أحدها وهو أجودها: أن تحذف الياء وتكتفي بالكسرة كما قرئ: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، الثاني: أن تثبت الياء ساكنة كما قرئ: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [الزخرف: ٦٨]، والثالث: أن تثبت الياء مفتوحة كما قرئ: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، والرابع: أن تبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألفًا فتقول: يا غلامًا، كما قرئ: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، والأصل: يا حسرتي، ومثله: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤] وعليه قول الشاعر:

وحـــديثها كالرعـــد يـــسمعه　　راعـــي ســـنين تتابعـــت جـــدبا

أنخـــت بكلكلهـــا فـــما تركـــت　　ضرعًـــا لمحتلـــب ولا أبـــا

حـــشت نبـــات الأرض أجمعـــه　　بـــضربيها وأبـــادت العـــشبا

فأصـــاخ يرجـــو أن يكـــون حيـــا　　ويقـــول مـــن فـــرح هيـــا ربـــا

أراد: هيا ربي فأبدل من الياء ألفًا، فإن وقفت على هذا الاسم المنادى المضاف إليك، فمن قال: غلام بحذف الياء سكن الميم عند الوقف، ومن قال: يا غلامي بتسكين الياء سكنها أيضًا، ومن قال: يا غلاميَ بفتح الياء كان مخيرًا عند الوقف بين أن يسكن الياء فيقول: يا غلامي كما تقول: رأيت القاضي فتسكن الياء إذا وقفت وتفتحها متى وصلت، وبين أن يزيد عليها هاء ساكنة حفظًا لبيان فتحة الياء فتقول: يا غلاميه، وتسمى هذه الهاء: هاء البيان وهي الهاء الداخلة في قوله تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۝ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨-٢٩]، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠]، وأما من قال: يا غلامًا فله أن يقف بالألف كالوصل، وله أن يزيد على الألف هاء فيقول: يا غلاماه، وإن ناديت ابن عم أو ابن أم جاز في كل منهما الأوجه الأربعة التي ذكرناها، وجاز فيهما وجه آخر خامس وهو أن تبنيهما على الفتح فتقول: يا ابن عمَّ ويا بن أمَّ، كما قرئ: ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾ [طه: ٩٤]، فإن كان المضاف مضافًا إليك وإلى غيرك كقولك: يا غلامَ أخي نصبت الأول في النداء لأنه مضاف ولم يجز في ياء المتكلم إلا إثباتها ساكنة أو متحركة لأن المضاف إليك غير منادى فجرى قولك: يا غلام أخي مجرى يا غلامي في جواز إثبات الياء ساكنة أو متحركة.

(وحذف يا يجوز في النداء … كقولهم رب استجب دعائي)

(وإن تقل يا هذه أو يا ذا … فحذف يا ممتنع يا هذا)

اعلم أنه يجوز حذف حرف النداء من كل منادى إلا من نوعين أحدهما: أسماء الإشارة مثل: هذا وذاك، الثاني: النكرة المبهمة لأن هذين النوعين يقعان وصفًا لأي في نحو قولك: يا أيهذا ويا أيها الرجل، فأما ما سوى هذين النوعين فيجوز حذف حرف النداء منه كما قال تعالى في المعرفة المفرد: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف:

٢٩]، أي يا يوسف، وكما قال تعالى في المضاف: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا﴾ [الحشر: ١٠].

* * *

باب الترخيم

(وإن تشا الترخيم في حال الندا فاخصص به المعرفة المنفردا)

الترخيم حذف يلحق آخر الاسم فكأنه لين الاسم، ولهذا وصف به الصوت اللين فقيل: صوت رخيم، ولا يستعمل إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر إليه كما قال الشاعر:

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ساعة الجوع

ثم اعلم أنه ليس كل منادى يجوز ترخيمه بل يختص الترخيم بالاسم المنادى المعرفة الرباعي فصاعدًا، فأما الاسم النكرة والاسم المضاف والاسم المطول فلا يجوز ترخيمها بحال.

(واحذف إذا رخمت آخر اسمه ولا تغير ما بقي عن رسمه)

(تقول يا طلح ويا عام اسمعا كما تقول في سعاد يا سعا)

(وقد أجيز الضم في الترخيم فقيل يا عام بضم الميم)

للعرب في ترخيم الاسم مذهبان: أحدهما وهو الأظهر إبقاء ما قبل المحذوف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول في ترخيم حارث: يا حار بكسر الراء كما كانت مكسورة قبل الترخيم، وفي ترخيم جعفر: يا جعف بفتح الفاء كما كانت مفتوحة قبل الترخيم، والمذهب الثاني: أن يجعلوا ما بقي من الاسم كالاسم التام فيبنوه على الضم فيقولون في ترخيم حارث وجعفر: يا حار ويا جعف، وقد اتفق المذهبان في ترخيم بعض الأسماء فمن ذلك أنك إذا رخمت رجلًا اسمه بلبل فإنك تضم الباء على اللغتين جميعًا فمن قال في حارث: يا حار ضم الباء من بلبل إقرارًا لها على الضمة الأصلية، ومن قال في حارث: يا حار

ضم الباء من بلبل ضمة بناء، ومثله ترخيم سعيد وليس تقول على كلا المذهبين: يا سعي ويا لمي فمن قال في حارث: يا حار أقر الياء في سعي وفي لمي على سكونها الأصلي، ومن قال في حارث يا حار سكن الياء في سعي وفي لمي لأن الباقي من الاسم صار بمنزلة الاسم المنقوص الذي لا تضم ياؤه بحال.

(وألحق حرفين بلا غفول — من وزن فعلان ومن مفعول)

(تقول في مروان يا مرو اجلس — ومثله يا منص فافهم وقس)

إذا أردت ترخيم الاسم المعرفة الخماسي فصاعدًا وكان في آخره زائدان كالألف والنون اللذين للتثنية نحو رجل اسمه بدران أو مروان أو عثمان، أو كان في آخره الواو والنون التي للجمع نحو رجل اسمه مسلمون أو زيدون أو كان في آخره الألف والتاء التي لجمع التأنيث كمن اسمه بركات، أو كان ألف التأنيث مثل حسناء وأسماء- فإنك تحذف الزائدين معًا فتقول في ترخيم من اسمه مروان وزيدان وبدران: يا مرو ويا زيد ويا بدر، وفي ترخيم من اسمه مسلمون وزيدون: يا مسلم ويا زيد، وفي ترخيم من اسمه بركات وسعادات: يا برك ويا سعاد، وفي ترخيم أسماء وحسناء: يا أسم ويا حسن، وكذلك إن كان الاسم خماسيًّا وكان قبل آخره ألف نحو: عمار وحماد، أو واو قبلها ضمة نحو: منصور، أو ياء قبلها كسرة نحو قنديل- فإنك تحذف منه الحرف الأخير وحرف الاعتلال الذي قبله فتقول في عمار ومنصور وقنديل: يا عم ويا منص ويا قند، فإن كان ما قبل الواو مفتوحًا كرجل اسمه سنور لم تحذف الواو وتقول في ترخيمه: يا سنو، فأما الأسماء المركبة فإنك تحذف منها الكلمة الأخيرة في الترخيم تقول في ترخيم معد يكرب وسيبويه: يا معدي ويا سيب، وعلى هذا فقس، والله أعلم بالصواب.

(ولا ترخم هند في النداء ولا ثلاثيًّا خلا من هاء)

(وإن يكن آخره هاء فقل في هبة يا هب من هذا الرجل)

قد ذكرنا أول شرح هذا الباب أنه لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي، والعلة فيه أنه لو رخم لبقي على حرفين وليس في الأسماء ما هو على حرفين، وما يوجد منها على حرفين فقد حذف حرف من أصله إلا أن يكون آخر الاسم الثلاثي هاء التأنيث فيجوز ترخيمه، فتقول في ترخيم هبة: يا هب لأن هذه الهاء تجري في التحاق الاسم كالكلمة، ثم اعلم أن الاسم الذي آخره هاء التأنيث يختص في الترخيم بشيئين: أحدهما: أنه يجوز ترخيمه وإن كان ثلاثيًّا نحو ما مثلناه في هبة، والثاني: أنه لا يحذف منه إلا الهاء حسب، وإن كان الاسم سداسيًّا وقبل الهاء ألف ونون لم يحذف منه غير الهاء فعلى هذا تقول في مرجانة- اسم جارية: يا مرجان فتحذف الهاء لا غير، ولو كان اسمها مرجان بغير هاء لقلت: يا مرج بحذف الألف والنون.

(وقولهم في صاحب يا صاح شذ لمعنى فيه باصطلاح)

قد ذكرنا أن ترخيم الاسم النكرة لا يجوز فلا يجوز أن يقال: يا عال في ترخيم عالم، ولا: يا راك في راكب، وقد شذ من ذلك قولهم يا صاح في ترخيم صاحب وهو نكرة والعلة فيه كثرة استعمالهم هذه اللفظة فتسمحوا فيها، فإن قلت: يا فار في ترخيم فارس فإن كان اسم شخص بعينه جاز لأنه علم، وإن أردت به أحد الفرسان لم يجز لأنه نكرة.

* * *

باب التصغير

(وإن ترد تصغير الاسم المحتقر — إما لنهوان وإما لصغر)

(فضم مبداه لهذي الحادثه — وزده ياء تبدى ثالثه)

(تقول في فلس فليس يا فتى — وهكذا كل ثلاثي أتى)

التصغير يأتي على أربعة معان: أحدها: للتحقير كقولهم في رجل: رجيل، الثاني: لتقليل العدد كقولهم في تصغير دراهم: دريهمات، الثالث: لتقريب المسافة كقولهم: داري قبيل المسجد وجلست دوين الباب، الرابع: للتحنن ولطف المنزلة كقولهم: يا بُني ويا أُخي، ولا تصغر من الكلام إلا الاسم ولا يصغر من الأفعال إلا فعل التعجب كما قالوا: ما أُصيلح زيدًا وما أُحيسن الغزال

وعلامة التصغير أن يضم أول الاسم ويزاد فيه ياء ثالثة ساكنة ويفتح ما قبلها، ولا يجوز أن يصغر اسم على أقل من ثلاثة أحرف فإن نقص عن ذلك رد إليه ما كان منه حتى يصير ثلاثيًا، فتقول في تصغير فلس: فليس، وفي تصغير كعب: كعيب، فإن كان الثلاثي مضعفًا أظهرت المدغم لأن ياء التصغير تقع بينهما فتزول علة الإدغام فتقول في تصغير دن وهر: دنين وهرير.

(وإن يكن مؤنثًا أردفته — هاءً كما تلحق لو وصفته)

(فصغر النار على نويره — كما تقول ناره منيره)

اعلم أنك إذا صغرت الاسم المؤنث الثلاثي زدت الهاء في تصغيره كقولك في تصغير قدر: قديرة، والعلة في إدخال هذه الهاء في تصغير الثلاثي المؤنث أن تصغير الاسم يجري مجرى وصفه بالصغر، فكما أنك تقول: قدر صغيرة بإلحاق الهاء في الصفة كذلك وجب مجيء الهاء في التصغير، وإلحاق الهاء في تصغير

الاسم الثلاثي المؤنث مطرد إلا في سبعة أسماء جوز إلحاق الهاء بها وحذفها وإن كان الحذف أفصح وهي الحرب والفرس والقوس والعرس والغرب ودرع الحديد والناب من الإبل.

(وصغر الباب فقل بويب والناب إن صغرته نييب)

(لأن بابًا جمعه أبواب والناب أصل جمعه أنياب)

إذا كان ثاني الثلاثي حرفًا معتلًّا فإن كان واوًا لم يتغير في التصغير كقولك في تصغير الثوب والحوض: ثويب وحويض، وإن كان ياء فالأحسن ضم أوله وقد كسر فقالوا في تصغير بيت وعين: بُييت وعُيينة وبِييت وعِيينة بضم الباء والعين وكسرهما، وإن كان ثانيه ألفًا فإن كانت منقلبة عن واو رددتها في التصغير إلى الواو، وإن كانت منقلبة عن الياء رددتها في التصغير إلى الياء، وإن أشكل عليك انقلابها صغرتها على الواو لأن ذوات الواو في هذا الباب أكثر، والطريق إلى معرفة أصلها أن تصرف تلك الكلمة، فإن وجدت في تصريفها الواو فألفها من ذوات الواو، وإن وجدت ألفها من ذوات الياء حكمت على ألفها بأنها من ذوات الياء فعلى هذا تقول في تصغير مال وباب: مويل وبويب، بدلالة قولك في جمعها أموال وأبواب، وفي تصريف الفعل منهما تمولت وتبوبت، وتقول في تصغير ناب وغار: نييب وغيير لأنهما من نيبت وغيرت، فأما ريح وديمة فيصغران على رويحة ودويمة لأنك تقول في الفعل: روحت ودام يدوم.

وإن كان آخر الاسم الثلاثي حرف اعتلال جعلته ياء مشددة سواء أكان ألفًا أو واوًا أو ياء تقول في تصغير قفا وقرو وجدي: قفي وقري وجدي، وإن كان مؤنثًا رددت عليه الهاء كقولك في تصغير رحى وعصا: رحية وعصية، فقس عليه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(وفاعـــل تـــصغيره فويعـــل كقـــولهم في راجـــل رويجـــل)

أما الاسم الرباعي فإنه يصغر على فعيعل كقـولهم في تـصغير جعفـر ودرهـم جعيفر ودريهم، ولا تلحق هـاء التأنيـث بالربـاعي المؤنـث كقولـك في تـصغير عقرب وزينب: عقيرب وزيينب؛ فإن كـان ثـاني الاسـم الربـاعي حرفًـا معتلًّا نظرت فإن كان واوًا أصلية تثبت كقولـك في تـصغير جـوهر وكـودن: جـويهر وكويدن، إلا أن تكون منقلبة عن الياء فتردها إلى الياء كقولك في تـصغير مـوسر وموقن: ميسر وميقن؛ لأنهما من اليسر واليقين، وإن كان ثانيه ياء بقيت كقولك في زينب: زيينب، ويجوز كسر أوله لأجل الياء فتقول زِيينب بكسر الـزاي وإن كانت هذه الياء مشددة خففت في التصغير لئلا يجتمع ثـلاث يـاءات كقولـك في تصغير سيد ولين: سييد ولبين، وإن كان ثانيـه ألفًـا أبـدلت منهـا واوًا مفتوحـة كقولك في تصغير راجل وحاتم: رويجل وحويتم، وعلى ذلك فقس، والله أعلـم بالصواب.

(وإن تجـد مـن بعـد ثانيـه ألـف فاقلبـه يـاء أبـدًا ولا تقـف)

(تقـول كـم غزيـل ذبحـت وكـم دينـير بـه سـمحت)

إذا كان ثالث الرباعي حرفًا معتلًّا قلبته ياء مشددة كقولك في تـصغير كتـاب وغزال وعجوز وعمود وشريف وسعيد: كتيب وغزيل وعجيز وعميد وشريف وسعيد، فإن كانت الواو متحركة جاز أن تقلبها في التصغير ياء مشددة وجـاز أن تظهر الواو كما كانت متحركة كقولك في تصغير أسود وجدول: أسـيد وجـديل وإن شئت قلت: أسيود وجديول، والقلب أجود.

وإن كان آخر الرباعي حرفًا مشددًا تركته على تشديده كقولك في تصغير أصم ومسن: أصيم ومسين، وإن كان آخره ألفًا مقصورة فإن كانت للتأنيث أقررتها على حالها كقولك في تصغير حبلى وبشرى: حبيلى وبشيرى، وإن كانت لغير التأنيث قلبتها تاء كقولك في تصغير ملهَى ومعزى: مليهة ومعيزة، وإن كان آخره همزة صغر كتصغير الثلاثي كقولك في تصغير كساء ورداء: كسي وردي، وإن كان خماسيًّا ورابعه معتل قلبتها في التصغير ياء كقولك في تصغير سربال ودينار: سريبيل ودنينير، وفي تصغير منديل وعصفور: منيديل وعصيفير.

(وقل سريحين لسرحان كما تقول في الجمع سراحين الحمى)

(ولا تغير في عثيمان الألف ولا سكيران الذي لا ينصرف)

(وهكذا زعيفران فاعتبر به السداسيات وافقه ما ذكر)

إذا أردت تصغير ما آخره ألف ونون فانظر إلى ما قبلهما فإن كان أربعة أحرف صغرت الأربعة ثم ألحقت بها الألف والنون كقولك في تصغير زعفران وعقربان وثعلبان: زعيفران وعقيربان وثعيلبان، وإن كان قبلهما ثلاثة أحرف نحو سرحان وسلطان وعثمان وسكران فانظر إلى الاسم هل جمع جمع تكسير أم لا؟ فإن لم يكن جمع جمع تكسير فصغر المصدر منه ثم ألحق به الألف والنون فتقول في تصغير عثمان وسكران: عثيمان وسكيران لأنهم لم يقولوا في جمعهما: عثامين ولا سكارين، وإن كان جمع جمع التكسير وقلبت ألفه ياء قلبتها أيضًا في التصغير كقولك في تصغير سرحان وسلطان: سريحين وسليطين، لقولهم في جمعهما: سراحين وسلاطين، وهذا أصل مطرد يقاس عليه.

(واردد إلى المحذوف ما كان حذف من أصله حتى يعود منتصف)

(كقـــولهم في شـــفة شـــفيهه والـــشاة إن صـــغرتها شـــويهه)

اعلم أن أكثر الأسماء المنقوصة ما حذف الحرف الأخير منه فإذا صغر رد إلى أصله وأعيد إليه ما كان نقص منه، فتقول في تصغير يد: يدية؛ لأن المحذوف منها الياء بدليل قولهم: يديته إذا ضربت يده، وتقول في تصغير دم: دمي لأن المحذوف منه الياء بدليل قولهم في تثنيته: دميان، وتقول في تصغير فم: فويه؛ لأن المحذوف منه الواو لقولهم في جمعه: أفواه، وفي تصريف الفعل منه: تفوهت، وإن أبدلت الميم من الواو ولهذا لحن من صغره على فميم، وتقول في تصغير شفة: شفيهة؛ لأن المحذوف منها الهاء بدلالة قولك: شافهت، ولجمعها على شفاه، وتقول في تصغير شاة: شويهة لقولك في جمعها: شياه، فأما سنة فقد صغرت على سنية وسنيهة لقولك في تصريف الفعل: سانيت وسانهت ومساناة ومسانهة، فأما حر فصغر على حريح لقولهم في جمعه: أحراح.

* * *

باب الحروف الزوائد

(وألـق في التـصغير مـا يـستثقل زائـده ومـا تـراه يثقـل)

(والأحـرف التـي تـزاد في الكلـم مجموعهـا قولـك سـائل وانـتهم)

اعلم أن العرب استثقلت الأسماء الخماسية إذا لم يكن رابعها حرف اعتلال وكذلك الأسماء السداسية، وموجب استثقالهم لتصغيرها وقوع ثلاثة أحرف بعد ياء التصغير وحرفين قبلها، فيميل آخر جانبي الكلمة على الجانب الأول، وسبيل ياء التصغير أن تكون وسطًا أو الذي قبلها أرجح من الذي بعدها، فعلى هذا متى أردت تصغير اسم خماسي سليم الحروف فإن كان فيه حرف من حروف الزيادة حذف وإن لم يكن حذف الحرف المستثقل فيه على ما نبينه من بعد، وحروف الزيادة عشرة: الهمزة والياء والسين واللام والهاء والميم والنون، وحروف الاعتلال الثلاثة التي هي الألف الساكنة والواو والياء، وقد جمعت حروفها في الملحة في قولك: سائل وانتهم، وقد جمعت أيضًا على جموع أخر أحسنها: سألتمونيها، وقيل: اليوم تنساه، والموت ينساه، وأسلمني وتاه، والوسمي هتان، والتناهي سمو، وحكى المبرد قال: سألت أبا عثمان المازني عنها فأنشدني الجواب:

هويـت الـسمان فـشيبنني وما كنت قدما هويت السمانا

فراجعته فقال قد أجبتك مرتين يعني أن مجموعها هويت السمان، وقال: أتاو من سهيل، ومن سهيل أتاو.

(تقـول في منطلـق مطيلـق فـافهم وفي مرتـزق مريـزق)

(وقيـل في سـفرجل سـفيرج وفي فتـى مـستخرج مخـيرج)

اعلم أن الاسم الخماسي السليم الحروف لا يخلو من أحد ثلاثة أقسام:

أحدها: أن لا يكون فيه أحد حروف الزيادة نحو: سفرجل وفرزدق، فإذا صغر هذا النوع من الأسماء الخماسية وجب حذف الحرف الأخير منه لأن استثقال الكلمة يحصل به، فتقول في تصغير سفرجل: سفيرج، وفي فرزدق: فريزد، وقد حذف بعضهم الدال من فرزدق في التصغير فقال: فريزق ولم يحذف أحد الجيم من سفرجل وإنما حذف الدال من فرزدق لأن الدال أخت التاء التي هي من حروف الزيادة.

والقسم الثاني: أن يكون في الاسم الخماسي حرف من حروف الاعتلال فيختص الحذف به كقولهم في تصغير سميدع: سمدع فتحذف الياء لكونها من حروف الزيادة، وتقول في تصغير قرقري- وهو اسم بقعة: قريقر.

والقسم الثالث: أن يكون في الاسم الخماسي حرفان من حروف الزيادة فإن كان لأحدهما مزية أقر وحذف الآخر، وإن تساويا كنت مخيرًا في حذف أيهما شئت، مثال الأول كقولك في تصغير منطلق ومرتزق: مطيلق ومريزق؛ فتحذف التاء دون الميم لأن للميم مزية بدلالة صيغتها على الفاعل، ونحوه قولك في تصغير مختار: مخير فتحذف التاء دون الميم، ومثال القسم الثاني كقولك في تصغير حبنطي- وهو العظيم البطن: حبيطي إذا حذفت نونه، وحبينط إذا حذفت ألفه لأن الألف والنون جميعًا زائدتان فيه لأن أصله من حبط بطنه إذا عظم، ومن هذا القسم قلنسوة لكون النون والواو زائدتين فيها، فأما الهاء اللاحقة بها فهي علامة التأنيث فإذا أردت تصغيرها قلت على حذف النون قليسوة وعلى حذف الواو قلينسة، وأما الأسماء السداسية والسباعية فيحذف في تصغيرها ما فيها من حروف الزيادة كقولك في تصغير مستخرج: مخيرج؛ لأن السين والتاء جميعًا زائدتان فيه، وعليه فقس.

(وقد تزاد الياء للتعويض | والجبر للمصغر المهيض)
(كقولهم إن المطيليق أتى | وأخبأ السفيريج إلى فصل الشتا)

كل اسم حذف منه حرف أو حرفان عند تصغيره جاز أن يعوض عن المحذوف ياء كقولك في تصغير سفرجل ومنطلق ومستخرج إذا عوضت من المحذوف: سفيريج ومطيليق ومخيريج، وكقولك في تعويض ما حذف من تصغير قلنسوة: قلينسية وقليسية، وكذلك تقول في تصغير كمثرى: كميثرة وكميثيرة.

(وشذ مما أصلوه ذيا | تصغير ذا ومثله اللذيا)

اعلم أن العرب خصت أسماء الإشارة والأسماء المبهمة عند التصغير بأن أقرت أوائلها على فتحها وألحقت آخرها ألفًا بدلًا من ضم أوائلها فقالت في تصغير ذا وتا: ذيا وتيا، وفي ذاك وذلك: ذياك وذيالك، وقالوا في تصغير الذي والتي: اللذيا واللتيا، ومنه قول الشاعر حيث يقول:

بذيالك الوادي أهيم ولم أقل | بذيالك الوادي وذياك من زهد
ولكن إذا ما حب شيء تولعت | به أحرف التصغير من شدة

(وقولهم أيضًا أنيسيان | شذ كما شذ مغيربان)
(وليس هذا بمثال يحذى | فاتبع الأصل ودع ما شذا)

اعلم أنه قد شذ في التصغير ألفاظ خرجت عن القياس المعتمد والأصل المطرد فقالوا في تصغير ليلة: ليلية وفي تصغير إنسان: أنيسيان فزادوا فيهما ياء على ياء التصغير، ومنه قولهم في تصغير مغرب: مغيربان فزادوا ألفًا ونونًا في آخره، وقالوا في تصغير عشية: عشيشية فزادوا فيها شينًا.

وفي التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم كقولهم في تصغير أزهر وأسود وحـارث وحماد: زهير وسويد وحريث وحميد فحذفوا الهمزة ثم صغر الاسم بعد ذلك.

* * *

باب النسب

(وكل منسوب إلى اسم في العرب أو بلدة تلحقه ياء النسب)

اعلم أن النسب يكون إلى قبيلة كقولك: بكريّ ونصريّ، وإلى بلد كقولك: مصريّ وبغداديّ، وإلى نِحلة كقولك: أشعريّ وقدريّ، وإلى صناعة كقولك: كسائي وبني، ومتى نسبت إلى اسم زدت في آخره ياء مشددة وإنما شددت ليفرق بها بين ياء النسب وبين ياء المتكلم ويصير الاسم المنسوب إليه صفة بعدما كان علمًا أو جنسًا وكلاهما مما لا يجوز أن يوصف به، وإذا صار المنسوب إليه صفة عمل عمل الفعل وارتفع به الاسم الظاهر، كقولك: مررت برجل هاشمي أبوه كما تقول: مررت برجل قائم أخوه.

(وتحذف الهاء بلا توقف من كل منسوب إليه فاعرف)

إنما حذفت في النسب هاء المنسوب إليه لأن بينها وبين ياء النسب شبهًا وهو أن كلًّا منهما لا تقع إلا متطرفة ثم إنها تصير حرف الإعراب ويجعل ما قبلها حشوًا في الكلمة، فلهذا لم يجمع بينهما فلما تعذر الجمع بينهما حذفت الهاء وأقرت ياء النسب الدالة على المعنى ولهذا لحن من قال في نسب الدرهم إلى القلعة (درهم قلعتيّ) إذ الصواب: درهم قلعي، كما تقول: رجل مكي.

(تقول قد جاء الفتى البكري كما تقول الحسن البصري)

اعلم أن حكم ياء النسب أن ينكسر ما قبلها كقولك في النسب إلى بكر: بكري، فتكسر الراء؛ فإن كان ثاني الاسم الثلاثي مكسورًا فتح في النسب، قولك في النسب إلى النمر: نمري بفتح الميم، والسبب الموجب فتحها استثقالهم أن لو كسرت توالي كسرتين بعدهما ياء مشددة تقدر بياءين.

(وإن يكـــن ممـــا عــلى وزن فتـــى | أو وزن دنيـــا أو عـــلى وزن متـــى)
(فأبــــدل الحـــرف الأخــــير واوا | وعاصِ مَنْ مارى وَدَعْ مَنْ ناوى)
(تقـــول هـــذا علـــوي معـــرق | وكـــل لهـــو دنيـــوي موبـــق)

اعلم أنك متى نسبت إلى اسم ثلاثي مقصور نحو: فتى ورحى أبدلت ألفه واوًا في النسب سواء كان الألف من ذوات الواو أو من ذوات الياء كقولك في النسب إلى قنا وقفا وهما من ذوات الواو: قفوي وقنوي، وإلى رحى وحصى وألفهما من ذوات الياء: رحوي وحصوي، وإنما تقلب هذه الألف ياء كما قلبت في التثنية لئلا يتوالى الياءات، وكذلك كل اسم ثلاثي منقوص تقلب ياؤه واوًا في النسب كقولك في النسب إلى يد وشج: يدوي وشجوي، وكذلك المقصور إذا كان على وزن مفعل نحو: مغزى وملهى تقلب ألفه واوًا في النسب، فأما ما كان على وزن فُعْلى نحو دنيا وموسى وبشرى، أو كان على وزن فِعْلى نحو: عيسى جاز في النسب إليه ثلاثة أوجه: أحدها: دنيي وموسي وعيسي، والثاني: دنيوي وموسوي وعيسوي، والثالث: وهو أضعفها: دنياوي وموساوي وعيساوي.

فأما ما آخره ياء مشددة مثل عليّ وغنيّ فالأفصح أن تقلب ياؤه واوًا فتقول علوي وغنوي، ويجوز على ضعف عليّي وغنيي، وأما المنقوص الرباعي نحو: القاضي أو الخماسي نحو المشتري، فتحذف ياؤهما في النسب فتقول قاضي ومشتري وإذا نسبت اسمًا إلى ما وزنه فَعِيلة نحو: حنيفة، أو إلى ما وزنه فُعَيلة نحو: جهينة حذفت ياؤه في النسب فقلت: حنفي وجهني، وهو أصل شذ منه قولهم: رمح رديني في النسب إلى ردينة إلا أن يكون ثاني فَعِيلة أو فُعيلة واوًا فتقر الياء كقولك في النسب إلى حويرة وطويلة: حويري وطويلي، وكذلك إن كان فيه حرف مكرر أقرت الياء في النسب كقولك في النسب إلى شديدة وهريرة:

شديدي وهريري، فأما النسب إلى فَعِيل نحو: عرين أو إلى فُعَيل نحو: نمير، فالغالب فيه إقرار الياء كما قالوا: عريني ونميري وقشيري وعقيلي، وقد جوز إثبات الياء وحذفها في النسب إلى قريش وهذيل فقيل: قرشي وهذلي وقريشي وهذيلي، فأما النسب إلى الأسماء الممدودة فإن كان مما لا ينصرف أبدلت همزته واوًا كقولك في النسب إلى صحراء وحسناء: صحراوي وحسناوي، وشذ من ذلك قولهم في النسب إلى صنعاء وبهراء: صنعاني وبهراني، وإن كان مما ينصرف نحو: سماء وكساء فالأجود إقرار الهمزة في النسب فتقول: سمائي وكسائي، وقد جوز إبدالها واوًا فيقال: سماوي وكساوي، وعلى هذا فقس، والله أعلم.

(وانسب أخا الحرفة كالبقال ومن يضاهيه إلى فعال)

إذا نسبت شخصًا إلى حرفة يمارسها أو صناعة يزاولها بنيته على فَعَّال كقولك خباز وتمار وبزاز ونجار ومثل رجل لآل يبيع اللؤلؤ وألَّاء لمن يبيع الألية.

ثم اعلم أن من حكم النسب أنك إذا نسبت إلى الجماعة أن تنسب إلى الواحد منها، فتقول في النسب إلى الفرائض: فرضي، وإلى البطائح: بطحي، إلا أن يكون ذلك الجمع قد سمي به واحد بعينه فينسب إلى لفظ الجمع كرجل سُمي كلابًا فانسب إليه كلابي، وكالبلد المسمى بالمدائن فانسب إليه: مدائني، وفي النسب شواذ لا يقاس عليها كقولهم في النسب إلى ظبا: ظبائي، وإلى الري: رازي، وإلى البحرين: بحراني، وإلى السهل: سُهلي بضم السين، وإلى إمس: إمسي بكسر الهمزة، وإلى الرقبة واللحية: رقباني ولحياني، وإلى امرئ القيس- وهي قبيلة: مرائي، وكقولك في النسب إلى اليمن: رجل يمان، وإلى الشام: شآم، والأصل: يمني وشامي، فأما قولهم: رجل دهري

فإن عني به التعطيل كان النسب إليه بفتح الدال على طرد القياس، وإن عنـي به إذا أسن كان النسب إليه بضـم الدال ليفصل بين المعنيين.

* * *

باب التوابع

(والعطف والتوكيد أيضًا والبدل توابع يعربن إعراب الأول)

(وهكذا الوصف إذا ضاهى الصفه موصوفها منكرًا أو معرفه)

(تقول خل المزح والمجونا وأقبل الحجاج أجمعونا)

(وامرر بزيد رجل ظريف واعطف على سائلك الضعيف)

اعلم أن التوابع خمسة: التأكيد والبدل والوصف وعطف البيان والعطف بحرف، وإنما سميت توابع لأنها تتبع ما قبلها في إعرابه على اختلاف مواقعه، ولكل منها حكم يختص به.

فأما التأكيد فيختص بالأسماء المعارف دون النكرات وألفاظه تسعة: نفس وعين وكل وكلا وكلتا وأجمع وأجمعون وجمع وجمعاء، فهذه إذا كانت مؤكدة تبعت الاسم المؤكد في إعرابه كقولك: أقبل زيد نفسه، واستعدت الدرهم عينه، وقد جوز بعضهم إدخال الباء على نفسه وعينه فقالوا: أقبل زيد بنفسه وأخذت الدرهم بعينه، وكل يؤكد بها الواحد والجمع ولا يؤكد بها المثنى، وأجمع يؤكد بها الواحد المذكر، وجمعاء يؤكد بها المؤنث، وجمع يؤكد بها جموع المؤنث مما يعقل ومما لا يعقل، فأما كلا وكلتا فيؤكد بهما المثنى كقولك: لقيت الأميرين كليهما، ودخلت الجنتين كلتيهما، وليست الألفان فيهما ألفي التثنية بل صيغ لفظهما لتأكيد المثنى، ويكون الخبر عنهما مفردًا فتقول: كلا الرجلين قائم، وكلتا الهندين قائمة، ولا تقل: قائمان ولا قائمتان، ومنه قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، فأفرد الخبر ولم يقل: آتتا، فإذا أضفت كلا وكلتا إلى اسم ظاهر وجب إثبات ألفهما على اختلاف مواقعهما فتقول: كلا الرجلين قائم،

ومررت بكلتا المرأتين، وإن أضيفا إلى اسم مضمر ثبتت ألفهما في الرفع وانقلبت ياء في النصب والجر تقول: جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما، ولقيت الرجلين كليهما ومررت بالمرأتين كلتيهما.

وأما البدل فيدخل في الاسم والفعل، ويأتي في الاسم على أربعة أنواع:

أحدها: بدل الكل كقولك: رأيت أخاك زيدًا.

والثاني: بدل البعض كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فبعض بدل من الناس.

والثالث: بدل الاشتمال، وأكثر ما يقع بالمصادر كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وتقدير الكلام: يسألونك عن قتال في الشهر الحرام.

والرابع: بدل الغلط والنسيان، ولا يقع ذلك في القرآن ولا في فصيح الكلام كقولك: رأيت زيدًا عمرًا، ينسبق اللسان على وجه الغلط إلى ذكر زيد ومقصودك أن تقول: رأيت عمرًا، ويجوز أن يبدل المعرفة من المعرفة كقوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وأن تبدل النكرة من النكرة كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝ رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠-١١]، وأن تبدل النكرة من المعرفة كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَـٰذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥-١٦]، وأن تبدل المعرفة من النكرة كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣]، فأما إبدال الفعل من الفعل فيجوز إذا كان بمعناه كما قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَـٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩]، فأبدل يضاعف

من يلق لتناسب معنييهما، ومنه قولك: إن تأتني تمشِ أكرمْك، فتجزم تمش على البدل من تأتني لمطابقة المشي الإتيان.

وأما الصفات فتختص بالاسم وتكون في غالب الأحوال مشتقة من الفعل كالقائم والقاعد أو في معنى المشتق من الفعل كالمنسوب إلى الحلية مثل الأبيض والأسود، وإلى الخلق مثل الكريم والبخيل، أو إلى أب مثل البكري والقرشي، أو إلى بلد مثل مكي وبصري، أو إلى صناعة مثل بزاز وحبار، ويوصف بذي التي بمعنى صاحب.

ومن شرط الصفة أن توافق الموصوف في تعريفه وتنكيره وتذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه، ولا يجوز أن توصف المعرفة بالنكرة ولا النكرة بالمعرفة بل يوصف كل نوع بما يضاهيه، وتختص أسماء الإشارة بأن تليها الصفة المعرفة بالألف واللام مثل هذا الرجل وتلك الدار، وتوصف النكرة بما يجانسها من النكرة وبالمضاف الذي إضافته غير محضة كما قال تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فوصف هديًا وهو اسم نكرة بمضاف وإنما جاز ذلك لكون إضافته غير محضة والتنوين فيها مقدر؛ إذ أصل الكلام: هديًا بالغًا الكعبة، وقد يقع الفعلان الماضي والمضارع موضع الصفة النكرة كقولك: رأيت نجمًا طلع، وأقبل رجل يضحك، وتوصف النكرة أيضًا بالجمل كقولك: جاء رجل ضاحكة سنه، وجاء رجل أشقر وجهه، وجاء رجل إن تكرمه يكرمك.

ومتى كانت الصفة للمدح أو الذم جاز أن تتبع الموصوف في إعرابه وجاز أن تخالفه على تقدير إضمار عامل فيها، وعلى ذلك حملت القراءتان: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] برفع حمالة على أنه خبر المبتدأ وبنصبها على تقدير: أعني حمالة الحطب ويكون خبرها بعدها، ومنه قول الفرزدق حيث قال:

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الأزر

يُروى النازلون والطيبون بالرفع على أن يكون النازلون صفة قومي، والطيبون عطفًا عليه، ويُروى: النازلين والطيبين على تقدير: أعني، ويُروى: النازلون والطيبين على أن يكون الأول مرفوعًا على الصفة والثاني منصوبًا على تقدير أعني، ويُروى: النازلين والطيبون على أن تنصب الأول بتقدير أعني وترفع الثاني على الصفة.

وأما عطف البيان فهو كل اسم ليس بمشتق من الفعل ولا في معنى المشتق منه كأسماء الأعلام والكنى، وبهذا يتميز عطف البيان عن الوصف لأن الأسماء الأعلام والكنى لا يجوز أن يوصف بها، مثاله: رأيت أخاك زيدًا ولقيت أبا محمد عمرًا، ومررت بعلي أبي الحسن؛ فزيد وعمرو وأبو الحسن عطف بيان يتبع ما قبله في الإعراب لأنها مما لا يوصف بها، ثم اعلم أن كل ما وقع عطف بيان جاز أن يكون بدلًا، فإذا قلت: جاء زيد أبو عمرو، جاز أن يكون أبو عمرو عطف بيان وجاز أن يكون بدلًا، وإن كان أبو عمرو بمعنى والد عمرو جاز أن يكون صفة أيضًا، ومن شرط عطف البيان أن يطابق ما قبله في التعريف والتنكير ويختص بالأسماء وهو كالوصف، والله أعلم.

(والعطف قد يدخل في الأفعال كقولهم ثب واسم للمعالي)

اعلم أن العطف بالحروف يدخل على الأسماء وعلى الأفعال إلا أنك إذا عطفت فعلًا على فعل وجب أن يكون المعطوف من نوع المعطوف عليه؛ فإن كان الفعل ماضيًا عطفت عليه الفعل الماضي وكانا جميعًا مبنيين على الفتح كقولك:

قام وقعد وصدر وورد، وإن كان فعل أمر عطفت عليه فعل أمر وسكنت آخرهما، كقولك: قم واقعد واخرج وادخل وانبسط، وإن كان فعلًا مضارعًا عطفت عليه مثله وأعربته بإعرابه في الرفع والنصب والجزم، والله أعلم.

(وأحرف العطف جميعًا عشره محصورة مأثورة مسطره)

(الواو والفاء وثم للمهل ولا وحتى ثم أو وأم وبل)

(وبعدها لكن وإما إن كسر وجاء للتخيير فاحفظ ما ذكر)

اعلم أنه يقال: حروف العطف وحروف النسق، وهي: الواو والفاء وثم وحتى وأو وأم ولا وبل ولكن المخففة النون الساكنة وإما المكسورة الهمزة، ولكل منها معنى يختص به:

فأما (الواو) وهي أم الحروف فمعناها الجمع والاشتراك ولا تقتضي الترتيب عند النحويين وإن كان مذهب الشافعي ومالك، وأما (الفاء) فمعناها الترتيب والتعقيب فإذا قلت: جاءني زيد فعمرو دل دخول الفاء على أن زيد أسبق في المجيء ويعقبه عمرو، وقد تقع للتسبب كقولك: ضربته فبكى، وسافر فغنم، وأما (ثم) فمعناها الترتيب والتراخي كقولك: سافرت إلى البصرة ثم إلى الكوفة وأما (حتى) فتأتي بمعنى الواو إلا أن من شرط ما بعدها أن يكون جزءًا مما قبلها ويكون مذكورًا لتعظيم أو لتحقير؛ فالتعظيم كقولك: جاءني الناس حتى الأمير، والتحقير كقولك: استضافني الناس حتى الحرث، ولحتى ثلاث معان أخر: أحدها: أن تكون من حروف الجر على ما بيناه، والثاني: أن تكون حرفًا من جملة نواصب الفعل المضارع على ما نبينه في موضعه، والثالث: أن تكون حرف ابتداء يقع بعدها المبتدأ والخبر كقول جرير:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

أراد أن كثرة الدم الذي مازج ماء دجلة قد أصاره بصفة الأشكل وهو الذي يخالط بياضه حمرة، ومنه سميت العين التي تمازج بياضها حمرة: شكلاء، وإذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها جاز في إعراب رأسها ثلاثة أوجه:

أحدها: أن ترفعه بالابتداء وخبره مضمر وتقدير الكلام: حتى رأسها مأكول.

والثاني: أن تنصبه على العطف ويكون الرأس قد دخل في الأكل أيضًا.

والثالث: أن تجره ويكون الرأس غير داخل في الأكل بل الأكل وصل إليه.

وأما (أو) فتأتي لأحد خمسة معان: أحدها: للشك تقول: جاءني زيد أو عمرو.

الثاني: للإيهام كقولك: لقيت زيدًا أو عمرًا وأنت تعلم من لقيته منهما وإنما قصدت الإيهام على المخاطب، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧]، والثالث: أن تكون للتخيير كقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، والرابع: أن تكون للإباحة كقولك: جالس الفقراء أو الفقهاء، والفرق بين العطف هاهنا وبين العطف بالواو أنك إذا عطفت بأو فقلت: جالس الفقهاء أو الفقراء كان المأمور مطيعًا بمجالسة الصنفين وبمجالسة أحدهما، وإذا عطفت بالواو فقلت: جالس الفقهاء والفقراء لم يكن مطيعًا إلا بمجالسة الصنفين، والخامس من معاني أو: أن تكون للتقريب كقولك: ما أدري أسلم أو ودع، فدخول أو لتقريب الزمان ما بين السلام والوداع، وتستعمل أو بمعنى (إلا أن) ومنه قول الشاعر:

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

وأما (أم) فهي للاستفهام وتقع في غالب أحوالها معادلة لألف الاستفهام وتكون الألف بمعنى أي، فإذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ فتقدير: الكلام: أيهما عندك؟ ويكون جواب المخاطب زيد أو عمرو لأن المستفهم بأم متيقن أن أحدهما عنده وإنما يطلب التعيين عليه، كما أن المستفهم بـ(أو) يستفهم عن كون أحدهما عنده، ولهذا يجاب بنعم أو لا، وكان ترتيب كلام المستفهم أن يبتدئ بـ(أو) فإذا قلت: «نعم» استخبر بأم.

وأما (لا) فتكون عاطفة بعد الإثبات فتحقق المعنى للأول وتنفيه عن الثاني كقولك: قام زيد لا عمرو، فإن قلت: ما قام زيد ولا عمرو فالواو هاهنا هي العاطفة دون (لا) وإنما زيدت (لا) بعد واو العطف تأكيدًا للنفي وإشباعًا للمعنى.

وأما (بل) فمعناها الإضراب عن الأول والإثبات للثاني، ولا تدخل عليها واو العطف وتجيء بعد الإثبات كقولك: رأيت زيدًا بل عمرًا، وبعد النفي كقولك: ما رأيت زيدًا بل عمرًا، فإذا زِيد عليها الألف صار جوابًا يوقف عليه وتكون نقيضة نعم، وتأتي في جواب الاستفهام الداخل على النفي كما قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

وأما (لكن) فمعناها الاستدراك وتجيء بعد النفي كقولك: ما خرج زيد لكن عمرو؛ فإن جاءت بعد الإثبات لزم أن تكون بعدها جملة نافية كقولك: حضر زيد لكن عمرو لم يحضر، وأما (إما) فتأتي بمعنى (أو) في الشك والإبهام والتخيير والإباحة إلا أن بينهما فرقين: أحدهما: أنك تبتدئ بإما شاكًّا وفي (أو) تبتدئ باليقين ثم يطرأ عليك الشك، والثاني أنه لابد في (إما) من التكرير كما قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]، وأما العاطفة فهي إما الثانية المكسورة الهمزة وأما المفتوحة الهمزة فمعناها تفصيل الجملة

ولابد أن تتلقى بالفاء كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، ثم اعلم أن العطف قد يقع على اللفظ وعلى الموضع فإذا قلت: ليس زيد بكاتب ولا شاعر جاز لك أن تجر شاعرًا بالعطف على لفظ كاتب ويكون تقدير الكلام: ليس زيد بكاتب ولا بشاعر، وجاز لك أن تنصب شاعرًا بالعطف على موضع كاتب؛ لأن الأصل: ليس زيد كاتبًا وإنما دخلت الباء زائدة، ومثله قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، فمن نصب رسوله جعله عطفًا على اسم الله تعالى، ومن رفعه جعله على الموضع لأن موضعه الابتداء وإنما طرأت أن عليه والعطف على اللفظ أحسن.

* * *

باب ما لا ينصرف

(هـذا وفي الأسـماء مـا لا ينـصرف فجـــره كنـــصبه لا يختلـــف)

(ولـــيس للتنـــوين فيـــه مـــدخل لـــشبهه الفعـــل الـــذي يـــستثقل)

اعلم أن الأصل في الأسماء الصرف إلا أن فيها ما شابه الفعل فسلب الجر والتنوين اللذين لا يدخلان الفعل، والأسباب المانعة من الصرف تسعة، وتسمى العلل أيضًا:

أحدها: وزن الفعل مثل أحمد وتغلب ويزيد ونرجس.

والثاني: الوصف مثل أحمر وأصفر وأبيض.

والثالث: التأنيث الذي بغير فرق مثل فاطمة وحمزة وسلمى وحمراء.

والرابع: التعريف.

والخامس: العدل.

والسادس: العجمة.

والسابع: التركيب.

والثامن: الجمع الخماسي فصاعدًا إذا كان ثالثه ألفًا.

والتاسع: الألف والنون الزائدتان في آخر الاسم.

فمتى اجتمع في الاسم سببان منها لم ينصرف معرفة ولا نكرة، وإن اجتمع فيه سبب واحد انصرف في التنكير إلا الأسماء المؤنثة المقصورة مثل: بشرى وذكرى ودنيا، والأسماء المؤنثة بالألف الممدودة مثل حسناء وحمراء، والألف والنون الزائدتين في فعلان إذا كان صفة مثل: سكران وغضبان والجمع الذي ثالثه ألف مثل دراهم زنانير، والمعدول في العدد عن أحاد وثلاث فهذه لا

تنصرف بحال، والعلة فيها قائمة مقام علتين، وقد نظم بعض المحدثين الأسباب المانعة للصرف فقال:

مواضع صرف الاسم تسع فهاكها ... مبينة إن كنت في العلم تحرص
فجمع وتعريف ووصف وعجمة ... وعدل وتأنيث ووزن مخصص
وتركيبك الاسمين والألف التي ... مع النون زيدا والجميع مخلص
(مثاله أفعل في الصفات ... كقولهم أحمر في الشيات)
(أو جاء في الوزن مثال سكرى ... أو وزن بشرى أو مثال ذكرى)

اعلم أن الأسماء التي لا تنصرف قسمان:

أحدهما: ما لا ينصرف نكرة ولا معرفة.

والثاني: ما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة.

فأما القسم الأول: فهو ستة أصناف قد اشتمل عليها نظم الملحة:

أحدها (أفعل) إذا كان صفة سواء كان مجردًا من نحو أبيض وأحمر أو كان الذي يصحبه من نحو أفضل وأحسن كما قال تعالى: ﴿فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، أو مثل بشرى أو مثال ذكرى هذان النوعان إشارة إلى الصنف الثاني مما لا ينصرف معرفة ولا نكرة وهو ما آخره ألف مقصورة سواء كان على فَعْلى بفتح الفاء مثل سكرى وليلى أو على فُعلى بضم الفاء مثل بشرى ودنيا أو على فِعلى بكسر الفاء مثل دفلى وذكرى، وهكذا إن كان على فُعالى نحو حبارى وجمادى.

(أو وزن فعلان الذي مؤنثه ... فعلى كسكران فخذ ما أنفثه)

هذا هو الصنف الثالث مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة وهو كل ما جاء على وزن فَعْلَان الذي مؤنثه فَعْلى نحو سكران وغضبان اللذين مؤنثها سكرى

وغضبى، فإن كان الاسم على فُعلان بضم الفاء انصرف في التنكير لالتحاق هاء التأنيث به في قولهم: امرأة عريانة وكذلك إن كان على وزن فَعلان وقد التحقت الهاء به مثل: ندمان صرف في وجه التنكير كقولهم امرأة ندمانة.

(أو وزن فعلاء وأفعلاء كمثل حسناء وأنبياء)

هذا مثال الصنف الرابع مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة وهو ما آخره ألف التأنيث الممدودة سواء كان على فَعلاء نحو بَيداء وهو اسم جنس أو بَلعاء وهو اسم مذكر أو بيضاء وهو صفة مؤنث أو خدراء وهو اسم مؤنث أو كان على وزن فُعَلاء نحو: طرفاء وكرماء أو على وزن أفْعِلاء نحو: أنبياء وأصفياء وأصدقاء، أو على وزن فَاعِلاء نحو: قاصعاء وراهطاء وهما حجران من حجرة اليربوع، أو كان على وزن فَاعُولاء نحو: عاشوراء وتاسوعاء فإن كان على وزن فَعْلاء نحو: عَلْباء وهو القصبة التي في العنق، وحرباء وهي ذكر أم حبين انصرف، وكذلك تصرف أسماء جمع اسم لأنه على وزن أفعال نحو: قسم وأقسام؛ فأما أشياء فلا ينصرف كما قال تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ [المائدة: ١٠١]، لأن وزنها عند الأخفش: فَعْلاء، وعند سيبويه: أفعلاء.

(أو وزن مثنى وثلاث في العدد فاصغ يا صاح إلى قول السدد)

هذا أيضًا هو الصنف الخامس مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة وهو كل اسم معدول في العدد إما إلى فُعال نحو: أحاد وثلاث ورباع، أو إلى مَفْعَل نحو: مثنى ومثلث ومربع، فلا ينصرف هذا النوع بحال كما قال تعالى: ﴿أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَـٰثَ وَرُبَـٰعَ﴾ [فاطر: ١]، ومعنى قولك: جاء القوم أحاد أي جاءوا واحدًا واحدًا، كما أن المعنى في قولك: جاءوا مثنى أي اثنين اثنين.

(وكل جمع بعد ثانيه ألف وهو خماسي فليس ينصرف)

(وهكذا إن زاد في المثال نحو دنانير بلا إشكال)

(فهذه الأنواع ليست تنصرف في موضع يعرف هذا المعترف)

هذا مثال الصنف السادس مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة وهو كل جمع ثالثه ألف بعدها حرف مشدد أو حرفان مخففان فصاعدًا، وذلك نحو: دواب ودراهم ودنانير ومصابيح؛ فهذا الصنف لا ينصرف بحال لأنه جمع لا نظير له في الآحاد فإن لحقته الهاء انصرف نحو: صيارفة وطيالسة، لأنه بالتحاق الهاء به صار إلى مثال الآحاد نحو رفاهية وكراهية؛ فإن كان في آخر هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو جوار وليال أجري مجرى الاسم المنقوص الذي تحذف ياؤه في الرفع والجر وينون، وتقر ياؤه في حالة النصب وتفتح، تقول: هذه جوارٍ ومررت بجوارٍ واشتريت جواري، فهذا شرح الأصناف الستة التي لا تنصرف نكرة ولا معرفة.

(وكل ما تأنيثه بلا ألف فهو إذا عرِّف غير منصرف)

(تقول هذا طلحة الجواد وهل أتت زينب أم سعاد)

(وإن يكن مخففًا كدعد فاصرفه إن شئت كصرف سعد)

قد ذكرنا أن ما لا ينصرف ينقسم قسمين: أحدهما: ما لا ينصرف بحال وهو ستة أنواع وقد مضى شرحها.

والثاني: ما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة وهو ستة أصناف أيضًا. أحدها إذا كان الاسم مؤنثًا بالتاء التي يوقف عليها بالهاء نحو: طلحة وعائشة ومكة وصعدة؛ فهذه الأسماء ونظائرها لا تنصرف إذا كانت معرفة وتنصرف إذا كانت نكرة كقولك: ما كل عائشة أم المؤمنين، وهكذا إذا كان الاسم مؤنثًا بالصيغة

مثل: زينب وسعاد لم ينصرف في معرفة إلا أن يكون على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن فلك صرفه وترك صرفه كهند ودعد.

(وأجـر مـا جـاء بـوزن الفعـل مجـراه في الحكـم بغـير وصـل)

(فقـولهم أحمـد مثـل أذهـب وقـولهم تغلـب مثـل تـضرب)

هذا هو الصنف الثاني مما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة وهو كل اسم جاء على وزن الفعل المضارع نحو: أحمد وتغلب ويشكر ونرجس وما أشبه ذلك، فهذه الأسماء تنصرف في النكرة ولا تنصرف في المعرفة فأما: «نهشل» فنونه أصلية وهو في الأصل من أسماء الذئب وبه سمي الرجل فينصرف في المعرفة لأن وزنه فعلل مثل جعفر.

(وإن عـدلت فـاعلًا إلى فعـل لم ينـصرف معرفًـا مثـل زحـل)

هذا هو الصنف الثالث مما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة وهو كل اسم عدل به عن صيغة فاعل إلى فعل نحو: مضر المعدول به عن ماضر وهو مازج اللبن بالماء، ونحو: جشم المعدول به عن جاشم وهو الذي يفعل الشيء عن استثقال ونحو: زفر المعدول به عن زافر وهو حامل الأثقال، ودلف المعدول به عن دالف وهو المتقاصر الخطو، وزحل وهو النجم المعروف بالطارق وعدل به عن زاحل لأنه أبعد النجوم فلكًا، واشتقاقه من زحل إذا بعد.

فهذه الأسماء لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة في مثل قولك: ما كل عمر أبا حفص، ويعتبر ما لا ينصرف منها بدخول الألف واللام عليه، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول في مضر وزحل ودلف: المضر والزحل والدلف، ثم اعلم أنه قد جاء فعل في الكلام على أربعة أضرب: أحدها ما كان اسم جنس نحو: جعل

وصرد ورطب، والثاني: ما كان صفة نحو: حطم ولبد، والثالث: ما كان جمعًا نحو: زبر وعمر وزمر جمع زبرة وعمرة وزمرة فهذه الأسماء الثلاثة تنصرف بكل حال، والرابع ما جاء معدولًا عن فاعل وينصرف معرفة وقد تقدم ذكره.

(والأعجمي مثل ميكائيلا كذاك في الحكم وإسماعيلا)

هذا هو الصنف الرابع مما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو كل اسم جمع التعريف والعجمة مما هو على أربعة أحرف فصاعدًا نحو: هرمز وفيروز، ويعتبر بامتناع دخول الألف واللام عليه، فإن كان الاسم مما يحسن دخول الألف واللام عليه انصرف نحو: رجل سميته بفيروز أو بديباج أو بفرقد لجواز قولك: الفيروز والديباج والفرقد، وكذلك كل اسم أعجمي على ثلاثة أحرف فإنه ينصرف لخفته كما صرف: نوح ولوط في القرآن، وجميع أسماء الأنبياء لا تصرف إلا ستة أسماء: نوح ولوط وهما أعجميان انصرفا لخفتهما وأربعة عربية وهي محمد وهود وصالح وشعيب، فأما أسماء الملائكة نحو جبريل وميكائيل وأسماء الفراعنة نحو فرعون وهامان فلا تنصرف معرفة.

(وهكذا الاسمان حين ركبا كقولهم رأيت معديكربا)

هذا هو الصنف الخامس من الأسماء التي لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة وهي الأسماء المركبة مثل حضرموت ورام هرمز ومعديكرب وأكثر العرب تفتح آخر الاسم الأول منها إلا أن يكون ياء فتسكن، وتجري آخر الاسم الثاني مجرى أواخر الأسماء التي لا تنصرف فتضمه في الرفع وتفتحه في النصب والجر وتسلبه التنوين في الأحوال الثلاثة فتقول: هذه حضرموت، ورأيت حضرموت، ومررت بحضرموت، وهذا معديكرب، ورأيت معديكرب، ونظرت إلى معديكرب.

وقد أضافها بعضهم فقال: هذه حضرموت، ورأيت حضرموت، ومررت بحضرموت كما قال: هذا معديكرب، ومنهم من قال: هذا معديكرب فلم يصرفه، فقد وضح بذلك أنك إذا قلت: هذا معديكرب جاز فيه ثلاثة أوجه: أحدها وهو الأظهر هذا معدْيكربُ بتسكين الياء وضم الباء، والثاني هذا معدْيكربٍ بتسكين الياء وجر الباء بالإضافة وتنوينه، والثالث: هذا معدْيكرب بتسكين الياء وترك صرف كرب.

(ومنه ما يسمى على فعلانا   على اختلاف فائه أحيانا)

(تقول مروان أتى كرمانا   ورحمة الله على عثمانا)

(فهذه إن عرفت لا تنصرف   وما أتى منكرًا منها صرف)

هذا هو الصنف السادس من الأسماء التي تنصرف نكرة ولا تنصرف معرفة، وهو كل اسم جمع التعريف وزيادة الألف والنون في آخره، والطريق إلى معرفة زيادة الألف والنون أنه إن كان الاسم على ستة أحرف أو سبعة وفي آخره ألف ونون فهما زائدتان، وإن كان الاسم رباعيًّا انصرف الاسم لكونهما غير زائدتين، وذلك مثل أبان وعنان وإن كان الاسم خماسيًّا فظاهره زيادة الألف والنون في آخره إلا أن يدل دليل على كونها أصلية فأما: حسان وسمان وتبان وعلان وشيطان، فإن أخذ حسان من الحسن وسمان من السمن وتبان من التبن وعلان من العلن وشيطان من شطن أي بعد، فوزنها على فعال ونونها أصلية فانصرفت، وإن جعل حسان من الحس وسمان من السم وتبان من التب وهو الخسران، وعلان من عل إذا شرب ثانيًا وشيطان من شاط يشيط إذا التهب، فالنون زائدة ووزنه فعلان فلا ينصرف، وبهذا يعتبر هذا الجنس، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(وإن عراهـــا ألـــف ولام فـــما عـــلى صـــارفها مـــلام)

(وهكـــذا تـــصرف بالإضـــافه نحـــو سـخى بأطيـب الـضيافه)

قد أشرنا فيما قبل أن العلة في منع صرف ما لا ينصرف من الأسماء أنـه شـابه الفعل فسلب الجر والتنوين اللذين لا يدخلان الفعل، فإن أضيف ما لا ينصرف انصرف كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، فكسر النون في الجر للإضافة،وهكذا إن عرف بالألف واللام انصرف كقولك: نظرت إلى الأحمر، ومررت بالسكران، والعلة فيه خروج الاسم بالإضافة والتعريف عن شبه الفعل.

(ولـيس مـصروفًا مـن البقـاع إلا بقـاع جـئن في الـسماع)

(مثـل حنـين ومنـى وبـدر وواسـط ودابـق وحجـر)

اعلم أن الغالب على أسماء البقاع التأنيث فلا تنصرف في المعرفـة، إلا أنـه قـد جاء عن العرب تذكير ثلاثة مواضع فصرفوها وهي واسط وبدر وفلـج البـصرة للبلد التي تسميه العامة الفلج، وجاء عنهم التذكير والتأنيث في خمسة مواضـع، وهي منى ودابق وهجر وحنين وحجر وهو قصبة اليمامة، فيجوز صرفها وتـرك صرفهـا إلا أن القـرآن نطـق بـصرف حنـين في قولـه تعـالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥]، وأما ما عدا هذه المواضع الثمانيـة فالغالـب في كلام العرب ترك صرفه وإن خـلا اسـم المكـان مـن علامـة التأنيـث نحـو: خراسان وعمان ومصر وحلب لأنه يشار باللفظ المذكر إلى البقعة أو المحطة أو المحلـة وبـه نطـق القـرآن في قولـه تعـالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩].

(وجائز في صنعة الشعر الصلف أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف)

قد ذكرنا أن الأصل في الأسماء الصرف وإنما ترك صرف شيء منها لسبب وجد فيه، فإذا اضطر الشاعر لأجل إقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف جاز كقول القائل:

كأن دنانيرًا على قسماتهم وإن كان قد شف الوجوه لقاء

فصرف دنانير التي لا تنصرف في الكلام، فأما ترك صرف ما ينصرف فلا يجوز له عند سيبويه وإن كان قد أجازه الكوفيون، والفرق بين الموضعين أنه إذا صرف ما لا ينصرف فقد رد الاسم إلى أصله، وإذا ترك صرف ما ينصرف فقد غير الشيء عن أصله، وهكذا يجوز له قصر الممدود لأن أصل الأسماء القصر فلا يجوز له مد المقصور وإن أجازه الكوفيون، وإذ قد ذكرنا ما يجوز في ضرورة الشعر في هذين الأمرين فنشرح طرفًا مما جوز له، فمن ذلك أنه يجوز له وصل ألف غير الوصل كقوله:

الا أبلغ حاتمًا وأبا علي بأن عوانة الضبعي فرا

ويجوز له قطع ألف الوصل كقول الشاعر:

لتسمعن وشيكًا في ديارهم الله أكبر يا ثارات عثمان

ويجوز له تذكير المؤنث كقول القائل:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

ويجوز تأنيث المذكر كقول الشاعر:

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع

ويجوز له تشديد المخفف كقول الراجز:

كـــأن مهواهـــا عـــلى الكلكـــل موضـــع كفـــي راهـــب يـــصلي

ويجوز له تخفيف المشدد كقول القائل:

قتلـــت عليًّـــا وهنـــد الجمـــل وابنـــا لـــصوحان عـــلى ديـــن عـــلي

ويجوز له إظهار المدغم كقول ابن أم مغيث:

مهلًا أعاذل قد جربـت مـن خلقـي أني أجـــود لأقـــوام وإن ظننـــوا

ويجوز له حذف التنوين كقول الشاعر:

وألفيتـــه غـــير مـــستعتب ولا ذاكـــر الله إلا قلـــيلا

ويجوز له إجراء الاسم المنقوص مجرى الاسم الصحيح كقول ابن الرقيات:

لا بـــارك الله في الغـــواني هـــل يـــصبحن إلا لهـــن مطلـــب

ويجوز له إجراء الفعل المعتل مجرى السالم كقول القائل:

ألم يأتيـــك والأنبـــاء تنمـــي بـــما لاقـــت لبـــون بنـــي زيـــاد

ويجوز له إسكان الواو والياء المفتوحتين وذلك من أحسن ضرورات الشعر كما قال عامر بن الطفيل:

فـــما ســـودتني عـــامر عـــن وراثـــة أبـــى الله أن أســـمو بـــأم ولا أب

وكقول الشاعر:

تـــركن راعـــيهن مثـــل الـــشن

ويجوز إشباع حركات الإعراب، حتى تصير الحركة حرفًا، كقـول القائـل في إشباع الفتحة:

أأنـــت مـــن الغوايـــة حـــين تـــدعى ومـــن ذم الرجـــال بمنتـــزاح

أي بمنتزح، وكقول الآخر في إشباع الكسرة:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف

وكقول الآخر في إشباع الضمة:

وإنني حيثما يسري الهوى بصري من حيثما سلكوا أدنو فأنظور

أي فأنظر، ومنها حذف النون من (من) و(لكن) كقول الشاعر:

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

يريد: ولكن، وكقول الآخر:

وكان الخمر المدامة م الأسقنط ممزوجة بماء الزلال

يريد: من الأسقنط، ويجوز له حذف الواو من (هو) كقول القائل:

فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

ويجوز له حذف الياء من (هي) كقول الراجز:

دار لسعدى إذه من هواكا

ويجوز له حذف الحركة من هاء الضمير كقول الشاعر:

فظلت لدى البيت العتيق أخيله ومطواي مشتاقان له أرقان

واختلاس الحركة كقول الشاعر:

وما له من مجد تليد وما له من لريح فضل لا الجنوب ولا

يريد بقوله لا الجنوب ولا الصبا أي ما له ندى لأن الجنوب موصوفة بالأنداء وتأليف سحب الأمطار، وأراد بالصبا أي ما له حظ في ترويح المكروب لأن نسيم الصبا مستروح إليه.

ويجوز له حذف الياء من (الذي) كقول الراجز:

كالــــذ تـــزبي زبيـــة فاصـــطيدا

وحذف النون من تثنية (الذي) كقول الشاعر:

ابنـــي كليـــب إن عمـــيَّ اللـــذا قـــتلا الملـــوك وفككـــا الأغـــلال

وحذف النون من (الذين) كقول الشاعر:

فـإن الـذي حانـت بفلـج دمـاؤهم هم القـوم كـل القـوم يـا أم خالـد

ويجوز له استعماله الترخيم في غير النداء كقول الشاعر:

لنعم الفتـى تعـشو إلى ضـوء نـاره طريف بن مال ليلة الجوع والخـصر

يريد طريف بن مالك.

ويجوز له النصب بالفاء في الإيجاب كقول الشاعر:

ســـأترك منـــزلي لبنـــي تمـــيم وألحـــق بالحجـــاز فأســـتريحا

ويجوز له حذف الفاء في جواب الجزاء كما قال الشاعر:

مـــن يفعـــل الحـــسنات الله يـــشكرها والـــشر بالـــشر عنـــد الله مـــثلان

ويجوز له إفراد الخبر عن الشيئين المتفقين اللذين لا ينفك أحدهما عن الآخر، كقول الراجز:

لمـــــن زحلوفـــــة زل بهـــــا العينـــــان تنهـــــل

ويجوز له تقديم المعطوف على المعطوف عليه كقول الشاعر:

ألا يـــا نخلـــة مـــن ذات عـــرق عليـــك ورحمـــة الله الـــسلام

ويجوز له إلحاق النون بالفعل الموجب كقول الشاعر:

ربــــــما أوفيـــــــت في علـــــــم تـــــرفعنَّ ثـــــوبي شـــــمالات

ويجوز له أن يجعل اسم كان النكرة والمعرفة الخبر كقول القطامي واسمه عمير:

قفـــي قبـــل التفـــرق يـــا ضـــباعا ولا يـــك موقـــف منـــك الوداعـــا

ويجوز له جمع فاعل إذا كان وصفًا للمذكر على فعل كقول الشاعر:

وإذا الرجـــال رأوا يزيـــد رأيـــتهم خـــضع الرقـــاب نـــواكس الأبـــصار

فهذه جملة كافية، مما يجوز استعماله للـشاعر لحفـظ وزنـه، وإقامتـه أسـلوب نظمه، فاعرفه.

* * *

باب العدد

(وإن نطقت بالعقود في العدد   فانظر إلى المعدود لقيت الرشد)

(فأثبت الهاء من المذكر   واحذف مع المؤنث المشتهر)

(تقول لي خمسة أثواب جدد   وازمم له تسعًا من النوق وقد)

اعلم أن العدد يجري على أربعة مراتب: آحاد وعشرات ومئون وألوف، ويحتاج العدد إلى ضمه إلى المعدود ليتبين بمجموعهما فائدة الكلام، ألا ترى أنك لو اقتصرت على ذكر العدد فقلت: عندي ثلاثة لم يعلم النوع المعدود؟ ولو اقتصرت على ذكر النوع فقلت: عندي رجال لما علم العدد، ويجب تبيين العدد من ثلاثة فصاعدًا لأن لفظ الواحد أو الاثنين يدل على العدد والنوع لأن قولك: «جمل» يدل على واحد من هذا النوع، وقولك: «جملان» يدل على اثنين من هذا النوع، فإذا أضفت العدد إلى المعدود فإن كان الواحد المعدود مذكرًا أثبت الهاء في آخر العدد كقولك: عندي ثلاثة رجال، وإن كان آخر المعدود مؤنثًا حذفت الهاء منه كقولك: عندي عشر نسوة، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]، فأثبت الهاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث، ويجري ثمان في الإعراب مجرى قاضٍ، فتقول: هذه ثماني نسوة ومررت بثماني نسوة ورأيت ثماني نسوة، فتفتح الياء في النصب وتسكنها في الرفع والجر، وإن أردت تعريف هذا العدد أدخلت الألف واللام على الاسم الثاني فقلت: عندي ثلاثة الأثواب وعشرة الدراهم، وعليه قول ذي الرمة:

وهل يرجع التسليم أو يكشف   ثلاث الأثافي والديار البلاقع

(وإن ذكرت العدد المركبا   وهو الذي استوجب أن لا يعربا)

(فـــالْحق الهـــاء مـــع المؤنـــث لآخـــر الثـــاني ولا تكـــترث)
(مثالـــه عنـــدي ثـــلاث عـــشره جمانـــة منظومـــة مـــع دره)

قد ذكرنا حكم المرتبة الأولى من العدد، وأما المرتبة الثانية وهي العشرات فإنـك إذا جاوزت العشرة ضممت النيف إليها وجعلتهما اسمًا وبنيتهما عـلى الفـتح إلى أن تنتهـي إلى تسعة عشر ما عدا اثني عشر فإن كان العدد لمذكر أثبت الهاء في النيف وحذفتها مـن العشرة، وإن كان لمؤنث حذفتها من النيف وأثبتها في العشر كقولك في المـذكر: رأيـت أحد عشر غلامًا وفي المؤنث: رأيت إحدي عشرة جارية؛ فأما اثنا عـشر فإنـك تعـرب الاثنين إعراب الاسم المثنى وتفتح آخر العشرة في جميع الوجـوه فتقـول: جـاءني اثنـا عشر رجلًا، ورأيت اثني عشر رجلًا ومررت بـاثني عـشر رجـلًا، وفي القـرآن: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، وقال سبحانه في الـنصب: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]، وتقول في المؤنث: جـاءتني اثنتـا عـشرة جاريـة، وإن شئت قلت: ثنتا عشرة جارية.

وعلى هذا حكم العدد إلى تسعة عشر، وإنما لم يبن اثنا عشر لأن إعراب التثنية يقـع قبل النون والعشرة المركبة معها تحل محل النـون فتلحـق التغيـير بـالألف مـع العـشرة المركبة كما تلحقه مع النون التي حلت العشرة محلها، وتفتح الياء من ثـماني عـشر وقـد سكنها بعضهم، فإذا عرفت هذا النوع من العدد أدخلـت الألـف والـلام عـلى الأول فقلت: رأيت الأحد عشر رجلًا، فإذا بلغت العشرين أعربتها إعـراب الجمـع الـسالم، واشترك فيها المذكر والمؤنث، وهذا حكم جميع العقود إلى التسعين.

فإن ذكرت واحدًا من هذه العقود كقولك: جاءني أحد وعشرون رجلًا وكنت مخيرًا إن شئت قلت: جاءني أحد وعشرون رجلًا أو واحد وعشرون رجلًا، وكذلك يجـوز أن

تقول: واحدة وعشرون امرأة وإحدى وعشرون امرأة، فإذا عرفت هذا النوع أدخلت الألف واللام عليهما فقلت: رأيت الثلاثة والعشرين رجلًا والتسع والتسعين امرأة.

وأما المرتبة الثالثة من العدد وهي المئون فيشترك فيها المذكر والمؤنث وتحذف الهاء من المضاف إليها لكونها مؤنثة كقولك: عندي ثلاثمائة ثوب وخمسمائة ناقة، وإذا عرفت هذا النوع أدخلت الألف واللام على المضاف إليه فقلت: ما فعلت بمائة الدراهم وأين ثلاثمائة الدراهم؟.

وأما المرتبة الرابعة وهي الألوف فتثبت الهاء في المضاف ويشترك المذكر والمؤنث فيه كقولك: هؤلاء ألفا رجل وألفا امرأة وثلاثة آلاف جمل وثلاثة آلاف ناقة، فإن أردت تعريف هذا النوع أدخلت الألف واللام على آخر لفظ منها وهو المضاف إليه فقلت: ما فعلت بثلاثة آلاف الدراهم، وعلى ذلك فقس، والله أعلم.

(وقد تناهى القول في الأسماء على اختصار وعلى استيفاء)

* * *

باب نواصب الأفعال

(وحق أن نشرح شرحًا يفهم ما ينصب الفعل وما قد يجزم)
(فينصب الفعل السليم أن ولن وكي وإن شئت لكي لا وإذن)
(واللام حين تبتدي بالكسر وهي إذا فكسرت لام الجر)
(والفاء إن جاءت جواب النهي والأمر والعرض معًا والنفي)
(وفي جواب ليت لي وهل فتى وأين مغزاك وأنّى ومتى)
(والواو إن جاء بمعنى الجمع في طلب المأمور أو في المنع)
(وينصب الفعل بأو وحتى وكل ذا أودع كتبًا شتى)
(تقول أبغي يا فتى أن تذهبا ولن أزال قائمًا أو تركبا)
(وجئت كي توليني الكرامه وسرت حتى أدخل اليمامه)
(واقتبس العلم لكيما تكرما وعاصِ أسبابَ الهوى لتسلما)
(ولا تمارِ جاهلًا فتتعبا وما عليك عتبه فتعتبا)
(وهل صديق مخلص فأقصده وليت لي كنز الغنى فأرفده)
(وزُرْ لتلتذَّ بأصناف القرى ولا تخاصم فتسي المحضرا)
(ومن يقل إني سأغشى حرمك فقل له إني إذن أحترمك)
(وقل له في العرض يا هذا ألا تنزل عندي فتصيب مأكلا)
(فهذه نواصب الأفعال مثلتها فاحذُ على تمثالي)

اعلم أن الفعل المضارع يرتفع لتعريه من عوامل النصب وعوامل الجزم وحلوله محل الاسم، فإن كان فعل الزمان الحاضر كان مرفوعًا أبدًا ولم يدخل عليه عوامل النصب ولا عوامل الجزم لأن عوامل النصب تدل على استقبال الزمان.

وفي عوامل الجزم ما ينقل معنى الفعل المضارع إلى المضي نحو: لم ولما، وفيه ما يدل على وقوعه في مستقبل الزمان فنافت معانيها معنى الفعل الموضوع للزمان الحاضر، فلهذا لم تدخل عوامل النصب ولا عوامل الجزم عليه، وأما الفعل المستقبل فتدخل عليه عوامل النصب وعوامل الجزم، فأما عوامل النصب فهي: أن ولن وكي وإذن واللام المكسورة التي بمعنى كي ولام الجحد المكسورة وحتى وأو والفاء والواو إذا جاء جوابًا في غير الإيجاب.

وأصول هذه العوامل أربعة: أن ولن وكي وإذن، وما عدا ذلك فروع عن أن، و(أن) هي أم الباب، وسنورد نبذًا في شرح كل حرف منها.

أما (أن) فإنها تنصب الفعل المضارع بنفسها وقد تحل مع الفعل العاملة فيه محل المصدر كقولك: أريد أن تخرج أي أريد خروجك، فإن تلتها السين الداخلة على الفعل المضارع أبطلت عملها وارتفع الفعل، وخرجت عن أن تكون الناصبة للفعل وصارت المخففة من الثقيلة، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، وتقديره: علم أنه سيكون منكم مرضى.

وقد تلتبس أن الناصبة للفعل بأن المخففة من الثقيلة إذا وليتها لا النافية، والتمييز بينهما بأن تنظر إلى الفعل الذي قبلها فإن كان من أفعال العلم واليقين كانت في هذه المواطن المخففة من الثقيلة ووجب رفع الفعل المضارع الذي بعدها، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، تقديره: أفلا يرون أنه لا يرجع إليهم، وإن كان الفعل الذي تقدمها من أفعال الخوف والطمع كان ذلك من مواطن

أن الناصبة للفعل كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وإن كان الفعل الذي تقدمها من أفعال الشك المتوسطة بين النوعين المذكورين احتمل أن تكون أن الناصبة للفعل واحتمل أن تكون المخففة من الثقيلة فيرتفع الفعل بعدها، ولهذين الاحتمالين قرئ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، برفع «تكون» ونصبها.

وأما (لن) فهي لفظة نفي وضعت لجواب حرفي التنفيس اللذين هما السين وسوف فكأن قولك: لن يخرج زيد هو جواب مَنْ قال: سوف يخرج أو سيخرج.

وتختص لن دون أخواتها بجواز أن يتقدم عليها مفعول الفعل الذي نصبته كقولك: زيدًا لن أضرب.

أما(كي) فهو حرف وضع بمعنى العلة، والغرض لوقوع ذلك الفعل، فإذا قلت: زرتك كي تكرمني فمعناه زرتك للإكرام، ففيها شبه للمفعول له، ويجوز إدخال اللام عليه فتقول: زرتك لكي تكرمني، وقد يجوز إلحاق ما ولا بآخرها مع زيادة اللام في أولها وحذفها فتقول: زرتك كيما تكرمني ولكيما تكرمني، وزرتك كيلا تغضب ولكيلا تغضب.

وأما (إذن) فتنصب الفعل باجتماع أربع شرائط أحدها: أن تكون مبتدأة، والثاني: أن تكون جوابًا، والثالث: أن يكون الفعل مستقبلًا، والرابع: أن يعتمد الفعل عليها.

فإن اختل شرط من ذلك ارتفع الفعل، فإن قال لك قائل: أنا أزورك فقلت أنا إذن أكرمك نصبت أكرمك لوجود الشرائط الأربعة في هذا الكلام، فإن قلت: أنا أكرمك إذن وجب رفع أكرمك لخروج إذن عن الابتداء بها، فإن قلت: إذن والله أكرمك، رفعت أكرمك لاعتماد الفعل على القسم لا على لفظة إذن، فإن أدخلت الفاء أو الواو على إذن فقلت: فإذن أكرمك أو وإذن أكرمك،

فالأجود النصب لكون الداخل على إذن حرفًا واحدًا، والحرف الواحد مما يستسهل الاحتمال له، ويجوز إلغاء حكم إذن مع الفاء والواو لعدم الابتداء بلفظها وإذا وقفت على إذن وقفت بالألف كما يوقف على الاسم المنصوب.

وأما (اللام) التي بمعنى كي فهي أيضًا للتعليل مثاله: جئت لتكرمني، فعِلَّة المجيء هو طلب الإكرام.

وأما (لام الجحد) فكقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ﴾ [الأنفال: ٣٣]، وهاتان اللامان هما مكسورتان كلام الجر الداخلة على الأسماء الظاهرة.

وأما (الفاء) فتنصب الفعل المستقبل إذا جاءت جوابًا لغير الموجب وهو الأمر في مثل قولك: قم فأكرمك، والنهي كقولك: لا تقم فأغضب عليك، والنفي كقولك: ما عندي شيء فأعطيك، والاستفهام كقولك: أين بيتك فأزورك، والتمني كقولك: ليت لي مالًا فأنفقه في سبيل الله، والعرض كقولك: ألا تنزل فنتحدث، والتحضيض كقولك: هلا تزورني فأكرمك، وألفاظ التحضيض أربعة: هلا وألا ولولا ولوما، ثم اعلم أن في الجملة المجابة بالفاء لمحًا من الشرط والجزاء، فالفعل الذي قبل الفاء ينزل منزلة الشرط، والفعل الذي دخلت عليه الفاء ينزل منزلة الجزاء، فإذا قلت: لا تقم فأغضب عليك فالمعنى: إن تقم أغضب عليك، وهذا حكم بقية مواطن الفاء، وفي القرآن آية تضمنت الجواب بالفاء في فعلين متماثلين يلتبس حكمهما على المبتدئ وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢]، فقوله: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ انتصب بالفاء لكونه جواب النفي الذي هو ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ وقوله:

﴿فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ انتصب بالفاء لكونه جواب النهي الذي هو ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم﴾.

وأما(الواو) فتنصب أيضًا الفعل في مواطن نصب الفاء إلا أن الغالب على الواو أن تنصب بعد النهي ويكون المقصود بها الجمع كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فتنصب «تشرب» بالواو، والغرض منعك إياه عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، فإن انفرد بأحدهما لم يكن عاصيًا لك، وهذا هو الفرق بين أن تنصبه وبين أن تجزمه لأنك إذا قلت: لا تأكل سمكًا وتشرب لبنًا كان النهي واقعًا عن الأكل وعن الشرب، فيعصي متى جمع بينهما أو تفرد بأحدهما، وقد ينتصب الفعل بالواو أيضًا إذا وقعت بعد الاسم وتسمى في هذا الموطن: واو المخالفة ويكون انتصاب الفعل بعدها بإضمار أن وذلك كقول ميسون بنت بحدل حيث قالت:

للبس عباءة وتقر عيني ... أحب إلي من لبس الشفوف

وتقدير الكلام: للبس عباءة وأن تقر عيني

وأما (أو) فتنصب الفعل المستقبل وتكون بمعنى (إلا أن) كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، أي إلا أن يتوب عليهم، ويكون منه لألزمنك أو تعطيني حقي، ومنه قول امرئ القيس:

فقلت له لا تبكِ عينك إنما ... نحاول ملكًا أو نموت فنعذرا

أي إلا أن نموت فنعذر.

وأما (حتى) فهي تقع على الفعل المستقبل، وتكون فيه بمعنيين:

أحدهما: أن تقع بمعنى (إلى أن) ويكون الفعل الذي بعدها متصلًا بما قبلها كقولك: صم حتى تغرب الشمس ألا ترى أن الصوم متصل إلى أن تغرب الشمس.

والثاني: أن تقع بمعنى (كي) ويكون الفعل الذي بعدها منقطعًا عما قبلها كقولك: أطع الله حتى يدخلك الجنة؛ أي كي يدخلك الجنة، وبين الطاعة ودخول الجنة انفصال بعيد.

ثم اعلم أن (حتى) تقع في الكلام على أربعة معان: تكون حرفًا من حروف الجر، وحرفًا من حروف العطف على ما بيناه في بابي العطف والجر، وتكون ناصبة للفعل المستقبل على ما أوضحناه في هذا الموضع، وتكون حرفًا من حرف الابتداء يقع بعدها المبتدأ والخبر، كقول الشاعر:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فماء دجلة مبتدأ وأشكل خبره، والأشكل الذي يمازج بياضه حمرة، ومنه قولهم عين شكلاء للتي يمازج بياضها حمرة، وأراد الشاعر أن دماء القتلى حين مجت إلى دجلة جعلت ماءها أشكل لامتزاج الدم به.

(وإن يكن خاتمة الفعل ألف فهي على سكونها لا تختلف)

(تقول لن يرضى أبو السعود حتى يرى نتائج الوعود)

قد ذكرنا أن حروف الاعتلال الألف والواو والياء، وتسمى أيضًا حروف المد واللين، فمتى وجدتها آخر الفعل المستقبل نظرت، فإن كان واوًا أو ياء مثل يدعو أو يرمي فتحتها في النصب فقلت: لن يدعوَ ولن يرميَ، وإن كان آخره ألفًا أقررتها على سكونها ولم يكن لحرف النصب تأثير فيها لأن تحريك الألف لا

يمكن فتقول: لن يرضى زيد، ولن يخشى عمرو، والاعتبار باللفظ لا بالخط؛ فإن آخر هاتين اللفظتين ألف وإن كتبتا بالياء، والله أعلم.

* * *

باب الحذف

(وخمسة تحذف منهن الطرف ... في نصبه فالغه ولا تخف)

(وهي لقيت الخير يفعلان ... وتفعلان فاعرف المباني)

(وتفعلون ثم يفعلونا ... وأنت يا أسماء تفعلينا)

(فهذه يحذف منها النون ... في نصبها ليظهر السكون)

(تقول للزيدين لن ينطلقا ... وفرقدا السماء لن يفترقا)

(وجاهدوا يا قوم حتى تغنموا ... وقاتلوا الكفار كيما يسلموا)

(ولن يطيب العيش حتى تسعدي ... يا هند بالوصل الذي يروي)

اعلم أن خمسة أمثلة من الأفعال رفعها بإثبات النون ونصبها وجزمها بحذف النون منها وهي قولك للاثنين المخاطبين: تفعلان، وللاثنين الغائبين: يفعلان، وللجماعة المخاطبين: تفعلون، وللجماعة الغائبين: يفعلون، وللأنثى المخاطبة: تفعلين، فمتى دخل على هذه الأمثلة الخمسة حرف ناصب حذف النون منها كقولك: أريد أن يذهبوا، ولن تفعلوا، ولن تخرجا، ولن تخرجي يا هند، وفي القرآن: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤].

* * *

باب الجوازم

(وتجـزم الفعـل بلـم في النفـي والـلام في الأمـر ولا في النهـي)

(ومـن حـروف الجـزم أيـضًا لمـا ومـن يـزد فيهـا يقـل ألمـا)

(تقـول لم تـسمع كـلام مـن عـزل ولا تخاصـم مـن إذا قـال فعـل)

(وخالـد لمـا يـرد مـع مـن ورد ومـن يـود فليواصـل مـن يـود)

اعلم أن حروف الجزم خمسة أصلية وهي: لم ولما- إذا كانت بمعنى لم- ولام الأمر، ولا في النهي، وإن في المجازاة، ويتفرع على (إن) تسعة ألفاظ، وسنشرح كل لفظة منها.

أما (لم) فهي حرف وضع لنفي فعل من قال: قد فعل فتقول أنت: لم يفعل.

وأما (لما) فهي لنفي فعل من قال: لقد فعل، فتقول أنت: لما يفعل، وكلاهما يجزم الفعل المستقبل فيسكن آخر الفعل السليم كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، ويصير الفعل المستقبل الذي يدخلان عليه في معنى الماضي، ألا ترى أنه يحسن أن تقول: لم يخرج زيد أمس، ولما يخرج زيد أمس، ولفظ أمس لا يتصل إلا بالفعل الماضي، ولولا دخول لم ولما على الفعل المستقبل لما ساغ هذا الكلام لأنه لا يحسن أن تقول: يخرج زيد أمس، وقد تدخل الهمزة على لم ولما فتصير في الكلام معنى التقرير كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، وقد تكون بمعنى التوبيخ، كقول المولى لعبده: ألم أحسن إليك، وعلى اختلاف المعاني فالفعل المستقبل مجزوم بعدهما، وكذلك إن أدخلت بين الهمزة والحرف الفاء أو الواو، كقولك: أولم تخرج، أفلم ينظر؟.

ثم اعلم أن (لما) خاصة قد تقع اسمًا ظرفيًا بمعنى حين، وذلك إذا وليها فعل ماضٍ كقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ [هود: ٧٧].

وأما (لام الأمر) فهي تكون للغائب، كما قال تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ [الطلاق: ٧]، وحركة هذه اللام الكسر فإن دخل عليها الواو والفاء أو ثم جاز إقرارها على الكسر وجاز تسكينها إلا أن الأفصح أن تسكن مع الواو والفاء وتكسر مع ثم، وعلى هذا قراءة أبي عمرو، ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ [الحج: ١٥]، وقراءته ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، فسكن اللام مع الواو والفاء وكسرها مع ثم، والعلة في ذلك أن ثم كلمة قائمة بذاتها فلهذا لم تغير حركة اللام، والواو والفاء حرفان لا يستقلان بنفسهما فلما دخلا على اللام امتزجا بها كما أن الواو والفاء إذا دخلا على هو وهي سكنت الهاء كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣]، وكقوله تعالى: ﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [الحج: ٤٥]، وإذا دخلت ثم عليهما أقر على حركتهما كقولك: ثم هي، وثم هو.

وأما (لا) فإذا جاءت بمعنى انتهى جزمت الفعل المستقبل كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١٠].

وأما (إن الشرطية) فإنها إن دخلت على فعلين مستقبلين جزمتهما كقولك: إن تخرجْ أخرجْ، وقد تدخل على الماضي فلا تغيره عن فتحه بل تنقل معناه من المضي إلى الاستقبال، كقولك: إن خرج زيد غدًا خرج عمرو، وقد يختلف فعلا الشرط والجزاء فيكون في موطن فعل الشرط ماضيًا وفعل الجزاء مستقبلًا، فتجزم المستقبل ولا تغير الماضي كقولك: إن خرج زيد يخرج عمرو، وقد يكون فعل الشرط مستقبلًا فتجزمه وفعل الجزاء ماضيًا فلا تغيره كقولك: إن يخرج زيد

خرج عمرو، والأحسن أن يتجانس الفعلان في الشرط والجزاء فإن اختلفا فالأحسن أن يكون فعل الجزاء مستقبلًا لأنه فعل مجازاة، والمجازاة كالوعد والعدة تكون بالمستقبل.

ثم اعلم أن جواب الشرط يكون بثلاثة أشياء: أحدها: بالفعل وقد مثلناه، الثاني: بالفاء فإن كان بعد الفاء اسم رفعته على الابتداء وإن كان فعل مستقبل كان مرفوعًا أيضًا على أصله؛ فالاسم كقولك: إن خرج الأمير فالعسكر خارج، والفعل كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، لأن (مَنْ) من أخوات (إن الشرطية) وعملها كعملها، الثالث: الذي يجاب به إن الشرطية (إذا) كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، وأما أخوات (إن) المتفرعة عنها فيأتي شرحها فيما بعد إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

(وإن تلاها ألف ولام فليس غير الكسر والسلام)
(تقول لا تنتهر المسكينا ومثله لم يكن الذينا)

واعلم أنه متى التقى ساكنان كسر الأول منهما، وإنما اختير له حركة الكسر لأنها لا توجد في إعراب المستقبل فجعل الكسر علامة تؤذن بالتقاء الساكنين، والكسر يكون إذا التقى ساكنان في المجزوم كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البينة: ١]، وكان الأصل تسكين النون بالجزم كما سكنت في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، ولكن لما التقت النون وهي ساكنة بلام الذين وهي ساكنة كسرت فرارًا من اجتماع ساكنين ولا اعتبار بالألف لأنها ألف وصل تسقط عند إدراج الكلام، وإنما اجتلبت وأدخلت على اللام ليتم افتتاح النطق به لأن اللام ساكنة ولا يمكن افتتاح النطق بالساكن، وكذلك إذا التقى

ساكنان والفعل فعل أمر كسر آخر الفعل كقوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [المزمل: ٢]، وكذلك إن كان في الأسماء المبنية على السكون مثل كم ومَنْ كقولك: كم المال ومَنِ الرجل؟، وكذلك تقول: سمعت عن المحدث أخبارًا صحيحة، ولم يشذ من ذلك إلا فتح النون من لفظة (مِنْ) عند التقاء الساكنين كقولك: سمعت مِنَ المحدث، وإنما فعل ذلك لكسر الميم فكرهوا أن تتوالى كسرتان في كلمة على حرفين.

(وإن ترى المعتل فيها ردفا أواخر الفعل فسمه الحذفا)

(تقول لا تأس ولا تود ولا تقل بلا علم وتحس الطلا)

(وأنت يا زيد فلا تهوَ المنى ولا تبع إلا بنقد في منى)

إذا كان آخر الفعل المستقبل أحد حروف الاعتلال، إما ألف مثل يخشى ويرضى، وإما واو مثل يغزو ويدعو، وإما ياء مثل يقضي ويرمي، ودخل على الفعل حرف جزم حذف حرف الاعتلال لأن من شرط الجازم أن يسكن المتحرك فإذا صادف حرفًا ساكنًا حذفه ليؤثر دخوله على الفعل في تبين عمله، فعلى هذا تقول: لم يخش زيد ولم يغز عمرو ولم يرم بشر، وكذلك إن كان حرف الاعتلال ردفًا وهو أن يكون قبل الحرف الأخير مثل يخاف ويقول ويبيع فإذا أدخل الجازم عليه حذفه وإنما وجب حذفه لأن حرف الاعتلال ساكن والجزم يوجب سكون ما بعده، فلما التقى الساكنان وجب حذف حرف الاعتلال فرارًا من اجتماع الساكنين، فعلى هذا تقول: لم يخف ولم يقل ولم يبع.

(والجزم في الخمسة مثل النصب فاقنع بإيجازي وقل لي حسبي)

قد ذكرنا أن خمسة أمثلة من الأفعال رفعها بإثبات النون، وهي تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين يا امرأة، ومثل حكم النصب حكم الجزم نحو قولك: لم يخرجا ولم يذهبا ولم يخرجوا ولم يذهبوا ولا تذهبي يا امرأة، فيستوي حكم النصب والجزم في إعراب هذه الأمثلة الخمسة كما استوى حكم الجر والنصب في المثنى والمجموع بالواو والنون والمجموع بالألف والتاء وفيما لا ينصرف من الأسماء.

(هـذا وإن في الشرط والجزاء	تجزم فعلين بلا امتراء)
(وتلوها أي ومن ومهما	وحيثما أيضًا وما وإذما)
(وأين منهن وأنى ومتى	فاحفظ جميع الأدوات يا فتى)
(وزاد قوم ما فقالوا أما	وأينما كما تلوا أيًّا ما)
(تقول إن تخرج تصادف رشدا	وأينما تذهب تلاق سعدا)
(ومن يزر أزره باتفاقِ	وهكذا تصنع في البواقي)
(فهذه جوازم الأفعالِ	جلوتها منظومة اللآلي)
(فاحفظ وقيت السهو ما أمليت	وقس على المذكور ما ألغيت)

قد ذكرنا أن لـ(إنْ) الشرطية تسع أخوات:

وهي: من، وما، وأي، ومهما، وهذه الأسماء صريحة، ومتى، وأين، وأنى، وحيثما، وهذه ظروف، وإذ ما، وهو حرف؛ فهذه الألفاظ التسعة تعمل عمل إن فإذا أدخلت على فعلين مستقبلين جزمتهما كقولك: من تزر أزره، ومهما تفعل أفعل، ولفظتان منها لا يعملان إلا مع اتصال (ما) بهما، وهما (إذ ما) و(حيثما) وأربعة ألفاظ تعمل مع اتصال (ما) بها ومع حذفها، وهي متى، وأي، وأين، وإن، كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا

تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وكقوله تعـالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوۡمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذۡ إِلَيۡهِمۡ عَلَىٰ سَوَآءٍۚ ﴾ [الأنفال: ٥٨]، وإذا دخلت (ما) على (إن) أدغمت النون في الميم وجاز أن يكون الجزاء فعل أمر كما مثلناه في الآية المتقدمة وتقول: متى تخرج أخرج وإن شئت قلت: متى ما تخرج أخرج، وقد تدخل (لا) على (إن) الشرطية فتدغم النون في اللام وتجزم الفعلين وذلك كقولك: إلا تخرج أخرج، وقد يحذف حرف الشرط من الكلام فيجزم الفعلين ويكثر ذلك في الأمر والنهي ويكون حرف الشرط مقدرًا فيه كقولك في الأمر: زرني أكرمك، فتجزم الفعلين لأن التقدير: إن تزرني أكرمك، وكقولك في النهي: لا تقم أغضب عليك، فيجزم الفعل، لأن التقدير: إن تقم أغضب عليك.

* * *

باب البناء

(ثــم تعلــم أن في بعــض الكلــم ... مــا هــو مبنــي عــلى وضــع رســم).

اعلم أن جميع الكلام قسمان معرب ومبني فالمعرب ما يتغير آخره لاختلاف العوامل فيه الداخلة عليه، والمبني ما لا يتغير آخره مع اختلاف العوامل الداخلة عليه، ولا يختلف حكمه على اختلاف مواقعه وتباين مواطنه، والبناء يقع في الأسماء والأفعال والحرف على ما نبينه تلو هذا الشرح.

(فــسكنوا مــن إذ بنوهــا وأجــل ... ومــذ ولكــن ونعــم وكــم وهــل)

اعلم أن الأصل في بناء ما بني أن يكون على السكون لأن المقصود من البناء المحافظة على آخر الكلمة حيثما وقعت، والغالب على ذلك أن يكون بالسكون الممتنع من الحركة، والبناء يقع في الأسماء والأفعال والحروف؛ فالأسماء كقولك: مَنْ وكم، والأفعال كفعل الأمر نحو: قم واقعد، والحروف نحو: هل وبل ونعم وأجل- بمعنى نعم- ومذ وعن.

(وضــم في الغايــة مِــنْ قبــل ومِــنْ ... بعــد وأمــا بعــد فافقــه واســتبن)

(وحيــث ثــم منــذ ثــم نحــن ... وقــط فاحفظهــا عــداك اللحــن).

قد ذكرنا أن أصل المبنيات أن تكون على السكون إلا أنه قد بنوه على الحركات الثلاث الضم والفتح والكسر، فأما الضم فإنه وقع في الأسماء ولم يقع في فعل ألبتة ووقع في حرف واحد وهو منذ على قول من جعلها حرفًا، فأما وقوعه في الأسماء فقد بنوا نحن على الضم وإنما خصت بالضم لأنها كناية عن الجمع، والواو تختص بالجمع كقولك فعلوا وخرجوا، فجعل حركة نحن التي يكنى بها عن الجمع ضمة لتفرعها عن الواو وبنوا حيث في أفصح اللغات على

الضم وبنوا قط على الضم وهي في الماضي نقيضة أبدًا في المستقبل لأنه يقال: ما كلمته قط، ولا أكلمه أبدًا، ولا يجوز أن يقول: لا أكلمه قط، وإن كانت العامة تولع به، وقد بنوا قبل وبعد في الغاية على الضم كقولهم في أوائل الخطب: أما بعد، وكقوله عز وجل: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

ومعنى قولنا الغاية أن هذه الألفاظ كانت موضوعة على الإضافة إلى ما بعدها ليتم الكلام فيقال: أما بعد حمد الله والصلاة على نبيه فقد كان كذا وكذا فاقتطعت (بعد) عن الإضافة وجعلت غاية بمعنى آخر الكلام، ولما اقتطعت عن الإضافة التي بها يتم الكلام صارت كأنها بعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يكون إلا مبنيًّا.

فإن قيل: لم بنيت قبل وبعد على الضم دون الفتح والكسر؟

فالجواب عنه أن الفتح والكسر قد يحلان فيهما عند الإضافة كقولك في الفتح: جئتك قبل زيد وبعد عمرو، وكقوله تعالى في الكسر: ﴿قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩]، فلما كانت الفتحة والكسرة حركتي إعراب لقبل وبعد وجب بناؤهما في بعض المواطن على الحركة التي لم تكن لهما قط حركة إعراب وهي الضمة وكذلك تقول: نزل من علو، وضربته من قدام، ولحقته من وراء فيضم أواخر: علو وقدام ووراء؛ لأن الأصل كان فيهما الإضافة، وتحقيق الكلام: نزلت من علو الدار، وضربته من قدام العسكر، وجئته من ورائه، فلما حذف المضاف إليه جعلت هذه الألفاظ غاية وبنيت على الضم، ومنه قول الشاعر:

لعن الإله مسا وربي تعلة ... لعنًا يصب عليه من قدام

(والفتح في أين وأيان وفي ... كيف وشتان ورب فاعرف)

(وقد بنوا ما ركبوا من العدد بفتح كل منهما حين يعد)

قد ذكرنا حكم المبني على الضم، فأما المبني على الفتح فقد يقع في الأسماء والأفعال والحروف، فأما الأسماء فنحو: أيان وأين وكيف وشتان، وإنما بنيت على الفتح لأن قبل آخرها ساكن والفتحة خفيفة فاختاروا الانتقال من السكون إلى أخف الحركات، ومما يبنى من الأسماء على الفتح الأسماء المركبة في العدد وهي ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر، فيفتح آخرهما كيفما لفظ بهما، كقولك: جاءني أحد عشر رجلًا ورأيت أحد عشر رجلًا ومررت بأحد عشر رجلًا، وكان الأصل في هذا العدد أن يعطف الأخير على الأول فيقال عندي أحد وعشر، فلما حذف حرف العطف وجعل الاسمان بمنزلة اسم واحد أوجب تركيبهما البناء ليؤذن بحذف حرف العطف واختير في بنائهما الفتحة لأنها أخف الحركات، وكذلك تقول: هو بين بين أي بين الجيد والرديء ولقيته صباح مساء إذا أردت به أنك لقيته صباحًا ومساءً، فلما حذف واو العطف ركب الاسمان وبنيا على الفتح كما فعل بأحد عشر إلى تسعة عشر، فإن أضفته قلت: أجيئك صباح مساء فأصله على هيئته بغير واو العطف والمراد به الصباح وحده، والبناء على الفتح في الأفعال الماضية الخالية من علامة التأنيث نحو: قام وأكرم وانطلق واستخرج، قلت حروف الكلمة أو كثرت، وكذلك الفعل المضارع إذا دخلت عليه النون الثقيلة كقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨]، وكقوله تعالى: ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥]، وأما البناء في الحروف على الفتح فنحو: رب وإن وأخواتها الخمسة، ونحو: ثم من حروف العطف وفائها وواوها.

(وأمس مبني على الكسر فإن صغر صار معربًا عند الفطن)

(وجير أي حقًّا وهؤلاء كأمس في الكسر وفي البناء)

وأما حكم المبني على الكسر فيقع في الأسماء والحروف ولا يدخل الأفعال إذ لا مدخل للكسر فيها إلا أن يعرض كقوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ [المزمل: ٢]، فالكسر الموجود في هذا الفعل وإن كان أصله مبنيًا على السكون لالتقاء الساكنين، والأسماء كقولك أمس، وهو مبني على الكسر في قول الجمهور إلا أن يصغر أو يضاف فيعرب أو يعرف أو ينكر، وقد بناها بعض العرب على الفتح وأنشد:

لقد رأيت عجبًا مذ أمسا عجائزًا مثل السعالي خمسا

يأكلن ما في رحلهن همسا لا ترك الله لهن ضرسا

وجير بمعنى حقًا وقيل بمعنى نعم، وقد تستعمل في اليمين، وهو مبني على الكسر وعلة بنائه على حركة أن قبل آخره حرفًا ساكنًا وكسر لالتقاء الساكنين، وهؤلاء فيه معنى التنبيه والإشارة وحرك بالكسر كما قيل في جير والحروف مثل باء الجر مطلقًا ولامه مع المظهر والمضمر نحو بزيد وبك ولزيد.

(وقيل في الحرب نزال مثل ما قالوا حذام وقطام في الدما)

اعلم أن المعدول عن فعل إلى فعال مبني على الكسر وهو يأتي على أربعة أضرب:

أحدها: بمعنى الأمر كقولك: نزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك ودراك بمعنى أدرك، قال الشاعر:

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج في الذعر

وقال آخر:

تراكها من إبل تراكها أما ترى الموت لدى أوراكها

والثاني لا يستعمل إلا في النداء كقولك: يا خباث يا لكاع يا فجار، والثالث: اسم المصدر نحو فجار ويسار، قال الشاعر:

فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معًا قالت أعامًا وقابله

والرابع: من أسماء النساء ما عدل عن فاعلة نحو حذام وقطام ورقاش وغلاب وكان الأصل حاذمة وقاطمة وراقشة وغالبة، وأكثر العرب تبني هذه الأسماء على الكسر، وعليه قول الشاعر:

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

وقد أجراها بعضهم مجرى المعربات فضمها في الرفع وفتحها في النصب والجر:

(وقد بني يفعلن في الأفعال فما له مغير بحال)

(تقول منه النوق يسرحن ولم يسرحن إلا للحاق بالنعم)

إذا جمعت المؤنث في الفعل ألحقت بآخره النون الخفيفة فقلت: الهندات يقمن ولن يقمن ولم يقمن فيستوي فيه لفظ المرفوع والمنصوب والمجزوم، وعلامة إضمارهن وجمعهن النون وليست هذه النون كالنون التي بعد الياء في تذهبين ولا هي بعلامة شيء من الإعراب إلا يجوز سقوطها في الجزم والنصب، وإنما هي كالياء في تذهبين بل إذا لحقت الفعل الماضي أسكنت آخره كقولك النسوة خرجن، وإن لحقت الفعل المضارع أوجبت بناءه بعد أن كان معربًا وصار على حد واحد في الرفع والنصب والجزم، وبنيت لام الفعل منه أيضًا على الوقف لاتصال هذه النون بها كما يفعل ذلك في الفعل الماضي في قولك: فعلت وفعلت وفعلت وحسبت، وكذلك إذا كان آخر الفعل معتلًا بقي على حالته كقولك: النسوة يعفون ويرمين ولن يعفون ولم يرمين، وفي القرآن: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

(فهذه أمثلة لما بني جائلة دائرة في الألسنِ)

(وكل مبني يكون آخره على سواء فاستمع ما أذكره)

حد البناء لزوم آخر الكلمة بحركة أو سكون وأن لا يتغير حالـه مـع وقوعـه موقع رفع أو نصب أو جر أو جزم أو عطفه على ما قبله، فأما الأعداد فإنـك إن عطفت بعـضها عـلى بعـض أعربتهـا كقولـك: واحـد واثنـان وثلاثـة أو وصفتها كقولك: تسعة أكثر من ثمانية، وإن ذكرتها مرسلة بغير حرف عطـف بنيتها فقلت: واحد اثنان ثلاثة أربعـة، وهكـذا حـروف الهجـاء إن أجريتهـا مجرى الاسم أعربتها كقولك: كتبت صادًا مستوية وسينًا محققة، وإن سردتهـا بغير حرف عطف بنيتها أيضًا على الوقف، وعـلى هـذا قـرئ ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]، فأما من قرأ صاد بكسر الدال فإنه أراد به الأمر من المـصاداة وهـي المعارضة، وأمـا فـتح الميم في قولـه تعـالى: ﴿الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١-٢]، فإنما فتحت لأجل التقاء الساكنين منها ومن اسم الله تعالى ولـو لم تلها الألف واللام لكانت ساكنة كما سكنت في قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١-٢]، ﴿ الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١]، وكان القيـاس أن يكـسر الميم على ما يوجبه التقاء الساكنين إلا أنهم كرهوا الكسر لئلا يجتمع في كلمـة كسرتان بينهما ياء هي أصل الكسرة فتثقل الكلمـة فلأجـل ذلـك عـدلوا إلى الفتحة التي هي أخف الحركات فاعرف ذلك وقس عليه.

(وقـد تقـضت ملحـة الاعـراب　　مودعـة بـدائع الاعـراب)

(فـانظر إليهـا نظـر المستحـسن　　وحـسن الظـن بهـا وأحـسن)

(وإن تجـد عيبًـا فـسد الخلـلا　　فجـل مـن لا عيـب فيـه وعـلا)

(والحمـــد لله عـــلى مـــا أولى فـــنعم مـــا أولى ونعـــم المـــولى)

(ثـــم الـــصلاة بعـــد حمـــد الـــصمد عـــلى النبـــي المـــصطفى محمـــد)

(وآلـــه الأئمـــة الأطهـــار القـــائمين في دجـــى الأســـحار)

(ثـــم عـــلى أصـــحابه وعترتـــه وتـــابعي مقالـــه وســـنته)

* * *

فهرست

الصفحة